جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الجيوسياسي في السياسة الفرنسية تجاه غرب المتوسط منذ 2007

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

هاجر سنيقر

إشراف الأستاذة:

وسام مهوب

لجنة المناقشة

الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
خالد بوزوالغ	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا
وسام مهوب	أستاذة مساعدة (أ)	مشرفا ومقررا
نبيل بويبية	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2019- 2020

قال الله تعالى:

﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

(النحل78)

شكر وعرفان

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة وأنار دربي في مسيرتي العلمية

أتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة وسام ميهوب، التي لم تبخل علي جهدا في توجيهي وتقديم النصح والإرشاد في إنجاز هذه الدراسة

الشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذا العمل

الشكر والتقدير الموصول أيضا إلى الأستاذ سليم بوسكين الذي كان دائما سندا لي

جزيل الشكر والتقدير إلى طاقم أعضاء أسرة قسم العلوم السياسية.

الإهداء

إلى من سهرت الليالي رمز العطاء والتضحية إلى حبيبتي وروحي أمي الغالي

إلى أبي الغالي قدوتي في هذه الحياة

إلى كافة أفراد العائلة

إلى أغلى ما املك في هذه الحياة صديقاتي رفيقات مسيرتي الدراسية إلهـــــام، خولـــــــة، رزيـــــقة، زوليـــــــخة،سعـــــاد،إيمان، وفاء، خولة س، كلثوم،سمية،خولة ب، وكل الزملاء في الدفعة.

إلى كل أحبتي

هاجر.

خطة الدراسة

مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفهومي والنظري للجيوسياسة والسياسة الخارجية	
المبحث الأول	**الجيوساسة في العلاقات الدولية: المفهوم والنظرية**
المطلب الأول	ماهية الجيوسياسة
المطلب الثاني	النظريات الجيوسياسية
المبحث الثاني	**التحليل المفهومي والنظري للسياسية الخارجية**
المطلب الأول	ماهية السياسة الخارجية
المطلب الثاني	النظريات الكبرى والجزئية في تفسير السياسة الخارجية
الفصل الثاني:غرب المتوسط في السياسة الخارجية الفرنسية منذ2007:ثنائية السياسة والجغرافيا	
المبحث الأول	**دراسة جيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط**
المطلب الأول	الموقع الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط
المطلب الثاني	الأهمية الجيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط
المبحث الثاني	**محددات،مبادئ ومجالات السياسة الخارجية الفرنسية**
المطلب الأول	محددات السياسة الخارجية الفرنسية
المطلب الثاني	مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية
المبحث الثالث	**أولويات منطقة غرب المتوسط في السياسة الخارجية الفرنسية**
المطلب الأول	أسباب اهتمام السياسة الفرنسية بمنطقة غرب المتوسط (جنوب المتوسط)
المطلب الثاني	الأبعاد والمحددات الجيوسياسية للسياسة الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط منذ 2007
الفصل الثالث: مضامين ومآلات السياسة الخارجية تجاه منطقة غرب المتوسط	
المبحث الأول	**قضايا السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط بين التحديات والإستراتيجيات**
المطلب الأول	التصور الأمني الفرنسي في ظل التحديات التي تواجه المنطقة
المطلب الثاني	التراجع الاقتصادي والإستراتيجية الفرنسية للمواجهة
المطلب الثالث	الإستراتيجية الثقافية بين الثنائية السوسيوثقافية وتحدي نشر اللغة الفرنسية
المبحث الثاني	**السياسة الفرنسية بين تداعيات الحاضر وآفاق المستقبل**
المطلب الأول	انعكاسات السياسة الفرنسية على دول غرب المتوسط وسبل مواجهتها
المطلب الثاني	الأفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه غرب المتوسط

مقدمة

تعد السياسة الخارجية واحدة من أهم الموضوعات في حقل العلاقات الدولية لما لها من أهمية في تحديد معالمه، وهي تعبير عن السلوك الرسمي لصانع القرار تجاه البيئة الخارجية التي تتبلور فيه الأهداف القومية للوحدة السياسية والتي تسعى لتحصيلها من وراء هذا السلوك، وتعد السياسة الخارجية الفرنسية من أكثر السياسات تأثيرا في السياسة الدولية نظرا لما تزخر به من مقومات القوة بأبعادها المختلفة.

أولت فرنسا عناية للأبعاد الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية) في تحركاتها الخارجية؛ وفي إطار سعيها الدائم لبسط نفوذها في مناطق مختلفة من العالم برز البعد الجيوسياسي في سياستها الخارجية كأحد أهم العوامل المحركة في علاقاتها مع بقية الوحدات الدولية، هذا وقد شهدت منطقة غرب المتوسط أهمية قصوى بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية طيلة عقود من الزمن نظرا لما تزخر به من أهمية جيوسياسية كبيرة جعلتها محل أطماع القوى الكبرى خصوصا الجزء الجنوبي منها، وفي ظل التهديدات التي باتت تشهدها المنطقة أصبحت السياسة الخارجية الفرنسية تجاهها أكثر حساسية كونها من أكثر الدول عرضة لهذه التهديدات، وفي محاولة منها لتجاوزها كانت حريصة دائما على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تخدم مصالحها البراغماتية والقومية.

أولا: أهداف الدراسة

من خلال الدراسة التحليلية للموضوع تتراوح أهداف الدراسة بين أهداف علمية وأخرى عملية على النحو التالي:

1-الأهداف العلمية: وتتمثل في:

- محاولة إزالة اللبس عن مفهوم السياسة الخارجية في إطار العلاقات الدولية ومحاولة دراسة علاقة التأثير بينها وبين أبعادها المختلفة، ومن بينها البعد الجيوسياسي الذي يعد من أكثر الأبعاد تأثيرا في رسم معالم السياسية الخارجية للدول.
- محاولة توظيف مختلف النماذج والمقاربات النظرية التي تحلل وتفسر السياسة الخارجية بغرض فهم وإمكانية تحليل السياسة الخارجية الفرنسية.

2- الأهداف العملية: وتتمثل في:

- تحديد الخصائص الإستراتيجية لمنطقة غرب المتوسط وإبراز أهداف ومطامح السياسة الفرنسية تجاه هذه المنطقة.
- تبيين كيفية تأثر توجهات السياسية الخارجية الفرنسية بجملة التحولات الجيوسياسية في منطقة غرب، وأبعادها السياسية وكذا محاولة الوقوف عند أبرز الإستراتيجيات المتبعة من قبل فرنسا تجاه المنطقة في ضوء التحديات والعراقيل التي تواجهها.

ثانيا:أهمية الموضوع

تلعب الجيوسياسة دورا هاما في السياسة الخارجية لأية دولة؛ إذ تشكل محددا مهما لصانع القرار في الدولة عند اتخاذهم جملة القرارات السياسية، حيث لابد من دراسة هذه المحددات وإعطائها اللأولوية في رسم السياسة الخارجية.هذا وتبرز أهمية الدراسة على مستويين علمي وعملي:

1-الأهمية العلمية: تكمن في كون الموضوع يسلط الضوء على أبعاد وضوابط السياسة الخارجية إذ تعد هذه الأخيرة من أكثر الحقول المعرفية تعقيدا في مجال العلاقات الدولية وتحظى باهتمام كبير من قبل جل الباحثين في مجال العلوم السياسية.

2-الأهمية العملية: تعالج الدراسة أكثر المواضيع أهمية في مجال الدراسات الإقليمية من خلال تركيزها على واحدة من أهم السياسات في العالم والمتمثلة في السياسة الخارجية الفرنسية التي تستوجب منا البحث والتحليل في ماهيتها بالإضافة إلى اهتمامها بعلاقات التأثير والتأثر بين فرنسا وبلدان غرب المتوسط وفقا لتحليل الجيوسياسي.

ثالثا:أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع بناءا على مجموعة من الأسباب تراوحت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وهذا على النحو التالي:

1-الأسباب الذاتية: الاهتمام بمثل هذا الموضوع كان نتيجة الرغبة الذاتية في دراسة التوجه الفرنسي تجاه منطقة هامة في العالم هي منطقة غرب المتوسط،إلى جانبا لانتماء الشخصي لهذه

المنطقة، وكذلك الميول للسياسة الخارجية الفرنسية من حيث كيفية سيرها وتوجهاتها وكذا محاولة تقديم ولو إضافة بسيطة للدراسات المهتمة بالموضوع داخل الجامعات الجزائرية.

2-الأسباب الموضوعية: تتمثل الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في كونه يعد من المواضيع الأساسية في العلاقات الدولية عامة والدراسات الإقليمية على وجه الخصوص، كما يسعى لكشف العلاقة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط في جانبه الغربي، ومعرفة مدى تأثير البعد الجيوسياسي على المنطقة وأهم التحولات الحاصلة منذ سنة 2007.

رابعا: إشكالية الدراسة:

إن الجمع بين السياسة الخارجية الفرنسية وجيوسياسية منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب دراسة لأهمية العامل الجيوسياسي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة، وكذلك محاولة فهم أهم المسببات والأبعاد التي تنطلق منها فرنسا لتحديد استراتيجياتها تجاه منطقة غرب المتوسط وفقا لأساس جيوسياسي؛ هذا يقودنا لطرح الإشكالية التالية:

كيف تتحدد توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه غرب المتوسط وفقا لمختلف التحولات الجيوسياسية في هذه المنطقة منذ 2007؟

خامسا: التساؤلات الفرعية

1- كيف تتحدد الأبعاد الجيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط؟
2- فيما تتمثل أبرز المحددات الجيوسياسية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط؟
3- ما هي إستراتيجيات وآليات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه التحديات في منطقة غرب المتوسط؟.

سادسا: فرضيات الدراسة

- توجد علاقة طردية بين الأهمية الجيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط واهتمام دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية الفرنسية بها.

- تعبر سياسة الاحتواء عن نجاعة وفعالية السلوك السياسي الفرنسي تجاه منطقة غرب المتوسط.

سابعا: الحدود المكانية والزمنية للدراسة

تتحدد الحدود المكانية للدراسة في منطقة غرب المتوسط حيث يتم في الدراسة تبني طرح المفكر الفرنسي "إيفلاكوست"*لتضم كل من أوروبا الغربية متمثلة في (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا) وتقع في شمال المتوسط، ودول الجنوب التي تتحدد في(المغرب أقصى الغرب، الجزائر، تونس) حيث تعد منطقة غرب المتوسط من المواقع الجيوستراتيجية الهامة في العالم وذلك لتموضعها ضمن ما يسمى في الكتابات الجيوسياسية بالجزيرة العالمية، وهذا ما أكسبها مكانة مهمة بالنسبة للعالم ككل وبالنسبة لصانع القرار الفرنسي على وجه خاص.

أما الحدود الزمنية للدراسة فتتحدد في الفترة من 2007 إلى يومنا هذا، أي منذ صعود الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للسلطة إلى غاية الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون، وذلك لعدة أسباب منها للتعرف على أهم التوجهات الخارجية لفرنسا تجاه المنطقة من خلال التغير في رؤسائها، كذلك محاولة تبيين أهم التطورات الجيوسياسية الحاصلة في المنطقة خلال هذه الفترة.

***إيف لاكوست** جغرافي ومؤرخ، وهو مؤسس ومدير مجلة " هيرودوت" الشهيرة وأستاذ في الجامعات الفرنسية، وأحد أهم الاختصاصين الفرنسيين في ميدان الجيوسياسة، (_____ ، "ايف لاكوست"، في: https://altibrah.ae/author/3346 (2020/04/20).

ثامنا: المقاربة المنهجية والنظرية

تمت الاستعانة في هذه الدراسة بمقاربة منهجية ونظرية مركبة من:

1- المدخل التاريخي: يستخدم المدخل التاريخي في دراسة الأحداث الراهنة والاتجاهات المستقبلية في ضوء ما حدث في الماضي.[1] وقد تم توظيف هذا المدخل من خلال التطرق إلى العلاقات التاريخية، والحضارية بين دول المنطقة غرب المتوسط، وكذلك من خلال فهم المحددات الحضارية والتاريخية.

2- المقترب النظمي: يركز هذا المقترب الذي وضعه العالم "دافيد ايستون" على هيكل النظام السياسي لأية دولة وتفاعلاته مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية فقد تم استخدام هذا المقترب في التطرق إلى النظام السياسي الفرنسي وكيفية سيره وكذلك المؤسسات صنع القرار فيه وعلاقات التأثير والتأثر البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية.

3- مقاربة الدور: يرتبط الدور بتصور وإدراك صانع القرار بالدرجة الأولى وهذا ما ذهب إليه الموظف الأول" **لنظرية الدور –The Role Theory**" في حقل العلاقات الدولية المفكر "**كارل هولستي** –K.Holsti" في دراسة قام بها عام 1970 بعنوان " تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" و الذي ركز على مفهوم "الدور القومي –National Role" حيث عرفه على أنه "تعريفات صنع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الفرعي"[2]، ويساهم هذا المقترب في تبيان الدور الذي تلعبه فرنسا في منطقة غرب المتوسط، وكذلك توضيح سعي فرنسا للحفاظ على هذا الدور في منطقة المتوسط بصفة عامة وغرب المتوسط بصفة خاصة.

4- مدخل جيوبوليتيكي: وهو المدخل الذي يركز على علاقة السياسية بالعناصر الجغرافية الموجودة، وقد تم توظيفها من خلال دراسة تأثير المعطيات الجغرافية لمنطقة غرب المتوسط،

---

[1] فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة،**أسس ومبادئ البحث العلمي**،(الإسكندرية:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1 ، 2002)، ص.44.

[2] Vit Benes, "Role Theory : Aconceptual framework for the constructivist foreign policy analyse?,paper prepared for the third global International community, Portugal university, (agust2011), pp17-20.

والمنظور الجيوسياسي الفرنسي لهذا الموقع والسعي لتحقيق مصالحها في المنطقة من خلال هذه المنطقة، نظرا ًلما تتميز به هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية كبرى .

5- المقاربة الماركسية: تقوم النظرية الماركسية في تفسيرها لشؤون الدولية على فكرة التبعية، والتي تظهر بشكل أبرز بمختلف تنويعاتها، والتي تبرز في خضم بحثنا هذا من خلال اتجاه التبعية والنظرية النظام العالمي الجديد ل"**ايمنويل فالرشتاين**" حيث اتفقوا على وجود عالم الشمال متقدم، وعالم جنوب متخلف ، وهذا ما نلتمسه في موضوع الدراسة حيث تم التطرق إلى علاقات الفرنسية بدول الشمال التي تختلف نوعا ما عن علاقاتها بدول الجنوب، حيث تظل دائما تابعة خصوصا في الشق الاقتصادي وتبرز معالم هذه النظرية في الفصل الثالث عندما تم التطرق إلى استراتيجيات الفرنسية تجاه المنطقة وكيف أنها ساهمت ترك دول جنوب غرب المتوسط في حالة تبعية دائمة لها.

تاسعا: أدبيات الدراسة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تتقارب مع موضوع الدراسة نذكر منها:

1-دراسة كل من **أمين البار، ومنير بسكري** حول " مكانة المغرب العربي في السياسية الخارجية الفرنسية" الذي أصدرته مكتبة الوفاء القانونية، عام 2014، حيث تناولا، من خلال هذا الكتاب أبعاد ومحددات السياسية الخارجية الفرنسية في منطقة جنوب غرب المتوسط أي دول المغرب العربي، كما يتناول أيضا التنافس الدولي على المنطقة.

- 2دراسة **إيف لاكوست** في كتابه بعنوان"الجغرافيا السياسية للمتوسط" وهو كتاب ترجم إلى العربية من طرف **زهيدة درويش جبور**، والذي صدر عام 2010 من قبل مكتبة مؤمن قريش، وتطرق الكاتب من خلال هذا الكتاب لأهم التقسيمات الجيوسياسية لمنطقة المتوسط مع الخصائص الجيوسياسية للمنطقة وعلاقات البلدان المتوسطية عبر التاريخ مع بعضها البعض.

3 -دراسة "**إيف لاكوست، وفريديريك أنسل-YveLacoste et Frederik Encel** حول géopolitique de la nation françaiseالذي صدر في عام 2016 عن Presses Universitaires De France Puf، تطرقت هذه الدراسة لجيوسياسية الفرنسية وكذلك أثر الهجرة الأمن القومي الفرنسي كما تطرقا إلى مستقبل الدولة الفرنسية في ظل هذه التهديدات.

4 –دراسة"**Odile Jacob**" حول**Défense et sécurité national : le livreblanc**الذي صدر عام 2008 عن مكتبة la documentation Française تطرق الكاتب من خلاله إلى الحديث عن الأمن القومي الفرنسي وإستراتيجية مواجهة العواقب التي تقف في وجه أمن المنطقة وكذلك ديناميات الإصلاح وسبل المواجهة.

5– دراسة **غربي محمد وسفيان طبوش** في مقاله حول"التهديدات اللاتماثلية، وضرورة التنسيق الأمني في منطقة المتوسط" والذي تم التطرق فيه إلى أهم التهديدات التي تقف في وجه الدول في منطقة المتوسط بصفة عامة، وكيفية التعاون من أجل تفادي هذه الظاهرة، والعمل من أجل التنسيق بين دول هذه المنطقة.

6–دراسة مولاهم مريم حول "السياسة المتوسطية الفرنسية التطور–الأبعاد–الاستراتيجيات"؛ وتطرقت الباحثة في مذكرتها إلى أطر السياسة الخارجية الفرنسية وتوجهاتها إزاء المنطقة المتوسطية، وتفيد المذكرة الدراسة في أجزاء منها السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة، والدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية، والبعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة جنوب المتوسط

7– دراسة **بيرم فاطمة** حول "أبعاد السياسية الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة" في سنة 2009"، وتطرقت الباحثة في هذه المذكرة إلى ركائز ومحددات السياسية الخارجية الفرنسية، ودراسة توجهات السياسية الخارجية الفرنسية وأهم مناطق نفوذها، ودراسة كذلك مستقبل العلاقات الفرنسية بدول المنطقة.

عاشرا: التقسيم البحثي

يقوم بناء هذه الدراسة على ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: يتناول الإطار المفهومي والنظري للجيوسياسة والسياسة الخارجية وذلك لتعرف على الجيوسية في العلاقات الدولية بين المفهوم والنظرية و في شق آخر تمت معالجة السياسة الخارجية كذلك معالجة مفهوماتية ونظرية.

الفصل الثاني: والذي يتناول منطقة غرب المتوسط في السياسية الخارجية الفرنسية منذ 2007: ثنائية السياسية والجغرافيا، في محاولة لمعرفة جيوسياسية منطقة غرب المتوسط وكذا معرفة المحددات والمبادئ العامة للسياسية الخارجية الفرنسية، بحيث يتم فيه التطرق لأسباب الاهتمام بالمنطقة، والمحددات الجيوسياسية وأبعادها المختلفة تجاه منطقة غرب المتوسط منذ 2007.

الفصل الثالث: أين تم التركيز فيه على مضامين ومآلات السياسية الخارجية الفرنسية تجاه غرب المتوسط منذ 2007؛ بتسليط الضوء على أهم القضايا والإستراتيجيات المتبعة من قبل السياسة الفرنسية تجاه المنطقة وكذا السياسية الفرنسية قضايا الحاضر وسيناريوهات المستقبل.

الفصل الأول

يتفرع حقل العلاقات الدولية على اعتباره حقلا معرفيا أكاديميا إلى العديد من الفروع الأساسية، والسياسة الخارجية واحدة من أهم هذه الفروع كونها تساهم في تشكيل وبلورة معالمه الأساسية. ويمكن اعتبار البعد الجيوسياسي أحد أهم المرتكزات في رسم معالم السياسة الخارجية لأية دولة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق في المبحث الأول للجيوسياسة في العلاقات الدولية من حيث الإحاطة بالمفهوم وعرض التفسيرات النظرية لهذا البعد، كما سنتطرق في المبحث الثاني لماهية السياسة الخارجية في حقل العلاقات الدولية بالتركيز على أهم عناصرها من الأهداف والمحددات، وكذا في جانبها النظري بالتطرق إلى أهم النظريات الكبرى والجزئية المفسرة لها.

المبحث الأول: الجيوسياسة في العلاقات الدولية: المفهوم والنظرية

تعتبر دراسة المفاهيم الأساسية المحور الذي يقوّم الموضوعات، لهذا سيتم التركيز في هذا المبحث على التعريف بمصطلح الجيوسياسة وبعض المفاهيم ذات الإرتباط الإيتيمولوجي، قصد تبيين العلاقة الموجودة بينهما انطلاقا من تقديم التعريف اللغوي وتأصيل المفهوم، ثم إدراج أهم التعاريف المقدمة لأبرز المفكرين والباحثين لنصل إلى محاولة تقديم مفهوم عام وشامل، ثم تبيين أهم المقاربات المفسرة لهذا البعد في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: ماهيـــة الجيوسياسـة:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الجيوسياسة وعلاقاتها مع المفاهيم المشابهة لها.

الفرع الأول: تعريف الجيوسياسة:

أولا: لغة:

الجيوسياسةهي علم وجدت مصادره في الفلسفة الوضعية، أي فلسفة" أوغست كونتAuguste kont"التي تقتصر عنايتها بالظواهر والوقائع اليقينية، حيث اتفقت جميع الآراء على أن مصطلح الجيوسياسية تمت صياغته لأول مرة في كتابات ومؤلفات الجغرافي السويدي" رودلف كجلين–R.Kejllin " (1864–1922)[1]. ويعد كتاب "القوة الكبرى"الصادر في السويد عام 1905م من أبرز الكتب المتعلقة بالجغرافيا، حيث أضاف إلى هذا العلم(علم الجغرافيا) معالم تبدو غير مألوفة عن طريق إدخال السياسة كأحد أبعاده، وعليه فالجيوسياسة تجمع بين كلمتين، "جيو" وتعني الأرض، وهي اختصار لكلمة جغرافيا، وكلمة "جيو" ليست إلا كلمة ملحقة "بالبوليتيكا" أو السياسة، وهي عموما من السياسة أي أنها تعني "علم سياسة الأرض"، والذي يولد عن تمازج علمي بين الجغرافيا والسياسة.[2]

---

[1] معين حداد، **الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة**،(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2006)، ص.9.

[2] محمد رزيق، **الجيوبوليتيكا: المفاهيم والدلالات، المدارس والنظريات**، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص. 45.

ألحقت الجغرافيا بالبوليتيكا لاختصار تعبير مركب من الجغرافيا والسياسة إلى "الجغرافيا السياسية"، وعليه يمكن أن يستبدل بالجيوبوليتيكا لجيوسياسة اسماً، والجيوسياسة صفة، وذلك على خلفية مفادها أن الجيوسياسة لا تختلف دلالاتها عن الجغرافيا السياسية[1]. حيث ارتبطت بعناصر الجغرافيا التي تشكل أساس الإمبريالية الفرنسية في فترة نهاية القرن التاسع عشر. وبالتالي فإن الجيوسياسة هي مصطلح يربط بين السياسة والرقعة الأرضية، ويهدف إلى الاستفادة من المعلومات الجغرافية[2].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للجيوسياسة:

تشير بعض الدلالات إلى أن مصطلح الجيوسياسة أو الجيوبوليتيكا فعل ثقافي، وفكري ونظري إلى الأشياء التي تمنح نوعا من التميز والامتياز لمجالات الفضاء والجغرافيا،والجغرافيا السياسية بكافة أشكالها المختلفة الاجتماعية، الديمقراطية، الثقافية وعلاقتها بالسلطة السياسية.[3]ويأخذ المصطلح كذلك بعين الاعتبار موضوع الصراعات الداخلية والخارجية، ودرجة تأثيرها بشكل أو بآخر على المجال الإقليمي للدولة، حيث كانت العديد من الدول مسرحا متتاليا للحروب وخاصة في أوروبا وتحديدا في ألمانيا[4].

فهو ل ايهتم فقط بالصراعات المختلفة وإنما يهتم أيضا بالإيديولوجيات المتصلة بالأقاليم، وهو ما أكده "تيري مونبريا – Tirimounberia"[5]، إذ نجد العديد من التعاريف التي جاء بها مجموعة من المفكرين من بينهم: "هارتس هورن–Harts horn" في سنة 1935م على أنها دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المسحات المتميزة الأخرى، ونجده بعد أكثر من عشرين سنة لوضعه هذا التعريف يعود ليعرفها مرة أخرى في عام 1945م على أنها:"العلم الذي يهتم بدراسة التماثل أو

---

[1] معين حداد، **مرجع سابق**، ص. 10.

[2] كلاوس دودز وديفيد اتكونسون، **الجغرافيا السياسية في مئة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان، ج1،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2010)، ص. 16.

[3] محمد رزيق، **مرجع سابق**، ص. 17.

[4]Silviu costachie," German School of Geopolitics Evolution IDEAS Prospects", **RevistaRomana de Geografipoliticno**, ,2 November 2011,P. 265.

[5] ألكسندر دوفاي، **الجغرافيا السياسية: جيوبولتيك**، ترجمة حسين حيدر،(بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ط1 ،2007)، ص. 7.

التباينات في الشخصية السياسية لمساحات مختلف، ويجب أن ينظر إليها على أنها أجزاء مترابطة في كل مركب أقرب ما يكون إلى التماثلات والتباينات عامة"[1].

وفي تعريف آخر "أوتوميل– Auto Mall"أحد كتاب معهد ميونيخ تعني الجيوبوليتيك بالدولة ككائن حي،فهي تبحث عن الدولة من حيث علاقتها ببيئتها وبمجالها، وتحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الأرضي، فالجيوبوليتيك إذا تعنى بدراسة المطالب المكانية للدولة، بينما تفحص الجغرافيا السياسية ظروف مجالها الأرضي الحالي[2].

يعرف "كارل هوشهوفر"الجيوبولتيك بأنها: "فن وعلم وإنها قادرة على تبرير وقيادة الفاعلية الحركية والدينامية للدولة التي تتضمن في محتواها أبعادا عدة مثل، البعد الجغروميرفلوجي، والبنى الإنسانية والاجتماعية، والبعد الخاص بتفاعل مؤسساتها التعددية المختلفة سواء كانت خارجية أو مادية"[3].

أما "ألكسندر دوغين" فيرى أن الجيوبوليتيكا هي علم السلطة من أجل الوصول للسلطة، وعليه الجيوبوليتيكا هي علم الفئات السياسية العليا. فالذين اهتموا بها هم أولئك الذين شاركوا في حكم الدول والأمم، أو أولئك الذين يعدون أنفسهم لذلك، (وهذا ما يمكن أن نطلق عليه الفئات السياسية العليا الفاعلية والبديلة)[4].

تعريف "إيف لاكوست": "تفيد لفظة الجيوبوليتيك إلى كل ما يتعلق بعلاقات التنافس من بسط السلطة أو النفوذ على منطقة جغرافية ما، وعلى من يعيش فيها من السكان، وتتراوح هذه العلاقة بين تنافس سلمي وصراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة، أي أنها لا تقتصر على الصراع بين الدول بل أيضا داخل الدولة الواحدة، وبين حركات سياسية أو مجموعات مسلحة تعمل في الخفاء

---

[1] محمد حجاز محمد، **الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: كلية الأدب جامعة القاهرة، د.ط، 1996–1997)، ص. 14.

[2] محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية**، (القاهرة: مكتبة الإنجلو مصرية،د. ط،2010)، ص. 13.

[3] طاهر علاء، **العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة**، (بيروت: دار بلال لمركز الدراسات العربي، ط1، 1998)، ص. 80.

[4] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم، (بيروت: دار النشر الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004)، ص. 59.

إلى حد ما. غاية هذا التنافس وضع اليد أو السيطرة على مساحات من الأراضي قد يكبر حجمها أو يضيق حتى لا تتجاوز رقعة صغيرة"[1]. والمقصود من هذا التعريف هو أن الجيوبولتيك مصطلح يرمز إلى علاقات التنافس من اجل القوة والنفوذ في منطقة جغرافية معينة، وهذا التنافس لا ينحصر فقط على الدول أي بين دولة ودولة بل أيضا يشمل الجماعات، والهيئات الأخرى التي يكون هدفها السيطرة والنفوذ داخل الدولة نفسها. والغاية من هذا التنافس أكيد البحث عن نفوذ اكبر يمنحها قوة اكبر من ذي قبل.

انطلاقا مما سبق نخلص إلى أن الجيوسياسة هو مصطلح مركب جاء من قبل مفكرين جغرافيين، والذي يعني الاستعمال الفعلي للجغرافيا السياسية على أرض الواقع، أي الجغرافيا السياسية من الجانب التطبيقي،حيث يبرز التمازج بين المجال الجغرافي والسياسي أو بتعبير آخر الاستخدام السياسي للمجال الجغرافي ومقوماته.

الفرع الثاني :علاقة الجيوسياسة بالمفاهيم المشابهة:

تتميز الجيوسياسة بأنها واحدة من الموضوعات الصعبة وذلك لتشابكها وتقاطعها مع العديد من العلوم الأخرى المشابهة لها، لدى يجب التفريق بينها وبين هذه العلوم من خلال إبراز العلاقة الموجودة بينهم.

أولا: الجيوسياسة والجغرافيا السياسية:

في بادئ الأمر يجب علينا معرفة ما هي الجغرافيا السياسية وكيف تعرّف أهم منطلقاتها، حيث تدرس العلاقة بين عناصرها (الأرض، والشعب، والحدود المكانية)[2]، فتسعى جاهدة للربط بين كل هذه العناصر واستنتاج أسبابها الحقيقية، وتطوراتها،وتأثرها المتبادل، لكي تصل إلى " تركيب" وضع

[1] إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة زهيدة درويش، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، 2010)، ص. 21.

[2] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**،(القاهرة: دار الهنداوي للثقافة والتعليم، 2016)، ص ص.10-12.

سياسي قائم وتحديد إمكانيته، وهي غير ساكنة ولا تكتفي أبدا بأن تكون "محضر ضبط " ولا يتبدل إلا بتسجيل ملابسات الأحداث اللاحقة[1].

تضع الجيوسياسة أو الجيوبوليتيك تصورا لحال الدولة في المستقبل، بينما تقوم الجغرافيا السياسية برسم صورة الماضي والحاضر، والتي ترتبط نوعا ما بعناصرها على خلاف الجيوسياسة التي يصفها البعض بأنها استعمال الأسس والمبادئ الجغرافية في لعبة القوة، حيث تتطلع لحل مشكلات المستقبل،وفي هذا السياق تطرح الجيوبولتيك جملة من الأسئلة حول إمكانية تحقيقي الدولة لمطالبها فيما يخص مجالها الحيوي؟ وإذ لم تجد هذا المجال فما السبيل لتنفيذها طبقا للظروف الجغرافية؟ وفي أي تجاه يجب أن يكون التغيير؟ فالجيوبوليتيك نظام يزن ويضم موقف ما، وفي النهاية يبحث عن الطريق العلمي لتنفيذ السياسة[2]، أما الجغرافيا السياسية فهي حقل الدراسة الذي تتواجد فيه السياسة والجغرافيا، وفيما مضى كان يفترض بالجغرافيا السياسية أن تفسر تواجد الدولة لمعالمها وحدودها وكذلك البرهنة على أسسها الطبيعية، وبالتالي تمهيد الطريق وتعبيدها لعمل المؤرخ وذلك لارتباطه بالحتمية الجغرافية والذي أدى به إلى خارج الجغرافيا السياسية، ويقوده إلى الجيوبوليتيكا، فقد أخذ بها علماء ومفكرون ظهروا في أواخر القرن التاسع عشر متجهين بها نحو الجيوبوليتيكا ومن أشهرهم "فريديريك راتزل"[3].

من هنا نخلص بأن العلاقة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا هي علاقة استمرارية، حيث نجد أن الجيوسياسة من أركانها ومصادرها الأصلية الجغرافيا السياسية.

ثانيا:الجيوسياسة و الجيواستراتيجية:

توجد علاقة جد قريبة بين الجيوسياسة والجيواستراتيجية،إذ عبر بعض المفكرين من بينهم "كارل جين–Karl jin" أن الجيواستراتيجية هي الشقيقة الكبرى للجيوبوليتيك، والتي تركز فقط على المسائل

---

[1] أميرال بير سيليريه، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**، ترجمة أحمد عبد الكريم،(دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988)، ص. 29.

[2] محمد عبد الغاني سعودي، **مرجع سابق**، ص. 13.

[3] عاطف علبي، **الجغرافيا، الاقتصاد والسياسة والسكانية والجيوبوليتيكا**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1989)، ص ص.225- 227.

العسكرية(الجيوبوليتيك العسكرية)، حيث لقي هذا الرأي والتعبير رفضا من قبل البعض على رأسهم "رومان كوجنيار"[1].

على العموم فإن الجيواستراتيجية هي التخطيط السياسي، والاقتصادي والعسكري بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة إقليمية معينة، ودورها من حيث إمكانية استخدامها لدراسة وتحليل وفهم المشكلات ذات الصفة العالمية.[2]

ومن الناحية البنيوية تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية بالنسبة للنظرية الجيوبوليتيكية، في حين يشكل الإقليم محور البناء الفكري، أما من الناحية الوظيفية، فالنظرية الجيوبوليتيكية تركز على وظيفة الدولة كوحدة متحركة بسبب قابليتها الذاتية في التوجه نحو السيطرة العالمية، مبتلعة أقاليم ومجالات حيوية تتميز بخصائصها الإستراتيجية، أما بالنسبة للنظرية الجيواستراتيجية فقد تم تطويرها على نطاق واسع لاسيما نظرية "زبيغنيوبرجنسكي" والتي تعرف برقعة الشطرنج الكبيرة، حيث قدم فيها توضيحات حول كيف يمكن للدولة تكييف موقعها الريادي على المستوى الإقليمي.[3]

الفرع الثالث: الأبعاد الجيوسياسة في العلاقات الدولية:

أولا: البعد القومي:

تعتبر القومية حسب المفكرين الجيوسياسيين بأنها تقوم على أساس الانتماء الحسي للأرض، أي تعين الأرض التي ينتمي إليها شعب ما، والتي تصبح في الأخير ملكا له لتشكل هوية قومية،ومن ثم التثبت بها وعدم التفريط بأجزائها الحيوية إزاء أطماع القوة الخارجية، وتعتبر قوة الهوية القومية شيئا من المسلم به في مجتمع متطور يحاول إنتاج نفسه في مكان آخر، من خلال سلسلة من الممارسات الأيديولوجية، وتعتبر مفاهيم الشرق الأوسطية والنزعة الإفريقية والهياكل المكانية للشرق والغرب أمثلة جديدة على كيفية دخول مفاهيم معينة للعالم، وعليه تعتبر حدود الاشتمال والاستبعاد، والتعريف هو

[1]Pascal Boniface, " la géopolitique les relations internationales", **Groupe arolles**, 2011 .P.12 ,13

[2] أغنتيكا لغوتشكا، **الجيوبوليتيك الجديدة: ما الجديد فعليا في هذا الحقل**، ترجمةجلال خشيب،(إسطنبول: إدراك للدراسات والاستشارات)، ص. 5.

[3]Ksaalbach, "Modern Geostrategy Methods andPractice" ,**Working pape**r02,Dec2017. ENGLISE,P.2.

داخل الجماعة ومن خارجها بمثابة مفاهيم مناسبة للدولة داخل النظام العالمي، كما هي مناسبة للجماعات العرقية والاجتماعية المقدمة داخل الدولة[1].

ولقد منعت كلمة الجيوسياسة في علم السياسة من قبل بعض المفكرين لصالح أفكار و معتقدات أيديولوجية أخرى،حيث اجتمع مفكرين فرنسيين وألمان عام1950مفي سوربون(جامعة في باريس)، حيث هدف هذا الاجتماع إلى تحسين العلاقات بين البلدين وقيام وحدة أوروبية مشتركة، خصوصا بعد مرحلة التوتر التي شهدتها مع بدايات الثورة الفرنسية[2].

ثانيا: البعد الجغرافي التاريخي:

أشارت الجيوبوليتيك أو الجيوسياسة إلى البعد التاريخي وذلك من منطلق الأهمية البارزة التي يكتسبها هذا البعد في الجيوبوليتيك من أجل استخدام المعارف التاريخية للشعوب.

يمثل هذا البعد عاملاً مهماً تقوم عليه الجيوبوليتيك، إذ تلجأ هذه الأخيرة إلى الحوادث و الحقائق والتفسيرات لعلاقات الأرض لحياة الدول و سياستها المتعاقبة، و يعتبر البعد التاريخي مهما في حياة الشعوب فقد يؤدي إلى تغييرات جيوبوليتيكية من منطلق التاريخ المشترك والعلاقات السلمية والحربية.[3]

أيضا تعتمد الجيوبوليتيكا في تحليلها لبعض الأحداث السياسية والبحث عن جذور المشكلات التي تعاني منها بعض الدول على المنهج التاريخي الذي يتناول نمو الدولة[4].

حيث انطلقت أيضا في محتواها على البعد الجغرافي من حيث المساحة الجغرافية وحدودها السياسية ومعالمها من تضاريس مختلفة، والنمو الديموغرافي لها، فالجيوسياسة واستنادا على هذه (المعالم) أو العناصر الجغرافية تقوم بوضع خطط إستراتيجية، وبالتالي دفع الدول إلى إنتاج هذه الخطط وفقا لسياسات وسلوكيات مختلفة، فالدول وفقا لمقوماتها تقوم بالتوسع نحو مناطق أخرى وفقا

---

[1] كلاوس دوددز، وديفيد أتكنسون، **مرجع سابق**، ص. 182.

[2] موسى الزعيب، **الجيوسياسة والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسة وفي الشؤون العلاقات الدولية المتنوعة**،(دمشق: منشورات وزارة الثقافة مكتبة الأسد، د.ط، 2004)، ص. 29.

[3] محمد رزيق، **مرجع نفسه**، ص. 30.

[4] مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن،(لبنان: دار الكتاب العرب، ط1، 2002)، ص. 18.

للعامل الجغرافي، وذلك بضم مناطق جيوسياسية هامة تراها مكملة لحدود دولتها كضم إقليم ما لإقليم صغير. فالكثير من البلدان في العالم أصبحت تسعى وراء المواد الأساسية

ثالثا: البعد السياسي:

ينظر مؤسسي الجيوسياسة بإجماع إلى حتمية السياسة، أي ضرورة البعد السياسي إذ نجد العديد من الجيوسياسين قد مارسوا أعمال السياسة في دولتهم وتقلدوا مناصب سياسية فيها[1].

حيث تسعى إلى الدعم السياسي بخطوط إرشادية لتوجيه الدولة على أساس كل من الاعتبارات السياسية والجغرافية، أولا تعمل الجيوبوليتيك على تسويغ القرارات السياسية التي تتخذها الدولة، ثانيا تسعى الجيوبوليتيك إلى إقناع الناس بفاعلية السياسة الخارجية للدولة، وإقناعهم بالتعاون مع هذه السياسات وفقا لمعايير أخلاقية، ثالثا تعمل الجيوبوليتيك على توسيع القرارات السياسية التي تتخذها الدولة[2].

يعد العمل السياسي عامل مهم في الجيوسياسية، وذلك بما نجده في العديد من الدول التي تتبع سياسات مختلفة في سلوكها وعلاقاتها مع الآخرين انطلاقا من المعطيات الجيوسياسة. حيث يعرفها"روزنتال–Rosenthal,Hesse" بأنها تهتم بدراسة دور المتغيرات المكانية في العمليات السياسية[3].

وعلى هذا الأساس تعرف الجيوسياسة على أنها سياسة الدولة الخاصة بطبيعة الاستخدام السياسي لموقعها الجغرافي، أو كيف يقوم النظام السياسي في دولة ما بتوظيف الموقع الجغرافي السياسي لها توظيفا إيجابيا في سياسته الخارجية، أو إستراتيجيات السياسية والعسكرية، عند الدخول في صراع مع الدول الأخرى سوءا الدول التي تشترك معها بصفة الجوار الإقليمي، أو الدول التي تبعد

[1] ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص. 136.

[2] كلاوس دودز، وديفيد اتكونسون، **الجغرافيا السياسية في مئةعام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي**، ترجمة عاطف معتمدوعزت زيان،ج1، (المركز القومي للترجمة، ط1، 2010)، ص. 140.

[3] فايز محمد العساوى، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1،2004)، ص. 17.

عنها إقليميا، ولكنها تدخل معها في حالة نزاع سياسي سلمي أو في حالة من التقارب والتحالف من أجل تحقيق مصالح مشتركة[1].

رابعا: البعد البراغماتي النفعي:

تحمل الجيوسياسة في طياتها بعدا براغماتياً نفعياً يهدف إلى تحقيق منفعة ما، وذلك من خلال استغلال عناصر الجغرافيا بخطط إستراتيجية متعددة، فالجيوسياسة تهدف إلى أسس وقواعد من أجل تحقيق منفعة معينة للدولة حيث يؤكد الروسي"ألكسندر دوغين"أن الجيوبوليتيكا تُعنى بصراع الأقوياء على الكرة الأرضية[2]. ويضيف أن الجيوبوليتيكا في هذا الصراع أنها سلطة القوى العظمى تهدف لانتصار على القوة العظمى المنافسة لها. من هنا تكون الجيوسياسة قد حملت بعداً براغماتياً نفعياً، وقد طرح دوغين مجموعة من الأفكار يلخص فيها ما يجب وضعه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الكبرى وفقاً لمصالح معينة التي من شأنها أن تقوي الدول، فالجيوسياسة بمثابة المنهج الذي يرسم طريق العلاقات بين الدول، إذا كانت تلك العلاقات علاقات سلمية تعاونية دبلوماسية أولا علاقات صراعية[3].

المطلب الثاني: النظريات الجيوسياسية:

هناك العديد من المفكرين الذين نظّروا للجيوسياسة من مختلف المدارس الفرنسية والألمانية والانجليزية والأمريكية، وذلك بما يحمله هذا العلم من تشعب واختلاف في وجهات النظر بين هذه المدارس، ومن بين هؤلاء المفكري المنتمين تحت راية تلك المدارس نورد أهمهم.

[1] كلاوس دودز وديفيد اتكنسون، **مرجع سابق**، ص. 140.

[2] ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص. 60.

[3] محمد رياض، **مرجع سابق**، ص. 11.

الفرع الأول: المدرسة الألمانية

أولا:فريديريك راتزل–Frederik ratzel*:

يرى راتزل أن حدود الدولة ليست نهائية وليست دائمة، بل هي متغيرة حسب قدرة وحيوية الدولة، إذ تتقلص بضعفها وتمتد بقوتها وحيويتها، فالحدود الثابتة في رأيه هي عائق أمام نمو وتوسع الدول، ولقد حدد فريديريك راتزل في كتابه "حول قوانين تطور الدولة في المجال" 1901م سبعة قوانين للتوسع نذكر منها:[1]

1- امتداد الدولة يتسع وفقا لتطور ثقافتها، فكلما انتشر السكان ومعهم ثقافتهم الخاصة زادت رقعة الأرض الجديدة التي ينتشرون فيها.

2- إن نمو الدولة يظل مستمرا حتى تصل إلى مرحلة الضم أو الاندماج وذلك بإضافة أقاليم صغرى إلى رقعتها الأصلية، ويجب أن يتم امتزاج الأرض بمن عليها من سكان إذ ما أريد إتمام عملية الهضم، واستيعاب المناطق الجديدة.

3- تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات الأهمية بالنسبة لها سوءا كانت سهولا أو مناطق ساحلية أو معدنية أو ذات قيمة لإنتاج الغذاء.

وخلاصة فكرة راتزل أن"الدولة كائن عضوي ونموها مرتبط بشكل عام بالمكان والموقع، والحدود السياسية هي العضو الخارجي للدولة، كما أن هناك روابط بين القوة القارية والقوة السياسية"[2].

---

* **راتزرل** : عالم ألماني و أحد المهتمين والدارسين الأكاديميين لدراسة الصيدلة حيث تحول بعدها إلى دراسة علم الحيوان وكان متأثرا بالفكر الهيغيلي والدارويني وهذا ما انعكس بشكل واضح على نظرياته.(عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية)**

[1] عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر العاصمة: كاسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، د ط، 2009)، ص. 222.

[2] كامل أبو ضاهر، **مرجع سابق**، ص. 14.

ثانيا: *كارل هوسهفر K.Haushofer-(1869-1946)

يرى "هوسهوفر" أن موقع ألمانيا في وسط أوروبا جعلها العدو الطبيعي للقوة البحرية (للولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا)، لذا كان على ألمانيا أن تتجه نحو الشرق من خلال إقامة حلف قاري محوري، وأن الحلف القاري أساسه روسيا وألمانيا وعليها إقامة نظام أوراسي[1]، واعتبر أن الإتحاد السوفياتي هو بداية آسيا، لذلك يرى أن أوروبا يجب أن تصبح تحت زعامة ألمانيا، وبذلك تكون قد شكلت قوة لنفسها قادرة على التفاوض مع الإتحاد السوفياتي، وحسب مفهوم "هوسهوفر"الاستيلاء على شرق أوروبا يعد مفتاح قوة ألمانيا لإجبار الإتحاد السوفياتي على التفاوض معها بشأن حكم أوراسيا، كما أشار إلى ذلك"ماكندر" الذي أكد على دور شرق أوروبا كعنصر حاسم في مصير قلب العالم[2].

وعليه فإن الفكر الجيوبوليتيكي لهوسهوفر يضم في جوهره:

- مبدأ الدولة العملاقة (الكبرى) التي يدعو إليها "راتزل".
- مبدأ الجزيرة العالمية التي أشار إليها "ماكندر"[3].
- مبدأ ازدواجية القارات: من هذا المبدأ سوف يطور هوسهوفر نظام الأقاليم الكبرى كوسيلة للسيطرة العالمية وهو يتكون من:

1- أمريكا الكبرى وتضم كلا من دول أمريكتين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، وتضم كل أوروبا عدا الإتحاد السوفياتي، وكل إفريقيا وكل العالم العربي وتركيا،وذلك تحت الزعامة المشتركة لبرلين وروما.

---

[1] ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص ص. 114، 115.

***هاوسهوفر:** هو جنرال في الجيش وأستاذ في جامعة ميونيخ كرس حياته لانبعاث الدولة الألمانية بواسطة الجغرافيا بدأ حياته ضابطا في الجيش الألماني وذهب إلى اليابان سنة 1908م ودرس الكثير عن الشرق الأقصى والمحيط الهادئ ساهمت أفكاره في دراسة عوامل الدولة وإرتباط ذلك بلموقع الجغرافي(علي أحمد هارون).

[2] علي أحمد هارون، **مرجع سابق**، ص.38.

[3]Gokmen Semrarama, **Geopolitics and the Study of International Relation**.a thesis in partial fulfillment of the requiremement for the degree of doctor of philosophy in the departement of international relations,2010, PP. 23 -24.

2- روسيا الكبرى: وتضم معظم الإتحاد السوفياتي، إضافة إلى إيران وأفغانستان والهند كلها.

3- آسيا الشرقية الكبرى: وتضم اليابان وشرق الاتحاد السوفياتي والصين، وجنوب شرق آسيا وبورما وإندونيسيا واستراليا ومعظم عالم المحيط الهادي تحت زعامة اليابان.[1]

الفرع الثاني: المدرسة الانجليزية:

قدم مفكري المدرسة الإنجليزية مجموعة من الأفكار التي أضافت إسهامات نظرية فيما يخص التنظير الجيوبوليتيكي، والتي تعد من أبرز المدارس الجيوبوليتيكية.

أولا: هالفورد ماكنيدر – Makinder H (1861-1947):

صاغ ماكيندر العديد من الأفكار والنظريات في مجال الجغرافيا من بينها نظرية قلب الأرض أو الهارتلاند، أو منطقة الارتكاز، حيث أعطت نظريته دفعة جديدة للدراسات المتعلقة بالفضاء الجغرافي في القارة الأورواسية بأكملها[2].

تعتبر نظرية "قلب الأرض "الهارتلاند" التي صاغها إحدى النظريات الأكثر شهرة في مجال القوة العالمية، حيث يرى ماكيندر أن قلب العالم هو المجال الأوراسي(الأوروبي، الأسيوي)، وأن من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، وتمتد منطقة القلب من شرق سيبيريا إلى نهر الفولغا غربا، ومن جبال الهملايا جنوبا إلى بحر القطب الشمالي، حيث وجد ماكيندر أن هذه المنطقة عصية على الهجوم من قوى البحر[3].

*ماكيندر: هو أشهر بوليتيكي بريطاني بشهادة هوسهوفر حاول خدمة الاستعمار البريطاني في نظريته الجغرافية والدفاع عن مصالح الإمبراطورية البريطانية في العالم.(عاطف علبي)

[1] عاطف علبي، **مرجع سابق**، ص ص. 497، 498.

[2] IliasIliopoulos ,"Strategy and Geopolitics of Sea Power throughout history",**Baltic security andDefence Review**,volume 11, Issue,2,2009, P P. 5- 9.

[3] عدنان السيد، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، ط1، 1994)، ص. 70.

يرى ماكيندر أن هناك هلال داخلي يقع بين الهارتلاند والهلال الخارجي، كما يرى بأن أوراسيا منطقة شاسعة تحكمها النشاطات العسكرية والصناعية يصعب الوصول إليها بواسطة السفن، ويخلص في الأخير إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- العالم وحدة كوكبية، وأن العالم القديم قارة واحدة ضخمة يتوسطها البحر المتوسط، تشكل 3/2 اليابسة وهي جزيرة العالم وتضم 8/7 من سكان العالم.
- للجزيرة العالمية قلبا يمثل محور ارتكازها.
- الهارتلاند هو المنطقة الوحيدة على سطح الأرض التي تترامى مساحتها لكي تبتعد ابتعادا سحيقا عن البحار والسواحل.
- يغلف الهارتلاند نطاق ساحلي محيطي هو الهلال الخارجي أو الجزري الذي يضم بريطانيا العظمى، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب إفريقيا، أستراليا واليابان،هذا النطاق هو مهد القوى البحرية.
- يرى ماكيندر أن القوة البرية ستكون لها الغلبة على القوة البحرية.
- القوى البرية في نظر ماكيندر لها الغلبة على القوة البحرية.
- يرى أن الحرب العالمية الأولى والثانية هي حرب بين القوة البرية والبحرية، وأن خروج الإتحاد السوفياتي منتصرا يعني أن الهارتلاند وشرق أوروبا أصبحت في يده، وبالتالي السيطرة على الجزيرة العالمية ومن ثم العالم.
- يرى ماكيندر أن قوة الجو تعد سلاح للقوة البرية أكثر مما هو سلاح للقوة البحرية.[1]

يصل ماكيندر إلى المعادلة الشهيرة التي تلخص كل نظرياته وهي:

- من يحكم شرق أوروبا يسطر على الهارتلاند.
- من يحكم الهارتلاند يسيطر على الجزيرة العالمية.
- من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[2].

[1] ــــــــــ,The heartland Theoryand the present .Day Geopolitical Stature of central Eurasia ,P 85.https://www.silkroadstudies.org (25-02-2019).
[2]Stephenv .Mladineo**,Democratic.Ideatsand Reality**,(Washington : University Press Dc 1942).P.f 106

الفرع الثالث: المدرسة الأمريكية:

تعد المدرسة الأمريكية واحدة من أهم المدارس الجيوبوليتيكية في العالم لما تمتلكه من منظرين ساهموا بشكل كبير في بث أفكار جديدة للفكر الجيوبوليتيكي.

أولا:ألفريد ماهان–A.T. Mahan (1840–1914):

استمد ألفريد ماهان نظريته من طبيعة عمله كجنيرال أو قائد بحري،فهو يؤمن بالقوة البحرية كقوة حقيقية تتميز عن غيرها من القوى الأخرى التي تؤثر على رفاهية الشعوب[1]. حيث رأى الأهمية البارزة للتجارة والملاحة والصناعة لتأسيس القوة البحرية لذلك كانت ضمن أولويات سياسات الدول[2].

وكان قد حدد في عام 1897م العقيدة التي تميل إلى الدفاع من قبل بلاده على القوة، حيث اعتمد في نظريته على أدلة تاريخية حول علاقة البحر بالاستكشافات الجغرافية والاستعمارية، وكيف أن الدول البحرية هي التي استطاعت أن تبني الأساطيل البحرية الضخمة، وان تؤسس الإمبراطوريات الاستعمارية، وتسيطر على الممرات المائية، وموقع الجزر في البحار والمحيطات لتأمين طرق مواصلاتها ويرى ماهان أن التجارة هي الهدف الأول للعملية السياسة، وأن العمل العسكري هدفه تأمين التجارة، ويقوم الأسطول البحري بدور ضمان تحقيقها[3].

يرى مهان أن القارات الشمالية هي مفتاح السيطرة العالمية،وأن قناتي السويس وباناما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال، حيث التكاليف في حركة التجارة، وكذلك السياسة العالمية.كما يؤكد أن أهم جزء في العالم الشمال هو الكتلة الأوراسية، وكون روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا يمنحها الصلاحية ضد المهاجرين لدرجة يستحيل غزوها، ومع ذلك فهو يرى في هذا الموقع الأرضي علة كبيرة كونه يقع في كتلة أرضية حبيسة. وقد تنبأ بإمكانية التحالف البريطاني الأمريكي من اجل الوصول إلى السيادة العالمية، بواسطة قواعد عسكرية تحيط بأوراسيا نظرا لتفوق الحركة البحرية على الحركة البرية، كما تحدث ماهان عن التحالف بين الولايات المتحدة، بريطانيا،ألمانيا، واليابان موجه

[1] Alfred thayermahan, the Influence of sea Power upon History. (1660 – 1783) Boston, 1890,de :https://www.riapress.com/riapress/product.lasso?productid=38(26-02-2019).
[2].A.T Mahan , "seapower in ths relations", **to the war of1812** ,Boston, 1905,p. 9.
[3] الكسندردوغين، **مرجع سابق**، ص ص. 95،96.

ضد روسيا والصين، وبالتالي فقد كتب قبل ماكيندر عن أهمية الجزيرة العالمية (اورو–أسيا)وعن الهارتلاند (روسيا).لكنه توصل إلى نتائج عكس النتائج التي توصل إليها ماكندر،إضافة إلى تأثره بالأحداث والأحوال السياسية التي عاصرها[1].

من خلال تحليل القوة البحرية البريطانية ومن دراسة التاريخ البحري للعالم، تمكن ماهان من تقديم ستة عوامل اعتقد أنها تحدد القوة البحرية:

1- الموقع الجغرافي للدولة: وذلك من حيث سواحلها وعدد الجهات التي تطل بها على البحر،ومدى توافر الطرق التجارية والقواعد الإستراتيجية وقدرتها على تهديد العدو بأسطولها البحري[2].

2- الشكل الطبيعي للدولة: ويقصد به شكل الخطوط الساحلية للدولة.

3- الامتداد المساحي للدولة: ويقصد بذلك طول الشريط الساحلي للدولة وقدرته الدفاعية ضد الغزو.

4- حجم السكان: يعد حجم السكان بالنسبة لماهان احد العوامل الهامة المحددة للقوة الدولة بحريا حيث أن الدولة ذات الحجم السكاني الكبير تستطيع بناء طاقم الأسطول وتوفيره.

5- توجه السكان البحري: ويقصد هنا القدرة على الإبحار والتجارة. فإذا لم يكن للأفراد قابلية للحصول على الغداء من البحر وإقامة معاملات تجارية مع العالم الخارجي فلن يستطيعوا بناء بحرية.

6- خصائص النظام السياسي: أي توجه الحكومة البحري واهتمامها بالبحار المشرفة عليها بنفس القدر من الاهتمام بامتدادها على اليابسة.[3]

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية البحر الادرياتيكي وبحر ايجه، إضافة إلى الجزء الشرقي من البحر المتوسط في الحروب التي دارت في البلقان خلال التسعينيات من القرن العشرين.

ثانيا:نيكولاس سبيكمان–Nicolas spykman(1893–1943)

[1] عاطف علبي، **مرجع سابق**، ص. 362.

[2] **مكان نفسه.**

[3] فايز محمد العيسوى، **مرجع سابق**، ص ص. 303–305.

حسب سبيكمان من يسيطر على الريملاند يسيطر على أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم، ومن هذا المنطلق رأى أن دواعي المصلحة الأمريكية تقتضي الحيلولة دون قيام أية دولة قوية ومسيطرة على مشارف أوربا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا،والشرق الأقصى.وعلل رأيه بتقديم نموذجين، نموذج الدولة العربية في عهد الفتوحات الإسلامية، ونموذج الدولة العثمانية التي وصلت إلى شرق ووسط أوربا، وبهذا أكد على ضرورة تنسيق جهودهم لمنع تجاه قومي يقع في أوراسيا والشرق الأوسط، وبناءا على هذا المنظور الجيوبوليتيكي لسبيكمان صاغت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية وأصبحت القوة العالمية الوحيدة المسيطرة على العالم[1].

ثالثا:زبيغنو بريجنسكي–Zbigninewbrzezins

تقوم أفكار بريجنسكي على فكرة رقعة الشطرنج، حيث يعبر عن العالم والعلاقات الدولية المختلفة فيه أنه عبارة عن لعبة يشارك فيها مجموعة من اللاعبين، وأن منطقة أوراسيا هي منطقة تلك اللعبة وبضبط منطقة آسيا الوسطى، إذ تعتبر منطقة غنية بالحروب الطائفية، والإثنية الخطيرة، إضافة إلى أنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية[2].

إذ يعتبر منطقة(أوراسيا) المنطقة الأكثر أهمية من الناحية الجيوسياسية خلال الفترة القادمة، ويرى أن أهمية المنطقة تنبع من كونها الجسر الأرضي الرابط بين الشرق والغرب[3].

وهذا ما جعلها محور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق أنها نقطة القوة التي بمجرد السيطرة عليها تقع زمام الأمور في يدها للسيطرة على العالم. فأمريكا بسيطرتها على أوراسيا ستحافظ

[1] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص. 226.

[2] بريجنسكي زبيغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية ومايترتب عليها جيواسستراتيجيا**، ترجمة **مركز الدراسات العسكرية**،(مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999)، ص.32.

[3] وليد عبد الحي،**"رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية"**، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 11يوليو 2013.

على قوتها وذلك لمواجهة القوة العالمية الفاعلة والمنافسة لها على هذه المنطقة التي تعتبر محور العالم الجغرافي، فالقوة التي تسيطر عليها تكون قد سيطرت على مناطق أكثر تقدم في العالم[1].

ومن هنا يرى بريجنسكي أن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة من قبل العديد من اللاعبين الذين تتفاوت قوتهم من لاعب لأخر، يتموضع هم في غرب وشرق ووسط وجنوب الرقعة، وأن كلا الطرفين الشرقي والغربي يحتويان على مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

الفرع الثالث: المدرسة الفرنسية

اهتم العلماء والمفكرون الفرنسيون بالجيوبوليتيكا من خلال العديد من الأسماء على رأسها.

أولا: جون بودان– Jean Bodin(1526–1596)

أشار بودان أن الملامح القومية للدولة تتحدد أساسا تبعا لمناخها وطبوغرافيتها، فالمناخ والطوبوغرافيا يختلفان من منطقة إلى أخرى، كما يمثلان انعكاسا ومؤثرا للبيئة الطبيعية التي توضح نشاط السكان، وعليه فإن بودان قد وضح حجر الأساس للنظرية الحتمية الشاملة، فطبيعة الإنسان ومزاجه ومهاراته ورغباته للنظام السياسي الذي يحكمه تعكس مدى ارتباط الإنسان بالأرض.

كما يعد شارل بارون دومنتيسكيو من أكثر مؤيدي النظرية الحتمية، والذي ظهر بعد قرابة قرن ونصف بعد بودان، حيث جاء في فترة ظهرت فيها مجموعة منظمة من الأفكار حول بيئة الإنسان الطبيعية، وأثرها في إكساب الإنسان لبعض سماته، فبموازنته مع هذه الأفكار أستنتج مونتيسكيو أن سكان مناطق المناخ الحار يفضلون الحكم المطلق والعبودية،أما سكان المناطق الباردة فيفضلون

*زبيغنو بريجينسكي هو مفكر إستراتيجي أمريكي عمل مستشار للأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر 1977-1981، شغل منصب مستشار في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وأستاذ بمادة السياسة الخارجية الأمريكية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة هوبكنز في واشنطن.

[1] زبيغنيوبريجنسكي، **مرجع سابق**، ص. 33.

الديمقراطية والحرية، وعلى هذا الأساس وضع "مونتيسكيو" نموذجا عالميا للجغرافيا السياسية، والذي أكد بمقتضاه أن الديمقراطية والحرية تزداد كلما زاد البعد عن خط الاستواء[1].

ثانيا: إيف لاكوست-Yve Lacoste(1929)

كان لاكوست وزملائه يحاولون تغيير النمط التقليدي للجغرافيا والذي كان يميل إلى التركيز على الدولة والتراب الوطني على حساب الموضوعات الايكولوجية ومناهضة الاستعمار، كما كانت دورية" الهيرودوت" انطلاقة راديكالية من الجوانب السياسية البسيطة للجغرافيا الفرنسية[2].

حيث عارض لاكوست فكرة القوة البرية والقوة البحرية في التفسيرات الجيوبوليتيكية، ورأى بأنها تستعمل لأغراض متنوعة في يومنا الحاضر، وكل ما يتعلق بعلاقة التنافس على بسط السلطة أو النفوذ على مناطق جغرافية ما وعلى من يعيش فيها من السكان[3].

المبحث الثاني: التحليل المفهومي والنظري للسياسية الخارجية:

يعرف موضوع السياسة الخارجية بأنه من الموضوعات التي تمتاز بنوع من التعقيد وذلك نظرا لتعدد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات الفعلية في المحيط العالمي، مما جعلها محور اهتمام بالنسبة لبعض المفكرين في مختلف وجهات نظرهم.

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية:

تبنى السياسة الخارجية على مجموعة من المعايير التي تساعد على تشكيل ماهيتها وخصائصها، لذلك حاول مجموعة من المفكرين والباحثين في حقل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية عامة وضع وتحديد إطار مفهومي يساعد على فهم ماهية السياسة الخارجية.

[1] فايز محمد العيساوى، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص. 22.

[2] كلاودسدوذ، وديفيد أتكونسون، **مرجع سابق**، ص .92.

[3] إيف لاكوست، **مرجع سابق**، ص. 21.

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية:

قبل أية عملية تحليل للسياسة الخارجية لابد من المرور بعدة عمليات ومراحل من بينها التركيز على أهم المفاهيم التي تعتبر متغيرات أساسية في تحليل هذه العملية، ومن بين هذه المتغيرات تحديد مفهوم السياسة الخارجية الذي يتضح من خلاله مجموع من الأبعاد والخصائص التي تحلل وحدات سياسية، وقد اختلف تعريفها من مفكر لآخر وذلك حسب الإيديولوجيات والتوجهات المختلفة من جهة ولتعقيد هذا المفهوم من جهة أخرى.

يرى كورت–KourtWaldheim أن:"السياسة الخارجية لدولة من الدول، تحدد مسلكها تجاه الدول الأخرى، وأنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لتصل حد الحرب"[1].

يرى لاري ليونارد–Lary Léonar (1953) من خلال وصفها للسياسة الخارجية الأمريكية أن:"السياسة الخارجية للأمة في أي وقت هي مجموعة الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة

الأمريكية في علاقاتها الخارجية..."[2].

ويعرفها كل منبادلافورد ولينسون "padlaford , linson"بأنها "النتيجة الشاملة للعملية التي تقوم بها الدولة بترجمة تصوراتها على نطاق واسع إلى مسارات عمل محددة من أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها"[3].

ويعرفها محمد السيد سليم بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[4].

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ب.د.ط، 2009.)، ص. 21.

[2] **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عامر مصباح، (الجزائر العاصمة: دار الكتاب الحديث، 2010م)، مادة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص. 352.

[3] Bojang AS, "The Study of Foreign Policy in International Relations**",turkey :journal of Political Sciences and Politic Affairs Student Ege university**,2018,P.1.

[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،ط2، 1998)، ص .13.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص تعريف شامل للسياسة الخارجية، إذ أنها السلوك الرسمي الذي تتخذه وحدة سياسية تجاه العالم الخارجي من قبل هيئات رسمية، حيث تقوم السياسة الخارجية على قانون الفعل ورد الفعل، وذلك بقيام بعض الوحدات السياسية بإتباع سلوك معين للرد على سلوك خارجي موجه لها، وقد تسلك الدولة سلوكات من أجل تحقيق المصلحة الوطنية عن طريق إتباع سياسات مختلفة.

الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية:

تتوفر في السياسة الخارجية مجموعة من الأدوات التي تتخذها الدول أو الوحدات السياسية كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ومن هذه الأدوات ما يلي:

أولا: الأداة الدبلوماسية: حيث اختصت الدبلوماسية بصورتها التقليدية في المقام الأول بالانتقال من حالة الحروب إلى حالة السلم والعكس صحيح، بعبارة أخرى تعني كلمة الدبلوماسية بأوجه التواصل في الصراع وصناعة السلام[1].وتتمثل الدبلوماسية في مختلف البعثات والاتفاقيات والقمم،كما تعتبر من أهم أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها.

ثانيا: الأدوات الاقتصادية: تمثل الأدوات الاقتصادية دورا كبيرا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية شأنها شأن الأداة الدبلوماسية، إذ نجد أن الدول تختلف كثيرا عن بعضها البعض في مدى سيطرتها على هذه الأنشطة، والكيفية التي تستخدم بها هذه الأدوات، مثل استعمالها كسلاح تضغط به على الدول الأخرى عن طريق مجموعة من الطرق التقليدية والجديدة[2].

ثالثا: الأدوات العسكرية: حيث ضلت القوة العسكرية لفترة زمنية كبيرة تحدد طبيعة الخطابات السياسية العالمية وحدود وهيكل النظام العالمي، وضلت لها القدرة الأكبر على حل الخلافات في علاقات الأقطاب العالمية. وتعتبر القوة العسكرية بذلك مؤشر على قوة الدولة في تحركاتها، سواءً استخدمت الدولة تلك القوة أو هددت باستخدامها من أجل تحقيق سياساتها الخارجية، وقد أثرت القوة

[1] جوزيف امسيراكوسا، **الدبلوماسية**، ترجمة محمود محمد، (د.ب: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2012)، ص 12.

[2] اسماعيل مقلد، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العلمية**،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر، ط1، 2013)، ص ص. 239-257.

التكنولوجية على القوة الصلبة، حيث أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغييرا وتأثيرا على استخدام القوة العسكرية، وعلى نوعية الأسلحة سواء الدفاعية أو الهجومية كما أضافت التكنولوجيا أبعادا أخرى للقوة العسكرية مثل: الهجوم الالكتروني[1].

وبهذا تطور إلى ما يسمى بحرب المعلومات حيث بواسطته زادت أهمية التكنولوجيا والمعلومات في إدارة الحروب.

رابعا: الأدوات الرمزية: حيث تشكل هذه الأدوات قوة بالنسبة للدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، ونقصد بالأداة الرمزية أي المعنوية الأيديولوجية. فهذه الأداة تدفع أحيانا إلى الدخول في سلسلة التعاون مع الدول التي لها مستوى متقارب معها في إطار حضاري تكون بها قادرة على التأثير في الساحة الدولية، وهذه الأداة عموما تتوجه لفئة خاصة من المجتمع[2].

الفرع الثالث:أهداف ومحددات السياسة الخارجية:

تقوم عملية السياسة الخارجية على مجموعة من الأهداف،كما تقوم على مجموعة من المحددات.

أولا: أهداف السياسة الخارجية:

الهدف هو الغاية التي تسعى كل هيئة أو وحدة لبلوغه في البيئة الدولية ويمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية لكل دولة فيما يلي:

1- أهداف السياسة الخارجية حسب المدى:

- أهداف بعيدة المدى: هذه الأهداف عادة تعكس وزن الدولة في النظام العالمي فهي رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، وعموما فإن هذه الأهداف تعكس فلسفيا أو عاميا عند وحدة دولية معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها الاستثمارية من أجل خدمة هذه الأهداف، حيث تعكس رؤيا معينة لبيئة النظام الدولي كالنظام الاقتصادي، أو النظام الإقليمي المباشر مثل أوروبا الموحدة.

---

[1] سماح عبد الصبور عبدالحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**، (الإسكندرية: دار النشر للثقافة والعلوم، ط1، 2014)، ص ص. 34،35.

[2] خضر عطوان، **القوة العالمية والتوازنات الإقليمية**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص ص 34،35.

– أهداف متوسطة المدى:هذه الأهداف تفرض إحداث تغير في البيئة الخارجية للدولة والتي يتوجب عليها الالتزام بها، مثالا على ذلك بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية.

– أهداف محورية أو قصيرة المدى:وهي أهداف يقتصر مداها على حدود الدولة فقط، ولا تتعدى دون ذلك السيادة الوطنية، حماية حدود الدولة، والأمن القومي للدولة[1].

2- أهداف أخرى للسياسة الخارجية:

– الهدف المتعلق بحماية السلامة الإقليمية ودعم الأمن القومي للدولة والحفاظ على سيادتها واستقلالها في مواجهة كل أشكال الخطر والتهديد الخارجي، حيث يعتبر هذا الهدف الأول بالنسبة لجميع الدول دون استثناء[2].

– الهدف المتعلق بسعي الدول إلى تنمية مواردها من القوة والنفوذ، حتى تتمكن من حماية كيانها والدافع عن مصالحها بالفاعلية المنشودة من المظاهر الأخرى الشائعة في العلاقات الدولية على مر التاريخ.

– الهدف المتعلق بسعي الدولة في علاقتها إلى مستوى ثرائها المادي والاقتصادي، حيث يمثل السعي نحو تنمية موارد الدولة من الثراء الاقتصادي والمادي هدفا رئيسيا من أهداف السياسات الخارجية لبعض الدول.

– الهدف المتعلق بسعي الدول إلى تحقيق المزيد من أسباب التوسع والانتشار دوليا لدعم نفوذها وتنمية مصالحها، وهذا الهدف هو الآخر يعتبر من الأهداف المهمة في السياسة الخارجية حيث تزايدت أهميته في الآونة الأخيرة بصورة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية[3].

ثانيا: محددات السياسة الخارجية:

تتأثر السياسة الخارجية لكل دولة بجملة من المحددات أو المتغيرات نورد أهمها فيما يلي:

1- المحددات الشخصية:

---

[1] احمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص. 135.

[2] اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص. 69.

[3] **المكان نفسه.**

جرى التقليد بين علماء السياسة الخارجية على عدم الاهتمام بظاهرة القيادة السياسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، غير أن الأبحاث الميدانية والتطبيقية أثبتت عكس ذلك، حيث أن هذا المتغير يمثل العامل الأصيل الذي تتبعه مجموعة من المواقف،ويدخل القادة في خانة العوامل النوعية التي تعد من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، وهو دور يعنى بدراسة الباحثين في السياسات الدولية والباحثين في السياسات المقارنة، فيتناولون في دراستهم عمليات تطبيق السياسة وأساليبها ونوعها كما تظهر اختلاف الطرق العقلانية التي يتبعها المسئولون من دولة إلى أخرى[1].

إن دراسة البيئة النفسية لظاهرة القيادة تعد مهمة لأنها تعطي صورة واضحة للقرار، إذ يرى البعض أن صانع القرار هو المسئول عن قيام القرار الخارجي، أما البعض الآخر فيرى أن هناك قيود كالإيديولوجية والعادات والتقاليد التي من شأنها أن تحدد وترسم حدود صانع القرار، لكن على الرغم من وجود هذه القيود يجب ألا ننسى الدور الذي تحدثه هذه الهيئة وهي[2]:

كلما زادت نفوذ وسلطة صانع القرار، ازدادت بذلك أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، فالتأييد الشعبي عادة يكون مرتبط بشخصية القائد، فالقائد الذي يتمتع بشخصية كاريزماتية وشخصية قوية وجذابة عادة تكون له الحظوظ في كسب التأييد الشعبي، أضف إلى ذلك أنه كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد تأثير العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية،كذلك وجود بعض التحالفات والمواقف التي تنبثق على وجود أزمة دولية، والتي بدورها تجعل للقادة السياسيين هامش من التحرك وتأدية دور جد مهم في صنع القرار، إضافة إلى العديد من التأثيرات التي تحدثها الهيئة في السياسة الخارجية[3].

ومع هذه التأثيرات التي ترجع تارة إلى الطبيعة البيولوجية لصانع القرار وتارة أخرى إلى السمات المكتسبة من بعض العوامل الأخرى والتي تأثر على خيارات السياسة الخارجية، كالسمات المكتسبة

---

[1] أحمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص. 165.

[2] لويد جونسن، **تفسير السياسية الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مغني ومحمد السيد سليم، (الرياض: جامعة الملك سعود، ط1، 1989)، ص. 15.

[3] **المكان نفسه.**

والدوافع التي تؤذي بصانع القرار إلى اتخاذ بعض القرارات من بين مجموعة من القرارات، إضافة إلى البيئة المحيطة والإدراك[1].

2- المحددات المجتمعية:

يلعب المحدد المجتمعي دور بارز في عملية صنع السياسة الخارجية، فالمجتمعات التي تقوم فيها القرارات هي التي أخرجت من رحمها هؤلاء الذين يصنعون تلك القرارات السياسية، وفي نهاية الأمر صانع القرار ماهر إلا فرد من هذا المجتمع له نفس العادات والتقاليد، فالمجتمع هو الذي يحدد شروط ومعايير السلوك وفقا للشخصية التي تشكلت من خلال التنشئة الاجتماعية والتي ما إن تنجح في تطوير هذه الوطنية تكون سبب في بروز ولادة قومية ناضجة، لكن هذه القومية سرعان ما تؤثر سلبا على السياسة الخارجية والداخلية لدولة ما في حالة بروز قوميات أخرى، أو الانحياز لقومية دون سواها، هذا دون أن ننسى الخصائص المجتمعية، فالتشابه الثقافي الديني يؤدي إلى نتائج سلمية أحياناً على اعتبار إن هذا التشابه يؤدي بدوره إلى التعايش و التوافق بين أفراد المجتمع [2].

3- المحدد الإيديولوجي:

يؤثر المحدد الإيديولوجي في السياسة الخارجية من خلال المعتقدات، كالتأثير على كيفية إدراك العالم، وكذلك في تحديد الخيارات وتعزيز استمرار السياسة، في حين تعد المعتقدات الإيديولوجية التي تتخطى حدود الدولة الوطنية أقل تأثيرا على سياسات الدول الخارجية، لأنها تتنافس مع عقيدة وطنية أقل تأثيرا على سياساتها، ومن بين أشهر الأيديولوجيات، الأيديولوجية الأمريكية الليبرالية، والأيديولوجية الشيوعية[3]. فالإيديولوجيات أو الحضارة قد تدخل أحيانا في حروب من أجل تحقيق أهداف معينة، إذ عرفت فترة الحرب الباردة سياسات كونية ثنائية القطب أنقسم العالم خلالها إلى

[1] **المكان نفسه**.

[2] لويد جونسون، **مرجع سابق**، ص ص. 53-67.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص. 83-111.

أجزاء، وفي نهاية المطاف انهار العالم الشيوعي وتغير المنظور لمفهوم القطب، ولم يعد هناك اختلاف إيديولوجي، سياسيي واقتصادي، وإنما وجود فروق ثقافية[1].

4- المحدد الجغرافي:

يعتبر العامل الجغرافي من العوامل الجد مهمة في رسم خريطة السياسة الخارجية، فعناصر الجغرافيا تؤثر بطريقة أو بأخرى على صنعها،فالدول المنفتحة أو التي تمتلك موقع جغرافي مطل على العالم الخارجي تكون سياستها الخارجية وقراراتها على هامش من التحرك بحرية عكس الدول التي تقع في الداخل فإن تحركها الخارجي يكون فيه بعض العراقيل والتحديات في صنع سياستها الخارجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد بأن العناصر الجغرافية التي تسخر بها الدولة من تضاريس وجبال ومناخ تساهم في تشكيل قوة الدولة، بحيث تستطيع الدولة اتخاذ سياسات معينة انطلاقا من تلك العناصر[2].

5- المحددات النسقية (مرتبطة بالنظام الدولي):

تقوم عملية صنع السياسة الخارجية للدول داخل البيئة الداخلية والخارجية على مجموعة من السلوكات كسلوك الفعل و رد الفعل، بحيث تؤثر البيئة على السلوك السياسي لكل دولة انطلاقا من أن النظام الدولي يجبر الفواعل على تبني سلوكيات معينة[3]. فالدول في إطار نظام دولي فوضوي يحكمه القوي تكون دائما في حالة شك وريب لذلك تسعى لزيادة قوتها. أما في حالة توازن القوى فإن هذه الدول يكون لها هامش من الأريحية ، فالاستقرار لا يتحقق إلا عن طريق هيمنة قطب واحد أو متعدد

[1] صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب،(بغداد: مكتبة سطور للنشر، ط2، 1999)، ص ص. 38،39.

[2] عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية:دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية**،ع.8 ،25 ديسمبر 2016.

[3] أمين بار ومنير بسكرى، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص ص. 22-25.

الأقطاب، حيث تصبح السياسة الخارجية للدول المتوسطة والصغرى أقل تأثرا بالنسق الدولي، وذلك لقلة إمكانياتها في التحرك، بينما الدول الكبرى لديها دور كبير في التأثير في النسق الدولي[1].

6- المحددات الاقتصادية:

تؤدي في الكثير من الحالات العوامل الاقتصادية إلى تفسير سلوك السياسات الخارجية،حيث لعب الدور الاقتصادي مكانة بارزة في العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة، الأمر الذي الأذى إلى تراجع العامل العسكري ليكتسح مكانها لدور الاقتصادي، فالدول ذات القوة الاقتصادية الكبيرة عادة ما تكون دول ذاتوزن كبير في الساحة الدولية، فهي تستطيع أن تسلك العديد من الطرق في تنفيذ سياستها الخارجية، لأن تنفيذ معظم القرارات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية[2]، كذلك تمكن هذه الموارد الدولة المالكة الدخول في العديد من سباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة. فالدول التي لا تتوافر لديها موارد لن تستطيع أن تلعب دورا كبيرا في الساحة الدولية حتى وإن وبذلت جهده التحقيق ذلك، ولكن من جهة أخرى توافر الموارد الاقتصادية أحيانا لا يعني أن على الدول أن تلعب هذا الدور، وذلك لأن العامل الاقتصادي يؤثر في سياسات الدول بدرجات متفاوتة ومختلفة.

المطلب الثاني: النظريات الكبرى والجزئية في تفسير السياسة الخارجية:

يشكل الجانب النظري جزءا مهما في السياسة الخارجية، حيث يتم من خلاله تفسير وتحليل وفهم السياسة الخارجية من مختلف المنظورات، إذ توجد نظريات كبرى ومقتربات جزئية أكثر دقة تفسر هذه الظاهرة.

الفرع الأول : النظريات الكبرى:

أولا: موقع السياسة الخارجية ضمن الاتجاه الواقعي:

شهدت النظرية الواقعية منذ ظهورها مسارا تطوريا كبيرا أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخلها. ظهرت الواقعية التقليدية بروادها من بينهم"مورغانتو-Morganthau"، وبعد التحولات التي

[1] أمين بار ومنيربسكرى، **مرجع سابق**، ص ص. 22-25.

[2] لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص ص. 180-120.

حدثت في البيئة الدولية ظهرت الواقعية الجديدة والتي شهدت بروز توجه دفاعي وهجومي، من بين أهم روادها "كنيت وولتز" و"مارشايمر"، حاولت الواقعية على اختلاف مسلماتها (التقليدية،البنيوية الجديدة، النيوكلاسيكية) تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية،وإرجاع سلوك الفواعل الخارجية إلى المعطيات البيئية الدولية، فهي بذلك تعتمد في تحليلها على الدولة كفاعل وحدوي[1].

إذ يؤكد الواقعيون الكلاسيكيون من بينهم هوبز على الطبيعة الأنانية للبشر، لذلك يسعون في سياستهم الخارجية إلى تحقيق مصالحهم وأهدافهم المرجوة، وذلك بإتباع جملة من السياسات وفق مجموعة متنوعة من الأدوات لتنفيذها، ويؤكد من جهة أخرى الواقعيون البنيويون على الدور الذي تلعبه بنية النظام الدولي، حيث يعتبره هؤلاء المتغير الأساسي في رسم السياسة الخارجية، ويذهب "كنيث ولتز"إلى أن البنى السياسية تتحدد عن طريق المبدأ المنظم لها، ففي نظر الواقعيون الفوضى والأنانية تقف حاجزا أمام إمكانية التعاون، وعليه تقدم معضلة السجينين مثالا صوريا متبعا لهذا المنطق أي منطق (المكاسب النسبية للدولة في سياستها الخارجية)[2].

ويوافق الواقعيون بشكل عام على إن الموقع الجغرافي للدولة يعتبر محددا بالنسبة لسياستها الخارجية، إذ يؤثر في إمكانية توجهاتها، إذ أن الجغرافيا تأثر في السياسة الخارجية، والموقع بدوره يؤثر على المناخ، وبالتالي على طول الفصول التي تساعد على نمو المحاصيل والموارد الزراعية الأخرى، وهذا ما يؤثر على قدرة الدولة في مواجهة الدول الأخرى.إضافة إلى ذلك فالواقعيون يرون أن المبادئ المعنوية والأخلاقية يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك السياسي، وأن الغاية الأساسية هي معرفة إلى أي مدى يستطيع القائد السياسي أن يحقق أهداف سياسته الخارجية الرئيسة دون تعرض الدولة للخطر[3].

---

[1] عبد الناصر جندلي،"النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتنظير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة"، **مجلة المفكر**،ع.5، ص 128.

[2] **مكان نفسه.**

[3] جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: المؤسسة الجامعية لنشر والتوزيع، ط1، 1985)، ص ص. 50، 60.

يميل الواقعيون في تفسيرهم للسياسة الخارجية لأية دولة بأنها تقوم على مبدأ الشك الدائم، أي أن سياسات الدول الخارجية لا تسير في خطى ثابتة فهي ل اتثق بمن حولها[1]، لهذا تسعى دوما إلى تعظيم قوتها من أجل الحفاظ على بقائها في واقع دولي تسوده الفوضى والطبيعة الشريرة، حيث يؤكد مارشايمر على هذا الافتراض، ويعبر عنه بأنه لايمكن لصانع القرار الدراية بالنوايا الداخلية للدول الأخرى، فهذا الأمر يختلف كليا عن القدرة ويعطي مثالا عن الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، بحيث تستطيع الولايات المتحدة قياس المعدات العسكرية للإتحاد السوفياتي لكنها لا تستطيع التنبؤ ومعرفة ما يخطط له الإتحاد السوفياتي. لهذا وفقا لمارشايمر على الدولة في سياستها الخارجية مع الدول الأخرى أن تكون أكثر حذرا، هذا بالإضافة إلى افتراض البقاء إذ يعتبر الهدف الأسمى لكل دولة[2].

استخلص مارشايمر من هذه النظريات ثلاثة سمات أساسية لسلوك الدولة،وأول سمة هي الخوف حيث أن الدولة تخاف من الدول الأخرى ونسبة هذا الخوف يختلف من سياسة إلى أخرى، السمة الثانية أن تكون الدولة من القوى العظمى،أما السمة الثالثة فهي سعي الدولة في التأثير من خلال سياستها الخارجية[3].

ثانيا:النظرية الليبرالية ومنظورها التفسيري للسياسة الخارجية:

شهدت هذه النظرية كذلك العديد من الانقسامات، و التشعبات في مذاهبها الفكرية، بين الليبراليين الجدد، والليبراليين الكلاسيك، حيث تنتقد النظرية الليبرالية افتراض الواقعيون الجدد الذين يدعون إلى أن التطلعات الأخلاقية للدول يخنقها غياب سلطة عليا، تنظم سلوك إحداها تجاه الأخرى،وتميل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي إلى إضفاء التجانس على سلوك السياسة الخارجية عن طريق تنشئة

[1] Sten Rynning,stefono guzzini,"realism and foreign policy analysis**"Denmark: copenhagn peace Research institute Fredericiag ade 18**,2001,P .7.

[2] السياسة، جون مارشايمر، **الواقعية الجديدة والنهوض الصيني**، ترجمة حمزة بن عبد الرحمان، قناة السياسة.

[3] السياسة، جون مارشايمر، **مرجع سابق.**

الدول في ظل نظام سياسة القوة،إذ تسمو متطلبات القوة الإستراتيجية،والأمن في عالم غير آمن، وتتفوق على المساعي الأخلاقية للدول بغض النظر عن التعقيدات السياسة الداخلية[1].

وتميل الليبرالية إلى التداخل، كما وصفها "دويل". إذ أنها وعلى اختلاف تشعباتها تميل إلى افتراض أساسي وهو "الاعتماد المتبادل"، أو التعاون من أجل القدرة على تحقيق المصالح الذاتية للدولة. فيتفق الليبراليون مع المنظور الواقعي في أن النظام الدولي يتميز بالفوضى، لكنهم في نهاية المطاف يعتقدون أن المؤسسات الدولية يمكن أن تضطلع بدور تلطيف حدة هذه الفوضى، وعلى الدولة في سياستها الخارجية الدخول في مثل هذه المؤسسات. وبهذا يمكننا استخلاص الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية على اختلاف أنواعها:

1. الليبرالية التقليدية:

يميل هذا الاتجاه في ظهوره الأول إلى الأفكار المثالية للمدينة الفاضلة، وتتلخص أفكارهم في الطبيعة الخيرة للبشر والوجود السابق عن وجود الدولة، وهذا ما عرف لاحقا بالنزعة الفردية، حيث يربهذا الاتجاهأن هناك إمكانية لضبط سلوك الإنسان من خلال القوانين والدساتير، ومؤسسات الدولة، باعتبار أن الطبيعة الخيرة تدفعه نحو السلام. ويقوم على أن الفرد وحدة تحليل المركزية،له الحرية في أفكاره والممارسات المختلفة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وبذلك تنطلق في تحليلها للسياسة الخارجية لدولة إلى مقاربة تحليلية تصاعدية من الأسفل نحو الأعلى،لذا فهذا الاتجاه يندرج في إطار المستوى الفرعي حيث يرى الليبراليون أن الديمقراطية تتجه عادة في سياساتها الخارجية نحو السلم، وأن الحروب هي نتيجة طبيعية للحالة الغير ديمقراطية[2].

[1] سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صفار،(القاهرة:المركز القومي للترجمة، ط1، 2014)، ص. 91.

[2] محمد عقيل وصفي، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 42، ع.1، 2015، ص.105.

2. الليبرالية وطروحاتها الجديدة:

– عقلانية الدولة تدفعها إلى التعاون الدولي مع شركائها الذين تتفاعل معهم بشبكة معقدة ومتنوعة من المستويات من الدول وغير الدول، لكونه سيعظم المكاسب المطلقة للجميع.

– الإقرار بفوضوية النظام الدولي في ظل وجود إمكانية التعاون، وقد تمت الإشارة إلى أهمية دور المؤسسات الدولية في ضبط سلوك الدولة.

– الدولة الديمقراطية تميل إلى السلام والتعاون، حيث رأى"دويل"أن الدول الديمقراطية لاتميل إلى محاربة بعضها البعض.

– تتجه الدولة في سلوكياتها الخارجية إلى الاعتماد المتبادل حيث يعبر على هذا "روبرت كيوهن"، و"جوزيف ناي" أن العالم سوف يشهد ازدياد في درجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول حتى يصبح هناك علاقة متشابكة، ومتداخلة،ومتفاعلة بين الدول بشكل كثيف[1].

ثالثا: التفسير البنائي لسياسية الخارجية:

تعتبر النظرية البنائية من بين النظريات المعيارية في العلاقات الدولية، حيث أنها تقدم فهما تصوريا، واجتماعيا(غير مادي) للواقع السياسي، فهما قائمان على دور الأفكار، القواعد، المعايير والهويات، ولأجل فهم السياسة الخارجية لابد من فهم البيئة الاجتماعية للفاعل. إذ يعتقد البنائيون أن الكثير من الحقائق في عالمنا السياسي هو حقائق منشأة اجتماعيا وليست طبيعية، وبذلك تقدم البنائية فهم جديد للعلاقة بين الفاعل،البنية.[2]

وعلى غرار الانقسام داخل النظرية الدولية النقدية، ينقسم البنائيون أيضا إلى حداثيين وما بعد حداثيين، لكنهم جميعا يسعون بأية حال لتوضيح واكتشاف أمور أنطولوجية مركزية بشأن الحياة الاجتماعية. حيث يرى البنائيون أن الأبنية المعيارية أو الفكرية تأثر تأثيرا كبيرا على العمل الاجتماعي والسياسي، حيث يشدد البنائيون أيضا على أهمية الأبنية المعيارية والفكرية لأنها تشكل الهويات الاجتماعية للفاعلين السياسيين. كما يجادلون بأن فهم كيفية تكيف الأبنية غير المادية لهويات

[1] محمد عقيل وصفي، **مرجع سابق**، ص. 109.

[2] سكوت بورتشيل وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 391.

الفاعلين في غاية الأهمية، لأن تلك الهويات تلهم المصالح وبالتالي تصرفاتهم الخارجية، ووفق لألكسندر وندت فإن الهويات هي أساس المصالح[1]. و عموما ترى البنائية أن صانعي القرار يقوم برسم سياسته الخارجية وفق للمعطيات القيمية على غرار الهوية و الأفكار و القيم فوفقا لاكسندر وندت فان السياسة الخارجية لأي دولة تحكمها بالدرجة الأولى معيار الهوية.

الفرع الثاني: النظريات الجزئية في تفسير السياسة الخارجية

تقوم النظريات الجزئية بدراسة السياسة الخارجية عن طريق اختيار تأثير عمليات معينة داخل بيئة صناعة القرار أو بتعبير أخر تهدف إلى دراسة الظاهرة دراسة أكثر دقة.

أولا: المقترب النظمي:

من أبرز رواد هذا المقترب "مورتن كابلن" حيث يركز على افتراض أساسي وهو النظام المفتوح إذ يتميز بوجود علاقة تبادلية، بين الوحدات السياسية في النظام الدولي،ويؤدي التفاعل بين وحدات النسق الدولي إلى أنماط متمايزة من السلوك الدولية، وتمنح هذه النظرية منهج لتحديد نقاط التشابه بين مجموعة البنيات وبصفة تسمح بدراسة سريعة للتشابه والتباين بين أنماط من البناء قد تكون مختلفة جدا، إذا ما تمت بطريقة أخرى ويحاول مورتن كابلن من خلال مقتربه أن يبين بأن النظم لها خصائص مشتركة فيقول "للنظم خصائص مشتركة لها مجموعة المعاير الأساسية، وهي تشترك في بعض العناصر الداخلية "(مثلا أنواع الفاعلين، قدرتهم، عوامل الإعلام، وقواعد التحويل)، وتعتبر نظرية النظم منطلق نظري تحليلي لفهم عمل النظم السياسية ومدى مقدرة كفاءة النظام السياسي للاستجابة للضغوطات الخارجية والتكيف معها،فالدولة في سياستها الخارجية تتكيف مع مجموعة من المتغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية[2].

يرى كابلن ، أن التغيرات في النظام هي نتيجة التغير في نظرة الأطراف إلى أهمية الاستقرار أو المعايير التي تحكم هذا النظام، حيث يرى أن نظام توازن القوى في شكله المثالي يخلق إمكانية لتكتل

[1] AnneMarie slaughter, **Internationl Relations, principal Theories**,(USA:Oxford University, R.(Ed) Max planck Encyclopedia of public international law,2011),p.19.

[2] عبد الرحمان برقوق،"مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية"، الجزائر :**مجلة العلوم الإنسانية**، أكتوبر2002، ص ص.36،37.

الأطراف في إطار تحالفات، طالما أنها لا تحقق تفوقا ملحوظا في قدراته على غيره، كما يقول كابلن أن أي دولة ترغب عبر سياستها الخارجية إلى تحقق مركزا مسيطرا، وأن تعمل للحافظ على مصالحها، ويحدد كابلن مجموعة من القواعد لكل من النظم الافتراضية التي وضعها ويرى أن الوحدات في هذه النظم تعمل على أساس:

- زيادة أو السعي إلى زيادة القدرات دون أي صراع.
- عدم تفويت الوحدة في سياستها الخارجية أية فرصة لزيادة قدرتها.
- العمل على تصفية أو كبح أي من يساهم أو يؤيد وجود منظمات فوق قومية.
- عدم سماح الدول للدول الأخرى للصعود كقوة مهيمنة[1].

ثانيا: المقترب التكيفي

من بين أهم رواد هذه النظرية "جيمس روزنو"و"ماكليلاند"، حيث يؤكد ماكليلاند على أن النظام المفتوح والمكيف مؤشر على مقدرته للاستجابة على التغيرات الوضع الدولي، ومدى استطاعته على التأقلم مع الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة[2].

قدم "روزنو"أيضا مساهمة مشهود لها، وإطار نظري في السياسة الخارجية حيث تحدث بذلك على ثلاثة أنواع من التكيف:

- التكيف المتصلب: عندما تقوم الدولة بتغير بما يناسب أهدافها القومية
- التكيف المشجع: وذلك عندما تواجه الدولة الضغوطات الداخلية، والخارجية من أجل تغير سلوكها.
- التكيف السلبي والإيجابي: فالإيجابي يكون غالبا دون المساس بالأسس، والمعالم الرئيسة، والسلبي يكون بإحداث تغيرات في السلوك الخارجي للدولة على البيئة الأساسية بما يتوافق والتغيرات الدولية الحاصلة[3].

---

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص ص. 125-129.

[2] أمين بار ومنير بسكري، **مرجع سابق**، ص ص. 28،29.

[3] جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص ص. 125-129.

ثالثا: مقترب التحليل النفسي الإدراكي

من أبرز روادها "سنايدر" الذي يعد من الأوائل الذين اهتموا بهذا الجانب مند الخمسينيات، ينطلق رواد هذا المقترب من متغير الفرد ودوافعه النفسية وإدراكه للواقع في وضع افتراضاتهم الأساسية، وتركزت أيضا دراساتهم على عواقب اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، حيث يعملون على تحليل السلوك السياسي للدولة من خلال الأشخاص الذين يمثلونها فيرى "سنايدر" بذلك أن سلوك الدول يتحدد بكيفية تحديد صناع القرار للموقف الدولي[1].

وقد وضع نموذج معين لصناعة القرار يمكن من خلاله تحليل السلوك الخارجي لأي دولة، وذلك بتركيز على أربع نقاط أساسية:

- البيئة الداخلية:وهي التي تتشكل من عوامل بشرية، وأخرى مادية داخل الدولة.
- البيئة الاجتماعية والسلوكية: تحوي نظم القيم في المجتمع، الأنماط المؤسسية للجماعات، نوع ووظائف الجماعات الاجتماعية.
- البيئة العملية لصناعة القرار: تدرس من خلال ثلاث عناصر أساسية الصلاحيات، الاتصالات، والمعلومات المتوفرة لصانع القرار، والحوافز الشخصية لصانع لصناع القرار، وفي هذا أيضا يميز سنايدر بين نوعين من الدوافع، الدوافع الظاهرة، والتي تبين أسباب اختيار صانع القرار لخيار معين ودوافع غير ظاهرة، والتي تنتج من داخل الذات الإنسانية، وهو ما يراه سنايدر بأنه صعب ويتطلب دراسة حول مسيرة حياة صانع القرار[2].

فهذا المقترب يعتمد عموما في تحليله لسياسة الخارجية على صانع القرار البيئة المحيطة به.

[1]Valeiem Hudson ,**"Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations",**Foreign Policy Analysis, V 1, Issue 1, March 2005(University Brigham young ,2005),P.7.

[2] Decision-Making,Decision-Maers,**TheDecision-MakingApproach to thestudyof international politics** ,(New york ;Thre free press, 1962),P.201.

رابعا: مقترب التحليل المؤسساتي(البيروقراطية)

من أشهر رواده "ألسون-.Allison" حيث ينطلق من فرضية أن الذي يصنع السياسة الحكومية ليس صانع القرار أو الفرد، وإنما هي تراكم لمجموعة واسعة من الأجهزة والفواعل السياسيين،[1]وبناءا على هذه الفرضية حددت ثلاث نماذج أساسية للدراسة السياسة الخارجية:

1- نموذج الفاعل العقلاني ويقوم على نقطتين، الأولى الدولة هي الوحدة الأساسية لتحليل كفاعل وحدوي، تحاول الحكومة الممثلة لهذه الدولة اختيار البديل الذي يحقق أكبر قدر من الأهداف، وتتحرك الحكومة بصفة عقلانية عند اختيار الموقف الذي تواجهه، وباختصار هذا النموذج يقوم على الخيار العقلاني للبدائل من أجل تحقيق نتائج وأهداف المرجوة، بأقل تكلفة بما يعود بالمصالح الوطنية.

2- نموذج التنظيم يشير إلى التعددية الأجهزة المتخصصة، أي إلى التخصص في العمل.

3- نموذج السياسات الحكومية حيث يرى "غراهم ألسون" أن الأجهزة الحكومية هي الصانع الأول، والأخير للقرار الخارجي.

ويمكن القول أن نظرية صانع القرار تبين لنا أهمية تحديد جوهر هذا الواقع،أي واقع السياسية الخارجية في النظام الدولي، وهذا ما يعطي صلاحية لسياسي أو الدبلوماسي الذي يمارس السلطة،فيدرك أن المعلومات التي يبحث عنها هي التي تجيب عن ذلك التساؤل الذي قد يشكل له عائق لاتخاذ قرار ما، دون الانشغال بجوانب أخرى، وذلك بهدف تحقيق الاستجابة السريعة للموقف المفاجأ، ومن هنا لابد من جعل عملية صنع القرار عملية عقلانية، بمعنى إدراك المصالح والقيم الأساسية لمجتمع من خلال البعد العقلاني[2].

[1]اليكس مينتش وكارل دي روين الابن، فهم صنع القرار في السياسية الخارجية ،(أبوظبي:مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1 ، 2016)،ص.130.

[2]جيمس دورتي روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.319..

مما سبق يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج ولعل أبرزها مايلي:

– الجيوسياسية هي علم ظهرت معالمه الأولى مع العالم السويدي "كجلين" ويعني حسب "إيف لاكوست" العلم الذي يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة والنفوذ على مناطق جغرافية، وعلى من يعيش فيها من السكان.

– تتفرع الجيوسياسية للعديد من الأبعاد منها السياسية والبراغماتية والتاريخية، فقد فسر العديد من العلماء الجيوسياسيين في نظريتهم الجيوبوليتكية السلوك الجيوسياسي للدول من التوسع والنمو وغيرها من مجالات الجيوسياسية الامبريالية التي أدت إلى توسيع نفوذها على حساب الأقاليم الأخرى، ووفق هذا المنطلق تكون من بين أحد أبعاد السياسية الخارجية.

– تتميز السياسية الخارجية عن غيرها من الظواهر بأنها ظاهرة جد معقدة ذلك كونها تتحرك وفق مجموعة من الأبعاد والعوامل، كما أنها ترتبط بشكل كبير بطبيعة النظام الدولي الذي يتسم بدوره بديناميكية والتغير.

– السياسية الخارجية ظاهرة ذات طابع رسمي تقوم وفقا للقرارات تقوم من طرف هيئات عليا كالسلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية وذلك حسب طبيعة النظام الذي تسير وفقه كل دولة، فالدول التي تتبع نظام رئاسي تكون السلطة التنفيذية هي المحرك الأساسي في السياسة الخارجية، أما الدول التي تتبع نظام برلماني تكون السياسية الخارجية فيه من اختصاصاته.

– تتأثر سياسات الدول الخارجية بجملة من العوامل والمحددات، سواء كانت داخلية على غرار العامل السيكولوجي الذي يرتبط بصانع القرار في شخصيته ونمط تفكيره، أو كانت خارجية ترتبط بشكل النظام الدولي وطبيعته، إذ تكون مستقلة في إطار نظام التعددية القطبية، أما في حالة نظام الثنائية القطبية تكون لها هامش أقل من التحرك، في حين تقل أكثر في حالة نظام الأحادية القطبية.

الفصل الثاني

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط:

لدراسة منطقة ما في العالم دراسة جيوسياسية لابد من معرفة أهم عناصرها الجغرافية وكذا موقعها الجغرافي والفلكي كما أنه لابد من التطرق إلى أهم مميزات المنطقة، حيث تتميز منطقة غرب المتوسط عن غيرها بمجموعة من العناصر الجغرافية.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط

في خضم دراستنا للموقع الجغرافي للمنطقة اعتمدنا على طرح "**ايف لاكوست**"، الذي تبنى هذا التقسيم في كتابه (**الجغرافيا السياسية للمتوسط** ترجمة زهيدة درويش جبور) مع التركيز على الجزئين الجنوبي والشمالي لغرب المتوسط معا بمعنى الغرب الشمالي والغرب الجنوبي ذلك لما نحتاجه في دراسة الجزء الغربي من منطقة المتوسط وأيضا وفقا لتصنيفه لدول العالم الجنوب وعالم الشمال وذلك وفق مجموعة من العوامل التاريخية، السياسية، والاقتصادية.

الفرع الأول: الحدود المكانية لمنطقة غرب المتوسط:

تعرف منطقة جنوب المتوسط باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية والمواجهة للقارة الأوربية والتي يفصلها عنها البحر المتوسط، فهو بدوره يربط بين ثلاثة قارات: إفريقيا، أوربا، وآسيا، فتسمية(شمال إفريقيا) تسمية جيوسياسية تعود حقيقتها، إلى السياسية الاستعمارية التي طالما ما أثرت في التحولات الجيوسياسية في المنطقة إذ تتكون منطقة الجنوب المتوسط من المغرب الأقصى والجزائر وتونس في وسط وشرق المنطقة، حيث تحد هذه المنطقة من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب السنغال والنيجر والتشاد ومن الغرب المحيط الأطلسي.[1]

إذ تعرف هذه المنطقة كذلك بمنطقة البربر على اعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري، ولكن الحقيقة أن البربر لم يسكنوا المنطقة كلها بل تمركزوا في بعض المناطق من الجزائر والمغرب وإلى حد ما تونس[2]. فالموقع الجغرافي لجنوب المتوسط الواقع بين أوربا وإفريقيا جعله يؤدي دورا إستراتيجيا على صعيد التواصل والتبادل الاقتصادي، كما جعله مركزا للبحر الأبيض

[1] أمين البار، منير بسكري، **مرجع سابق**، ص ص. 39-89.

[2] **المكان نفسه**.

المتوسط، وبالرغم من هذه الإيجابيات فقد اتصفت المنطقة بمظهر سلبي تجلى في الصراعات الدولية التي عبرت عنها أطماع الدول الغربية[1]. وبخصوص دول منطقة الواجهة الشمالية لغرب أوربا، فتقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، إذ تمتد من إيطاليا شرقا إلى غاية إسبانيا وذّلك حسب التقسيم الذي وضعه الجغرافي الفرنسي "إيف لاكوست" حيث تحد المنطقة من الشمال دول أوربا الشمالية " ليتوانيا، إستوانيا، وغيرها من الدول الأوربية التي تقع في أقصى شمال القارة، ومن الجهة الشرقية كل من تركيا، بلاد البلقان، وقبرص من الناحية الشمالية وكل من ليبيا، ومصر كدول الواجهة الجنوبية الشرقية، ومن الجهة الجنوبية البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي في أقصى الغرب[2].

المناخ:يتميز مناخ منطقة المتوسط بأنه مناخ حار صيفا وشتاء ممطر؛ فهو مناخ انتقالي بين المناخ المعتدل والمناخ شبه المداري الجاف، يتميز بصيفه الحار والجاف وشتائه الرطب. تتجاوز المعدلات الحرارية 22° على السواحل، و30° في المناطق الداخلية. وتقترب من 40°أحيانا، أما في الشتاء فإن المعدل الشهري للشهر الأكثر برودة يفوق 10° على سبيل المثال في المغرب ،ومدينة الجزائر10.5 كمعدل لشهر يناير، إلا إنه في شمالي حوض المتوسط تنخفض هذه المعدلات وتبقى دائما فوق الصفر درجة مئوية[3].

ما يميز المناخ المتوسطي هو وجود فصلين مركزيين خلال السنة فصل الشتاء وفصل الصيف، فصل الشتاء يتميز بالأمطار الغزيرة ودرجات الحرارة المنخفضة، أما فصل الصيف فهو فصل الشمس ودرجات الحرارة المرتفعة والجافة. ويوجد فصلان ثانويان قصيران هما: فصل الربيع والخريف، وتكون درجات الحرارة فيهما معتدلة وأحيانا درجات الحرارة تكون مرتفعة[4]. كما هو موضح في الخريطة

---

[1] زيد بن عبد المحسن الحسين، "المغرب العربي في ألفي عنوان"، **مجلة الفيصل**، ع.195 ، مارس 1993، ص. 16.

[2] إيف لاكوست، **مرجع سابق**، ص ص.6-14.

[2] ـــــــــ، "مناخ البحر المتوسط"، في:

https://m.maref.org (2019-05-09).

[4] **مكان نفسه.**

الخريطة رقم (01): تبين تأثير المناخ على التشكيلات التضاريسة.

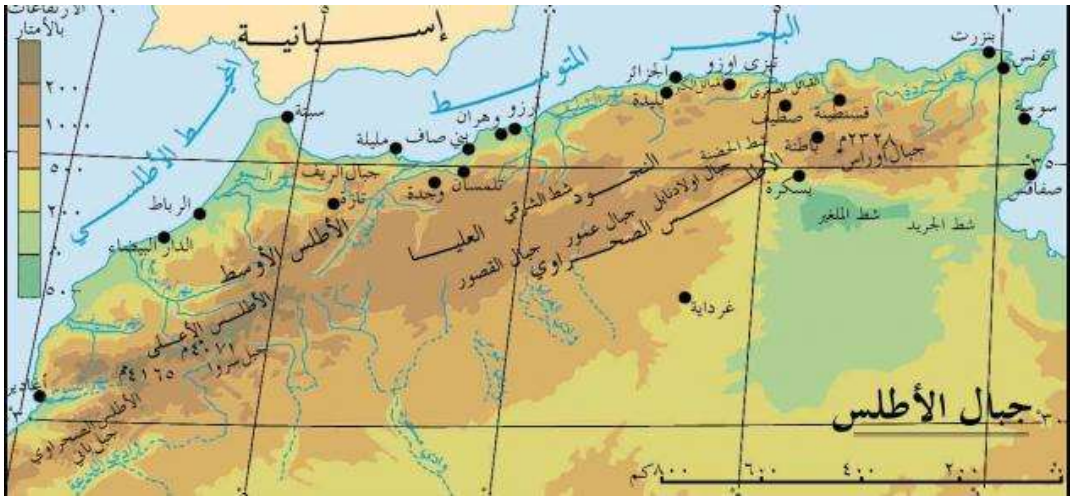

المصدر: https://www.moudou3.com

من خلال هذه الخريطة نلاحظ أن مناخ منطقة المتوسط بشكل عام ومنطقة غرب المتوسط بشكل خاص اثر بشكل كبير على تضاريس المنطقة مما ساهم في تشابه تشكيلات هذه التضاريس في معظم هذه الدول، إذ نجد السلاسل الجبلية تمتد على طول الشريط الساحلي للمنطقة الجنوبية الغربية وكذلك الأمر بالنسبة لدول المنطقة الشمالية الغربية مما نستخلص بان المناخ يساهم بشكل أو بأخر على التشكيلات الأساسية للتضاريس.

الفرع الثاني : بلدان غرب المتوسط وموقعها الفلكي:

تقع بلدان جنوب المتوسط بين خطي الطول 25° شرق خط غرينتش إلى 17° غرب خط غرب خط غرينتش، وبين دائرتي عرض 15° إلى 37° شمال خط الاستواء[1].

وتتعدد بلدان الجنوب المتوسط على النحو التالي:

تونس والجزائر والمغرب الأقصى، فحسب المفكر الفرنسي "إيف لاكوست" تمثل هذه الدول بالإضافة على البرتغال الذي حسب اعتباره ينضم لدول الواجهة الجنوبية الغربية للمتوسط، إذ تتابع

[1] سميحة ناصر خليف، "بلاد المغرب العربي"، في:
https://mawdoo3.com (2019-05-10).

هذا العرض السريع لواجهات المتوسط الغربي، بالتوقف عند تونس، والتي تعتبر من هذه البلدان الواقعة في شرق بلاد المغرب بمساحة تقدر ب(164,000 كم²)، ونسبة 10 ملايين نسمة.[1]

كما تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9° غرب غرينتش، و12°شرقه، وبين دائرتين عرض 19°، و37° شمالا، مساحتها 2381741كلم².يبلغ امتدادها الساحلي بطول 1200كلم، حيث يتميز سطح الجزائر بنطاقين طبيعيين متميزين، ومختلفين من حيث الملامح التضاريسية، والتركيب الجيولوجي، والمناخ، والانتشار السكاني، والتركيز الاقتصادي[2].

أما بالنسبة للمغرب الأقصى فيقع في أقصى غرب المتوسط، تقدر مساحته إن جمعت معها مساحة الصحراء بما يقارب 800,000 كلم ² أما مساحته دون إضافة الصحراء فتقدر ب 710,000 كلم²، بالنسبة للعاصمة تعتبر الرباط العاصمة الحالية، حيث تتميز بأن لها موقعا جغرافيا مميزا جعل منها مكانا مميزا للسياحة، يتوفر في المغرب تنوع جغرافي يتمثل في التضاريس المتنوعة الموجودة فيها، إذ تحتوي على جميع أشكال التضاريس من جبال، ووديان، وسهول شاسعة، بالإضافة إلى الصحاري، والأنهار، وسهول المغرب ممتدة على طول السواحل المغربية حيث تقدر بحوالي ثلاثة ألاف وخمس مائة كيلو متر[3].

بخصوص البرتغال (مذكر وليس مؤنث) فهي تقع في أقصى شمال غرب المتوسط إلا أن المفكر الفرنسي "اف لاكوست" يحدها من الشمال بلدان شمال أوربا، ومن الغرب المحيط الأطلسي الشرق كل من إسبانيا، وفرنسا، تقع بين دائرتي 39-30 درجة شمالا، و8 درجات غربا، تبلغ مساحتها الكلية92.212 كم²[4]. بالنسبة للعاصمة تعتبر لشبونة عاصمة البرتغال، إذ تتميز بتاريخها الحافل بالصراعات والأحداث.

---

[1] إيف لاكوست، **مرجع سابق**، ص. 259.

[2] محمد الهادي لعروق، **أطلس والعالم**، (الجزائر: دار الهدى، ط2، ب.د.س)، ص. 13.

[3] محمد الهادي لعروق، مرجع سابق.

[4] ـــــ، "الجمهورية الفرنسية السمات الجغرافية"، في:

https://www.moqatel.com/openshare/Behoth/dw(2019-06-20).

الجدول رقم (1): جدول يوضح المعالم الجغرافية لمنطقة جنوب غرب المتوسط

الدولة / **المعطيات**	تونس	الجزائر	المغرب	البرتغال
الموقع الفلكي	7°-11° طول 30°-37° عرض	9°-12° طول 19°-32° عرض	6° طول 32° عرض	8° طول 30°-39° عرض
المساحة	162155كلم²	2.382.00 كلم²	446.550 كلم²	92072 كلم²
نسبة السكان	10.982.754 م.ن	42.01 م.ن	36065853 م.ن	10.8م.ن
العاصمة	تونس	الجزائر	الرباط	لشبونة

المصدر: اجتهاد شخصي من الطالبة بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر: مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع،2018،ص.9.

http://www.environnement.gov.tn،2020-04/20.

هذا بالإضافة إلى منطقة شمال غرب المتوسط والتي تضم دول أوربا الغربية كفرنسا وإسبانيا وكذلك إيطاليا حيث تقع المنطقة بين دائرتي عرض42°و51° و8° إلى 10° طول، إذ تبلغ المساحة الكلية لكل هذه البلدان إلى أكثر من1179,782 كلم ².

الجدول رقم (2): يوضح المعالم الجغرافية لمنطقة غرب أوربا

الدولة / **المعطيات**	فرنسا	إسبانيا	إيطاليا
الموقع الفلكي	42°عرض 51°طول		
المساحة	643,801كلم^2	505,990 كلم^2	301,338كلم^2
عدد السكان	66,99مليون نسمة	46,72مليون نسمة	60,59مليون نسمة
العاصمة	باريس	مدريد	روما

المصدر: اجتهاد الطالبة بالاعتماد على الموقع: https://www.google.com

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط

تعتبر منطقة غرب المتوسط من المناطق التي تكتسب أهمية جيوسياسية هامة في العالم حيث تتعدد أهميتها وفقا للأبعاد الجيواستراتجية والجيو اقتصادية.إذ لم تعد معزولة عما يجري من أحداث وقضايا سياسية، ولعل أبرزها القضايا التي تخص المنطقة كقضية الربيع العربي التي مست دول عالم الجنوب، وثورة الياسمين في تونس، وقضية ليبيا، [1]وقد حصلت منطقة جنوب غرب المتوسط على الحصة الأكبر من هذه الأهمية سواء بالنسبة للعالم أجمع، أو بالنسبة لدول المنطقة (فرنسا) بصفة خاصة.

الفرع الأول: الأهمية الحيوية للمنطقة

إذ تتكون أراضي منطقة جنوب المتوسط من وحدة جغرافية واحدة تتشابه في تضاريسها إلى حد كبير، هذه الملامح تشكلت على امتداد العصور الجيولوجية المختلفة وتتمثل في:

- **الهضاب:** متوسطة الارتفاع وتشغل الجزء الأكبر من مساحة المنطقة إذ يتراوح متوسط ارتفاعها ما بين 400-600م، وتمتد من تونس شرقا إلى المغرب الأقصى غربا، وهي تعرف باسم

[1] مصطفى صايج، "التحديات الأمنية والاستراتجيات الجديدة في غرب المتوسط"،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد.3،ع.2، (الجزائر: بن عكنون، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2014)، ص .31.

الصحراء الكبرى التي تنتشر بها العديد من التكوينات المختلفة مثل تكوينات السرير، والحمادية، ومناطق العروق الرملية، وكذلك المرتفعات الجبلية التي تتميز بتنوعها، وكذلك السهول الساحلية التي تمتد على طول المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، بالإضافة إلى السهول بأهميتها الزراعية التي تتميز بها[1].

– وتتشكل منطقة المغرب العربي من وحدة بشرية واحدة مترابطة بحكم الأصل واللغة، فبالإضافة إلى العوامل الجغرافية المادية تحتوي عر ثروة بشرية هائلة تبلغ حوالي 82 نسمة[2].

كما تحظى كذلك بمجموعة من الموارد الاقتصادية، إذ تستحوذ على الموارد وثروات طبيعية التي جعلتها مهمة بالنسبة للعالم الخارجي ككل، وفرنسا على وجه الخصوص.

حيث تكتسب منطقة المغرب العربي أهمية خاصة نظرا لموقعها الاستراتجي وأهميتها الحيوية من الناحية الجغرافية، فلا يمكن فصل هذه المنطقة على مصالح القوة الكبرى كفرنسا وأمريكا وغيرهما من الدول ذات المصالح، إذ تعتبر طريقا بحريا للقوات العسكرية الكبرى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم، حيث تعتبر أيضا همزة وصل إستراتجية لكثير من الطرق المائية والتجارية الدولية، هذا ما جعل الدول العظمى تحاول التواجد في المنطقة[3].

ومن مميزات الإستراتجية لموقع هذه المنطقة ما يلي:

– اتصال المنطقة بمسطحات مائية كبرى عن طريق ممرات، ومضايق بحرية مهمة، حيث ارتبطت من خلالها بأقصر الطرق، وأسهلها، ما بين الشرق والغرب مثل "**مضيق جبل طارق**"[4].

حيث يكتسب هذا الأخير أهمية كبيرة وذلك من خلال عدة محاور ومستويات، فعلى المستوى السياسي، كان مضيق جبل طارق، مطمعا كبيرا للكثير من الدول الكبرى الاستعمارية في العالم، إذ

---

[1] ـــــــ، "جبال الأطلس: شمال غرب القارة الإفريقية"، في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregionsn (2019-06-19).

[2] عبد القادر علي الغول، "الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوربي الأمريكي على منطقة المغرب العربي"،(ليبيا:**مجلة الجامعة الاسمرية**، ع.17، السنة 9)، ص. 511.

[3] منير بسكري، أمين بار، **مرجع سابق**، ص ص. 47، 48.

[4] عبد القادر علي الغول، **مرجع سابق**، ص. 531.

شهد المضيق جملة من الأحداث التاريخية من بينها قصة الفاتح الإسلامي العريق طارق بن زياد، الذي سمي المضيق على اسمه، فضلا عن المساعي الحديثة لأكبر الإمبراطوريات في العالم التي أتت في يومنا هذا نزاعا دوليا عليه[1].

بالإضافة إلى أن البحر المتوسط شريان حيوي من شرايين المواصلات، تمر من خلاله طرق التجارة الدولية، تجارة النفط القادمة من منطقة الخليج العربي والمتجهة نحو أوربا وأمريكا[2].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية: محددات، مبادئ ومجالات

تقوم السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من المبادئ والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مع باقي مجالاتها السياسة.

المطلب الأول: محددات السياسية الخارجية الفرنسية

تتأثر السياسية الخارجية الفرنسية بجملة من العوامل، رغم تصنيفها ضمن مجموعة الدول التي تحتل مراكز كبرى في النظام الدولي ومن الدول الخمس الكبار الذين يمتلكون حق الفيتو في مجلس الأمن، تتراوح هذه العوامل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية، وبما أن السياسة الخارجية تتأثر في سلوكها الخارجي بمجرى الأحداث الداخلية، سنقوم وفق هذا المعطى بدراسة المحددات الداخلية، ثم المحددات الخارجية.

الفرع الأول: المحددات الداخلية:

في سياق الحديث عن المحددات الداخلية لسياسية الخارجية الفرنسية، لابد من ذكر كيفية تأثير وتأثر كل من هذه العوامل على السياسية الفرنسية، حيث تتعدد المحددات الداخلية لسياسة الخارجية الفرنسية.

[1] آلاء ماضي، "أهمية مضيق جبل طارق"، الموسوعة العربية الشاملة"، في:
https://www.mosoah.com/refemces/mafortonse.ofthe.Stroits-of/gibraltar
(2019-05-11).

[2] **المكان نفسه.**

أولا: المحددات الجغرافية:

يعتبر العامل الجغرافي من العوامل المهمة في صنع وسير السياسة الخارجية، فهو من العوامل المادية غير الزائلة فيها والتي تجعل الدول في مراكز وأدوار إقليمية ودولية مختلفة، وهذا ما يؤثر على طبيعة رسم الأهداف والتوجهات الخارجية. إن الموقع الجغرافي للدولة سواء كان استراتيجيا متميزا أو كان موقعا عاديا يفتقر إلى التميز يؤثر بشكل أو بأخر في توجهاتها الخارجية[1].

إذ يعتبر العامل الجغرافي بكل ما يحتويه من موقع استراتيجي، عمق وامتداد وما يزخر به من ثروة من أهم العوامل تباتا في بناء قوة الدولة، ويعمل على رسم سياستها الداخلية والخارجية، ففرنسا من أكبر دول أوربا مساحة إذ تقع في الجهة الغربية من القارة الأوربية على خليج بسكاي الإنجليزية، وبين كل من بلجيكا، وإسبانيا، وجنوب شرقي المملكة المتحدة، وعلى البحر المتوسط يحدها كل من إيطاليا، وإسبانيا[2].

تقع فرنسا بين دائرين عرض 42°، و51°شمالا، وخطي طول 2° غربا، وغربا 8° شرقا، ويبلغ طول حدودها البحرية2970كم، هذا الموقع جعل فرنسا دولة ذات اتصال مباشر مع القارة الأوربية من جهة، وبقية أجزا العالم مون جهة أخرى، حيث جعل لها هامش أكبر من التحرك وممارسة الخارجية[3].

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية، والواقع**، (القاهر: المكتبة الأكاديمية، ب.د.ط ،2011)، ص. 149.

[2] ـــــ، "الجمهورية الفرنسية: السمات الجغرافية"، **مرجع سابق**.

[3] ـــــ، "جغرافيا فرنسا"، في : **/فرنسا-جغرافيا**

https://m.marefa.org (2019-05-12).

الخريطة رقم(2): توضح الموقع الجغرافي لفرنسا

المصدر:www.aljazeera.net

كما تنقسم فرنسا من حيث التضاريس إلى العديد من الأقاليم، حيث ترتفع التلال والجبال في الأقاليم الشرقية والوسطى والجنوبية من البلاد، وتنقسم الأراضي المرتفعة الوسطى ومنطقة جبال الألب الفرنسية، وجبال جوار وجبال البرانس، ومنخفضات البحر المتوسط ووادي رونا لسون وكورسيكا[1].

فقد فرضت الجغرافيا على فرنسا تحديد نظرتها للعالم، ولكنها لم تقتصر فقط على حدود الجغرافيا القريبة، فهي تريد لعب دور قيادي في أوروبا، والتاريخ اكبر دليل على ذلك، فمنذ ثورة نابليون حتى الاتحاد الأوربي، وفرنسا تسعى لتوسيع نفوذها في أوروبا، هذا بالإضافة إلى الإمبراطورية الفرنسية المترامية الأطراف، والتي تمنح لها مناطق اقتصادية خالصة، إضافة إلى أنها تمنح لها إمكانية وضع قواعدها العسكرية في كل محيط في العالم[2].

[1] **المكان نفسه.**

[2] فاطمة بيرم، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة دكتورة غير منشورة،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018)، ص. 134.

ثانيا: المحددات الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر على مجرى أحداث العلاقات الدولية، إذ يؤثر بشكل خاص في الدولة على المستوى الداخلي، بحيث أنه كلما كان الاقتصاد قوي كلما انعكس ذلك على المستوى المعيشي للأفراد إذ نجد أن الدول ذات الاقتصاد القوي يرتفع فيها حجم الدخل الوطني ومستوى الدخل الوطني ومستوى الدخل الفردي، في حين نجد النقيض من ذلك في الدول المتخلفة التي تزداد فيها معدلات التبعية للخارج، وبالتالي التأثير على السلوكيات الخارجية للدولة، فالدوال عادة سواء ما إذا كانت من الدول الكبرى، أو الدول المتوسطة، أو الدول الصغرى تقوم برسم سياستها الخارجية وفقا لهذا العامل[1].

حيث تعمل فرنسا من خلال سياستها الخارجية على تطوير اقتصادها، والعمل على زيادة إنتاجها الصناعي، وذلك للحفاظ على سيطرة شركاتها "كشركة الماء والغاز – Gazde France" الحكومية وحتى الشركات الأخرى(الخاصة)، وعدم وقوعها لصالح شركات أخرى منافسة في الدول المجاورة، أو حتى البعيدة جغرافيا، إذ تسعى فرنسا في سياستها الخارجية للسيطرة من خلال شركاتها على الاستثمار الأجنبي، فهي ترتاب بمجرد ظهور أي منافسة لها حتى من قبل شريك أوربي لها[2].

تعرف السياسة الخارجية الفرنسية في هذا الجانب بعلاقاتها مع مستعمراتها القديمة كدول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) ودول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى بعض الدول الأخرى في العالم والتي عادة ما تكون من ضمن قائمة الدول التي ترتبط معها بعلاقات استعمارية قديما قبل كل شيء[3].

---

[1] لويد جونسن، **مرجع سابق**، ص. 185.

[2] رونالد تيرسكي، جون فان أودينارن، **السياسة الخارجية الأوربية: هل مازالت أوربا مهمة؟**، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، د.ط)، ص. 200.

[3] وليد شرارة، "الاستدارة الواقعية للسياسية الخارجية الفرنسية"، **جريدة الأخبار**، الخميس نوفمبر2017، في: https://www.akbar.com(2019-04-19).

ثالثا: المحدد الشخصي أو السيكولوجي:

يعتبر المحدد الشخصي أهم المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية لكل دولة خاصة تلك التي يعرف نظامها بالنظام الرئاسي. تكون زمام الأمور في يد السلطة التنفيذية التي يمثلها رئيس الجمهورية، إذ تمنح له صلاحية اتخاذ القرارات سواء كانت الداخلية أو الخارجية، لذلك قد تؤثر شخصيته على مجرى أحداث السياسة الخارجة[1].

وبحسب ما جاء في دستور الجمهورية الفرنسية 1958م المعدل، فإن لرئيس الجمهورية الفرنسية الصلاحية الواسعة فيما يخص التصرف في السياسية الخارجية إلى جانب وزير الخارجية للدولة، فالمادة5 من الدستور تقر بالحرية في اختيار رئيس الجمهورية الطريقة التي يتعامل بها مع مختلف الأحداث والظروف الدولية[2].

ولقد اتبع حيال ذلك الرئيس السابق "**نيكولا ساركوزي**" سياسة خارجية تبدو مختلفة عن سابقه "شيراك" فقد كانت توجهاته قومية نحو أوربا،في حين اتبع الرئيس الذي يليه "**فرانسوا هولاند**" سياسة خارجية مشابهة ومتقاربة، إلا أنه اختلف معه حيال سياسته الداخلية.

وعموما بغض النظر عن الاستمرار والثبات في السياسة الفرنسية فإن هذه السياسة ستعرف من حيث السياسة المنتهجة لكل رئيس تغييرا أكيد، وذلك حسب شخصيته وعقيدة صانع القرار[3].

حيث عرفت السياسة الخارجية الفرنسية نوعا من الهدوء، والاستقرار في فترة حكم "هولاند" على عكس سابقه الذي تميز بشخصية انفعالية ومتقلبة، والتي انعكست على السياسة الخارجية الفرنسية، فالشخصية هنا تلعب دورا كبير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية ورسم معالمها، على المستوى الدولة أو خارجها[4].

---

[1] لويد جونسن، **مرجع سابق**، ص.15.

[2] أحمد سعيد نوفل، "النظام السياسيي الفرنسي والوجود العربي في فرنسا"، **جامعة اليرموك**، ص. 2، في: https://faculty.yu.edu.jo(2019-06-19).

[3] عبد النور بن عنتر، "سياسة فرنسا في عهد هولاند بين الاستمرارية والتغير"، **الجزيرة**، 7 ماي 2012، ص7.

[4] **المرجع نفسه**، ص. 8.

رابعا: المحدد العسكري:

تعتبر القوة العسكرية من أهم المحددات التي تقوم عليها السياسية الخارجية لكل دولة، نظرا لأهمية هذا عامل في الحفاظ على أمنها ومصالحها، إذ ترتبط قوة الدولة بقدراتها العسكرية. وتوظف هذه الأخيرة لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معا، أو قد تستخدم مباشرة فتنتج مفعولا محددا[1].

تتفاوت درجة تأثير القوة العسكرية من دولة لأخرى، إذ أن الدول الضعيفة عسكريا تكون غير قادرة على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية، والقبول بذلك، كالحرية في قرارها السياسي، وهذا على عكس الدول ذات قوة عسكرية التي يكون تأثيرها السياسي إقليميا، وعالميا كما أنها قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية، فالقدرة العسكرية الفاعلة لازالت أداة الحسم في السياسة الدولية[2].

حيث قدرت النفقات العسكرية بملاين الدولارات عام2007م والتي وصبت إلى 53,579 دولار أي 2,2% سنة 2013م.

الجدول رقم (3): حجم القوات الفرنسية

نوع القوة	حجم القوة
القوة البرية	- الدبابات 1728 من طراز Dطراز AMx30, Leclerc.leclercDcl - سيارات مصفحة 7006 من طراز: EBGD.SDPMAC.AMX10PPCMILAN ERG - المدفعية 1058 من طراز: MRLS.AVF.1/TR

[1] محمد سالم صالح، "القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية"، **مجلة الكوفة**، ع.6، 2010، ص. 151.

[2] ـــــ"الجمهورية الفرنسية"، **مرجع سابق**.

القوة البحرية	- الأسلحة أرض جو:418من طراز: Roland carllHowkPortetirMistra.Roland II.[1] - البواخر البحرية: 1حاملة الطائرات +1 حاملة طائرات الهيليكوبتير+35 غواصات RUBIS 8 - بواخر أخرى: 108 باخرة. - دوريات أعالي البحار19. - معدات برمائية 19من طراز CT.M.EDIC.GDIC طائرات النقل: 115 من طراز: Hawkeye,superetendard-rafale panther, hc4,Hawkeye.[2]
القوة الجوية	- الطائرات المقاتلة: 505 طائرة من طراز TOUT TYPERafalBdc,MIRAGE - طائرات النقل: 120طائرة من طراز TRANSALL AIRBUS TOUT TYPE - طائرات العمليات التدريسة 248. - طائرات الهيليكوبتر: 530 من طراز TOUT TIGRE . GAZELLE TYPE. FENNEC AS(HAPIHAD)533 COUGAR.PUMA SA 330. - طائرات هيليكوبتر لنقل،35 من طراز SUPER PUMA .RUNA طائرات هيليكوبتر الدعم: 51 من طراز .EC 725 CORACOL FEMNEC ET ECUREUIL. COUGAR
القوة النووية	- غوصات نووية قاذفة للصواريخ الباستية - طائرات هجومية مقاتلة: 60 من طراز MIRAGE2000 N [3]

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بيرم،أبعاد)، مرجع سابق، ص.59.

[1] **مكان نفسه.**

[2] **مكان نفسه.**

[3] بيرم، (أبعاد ...)، **مرجع سابق**، ص. 59.

هذا و تستغل فرنسا هذا العامل في سياستها الخارجية، إذ نجدها قد تواجدت في العديد من دول العالم خاصة الدول الإفريقية، كالجيبوتي، والسنغال وغابون، وكوت ديفوار ساحل العاج، وإفريقيا الوسطى.[1]

ولقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في إفريقيا، يرجع إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوة الأوروبية، فركزت فرنسا نشاطها الاستعماري في القارة الإفريقية وذلك باحتلال عدد من هاته الدول، وقد حاولت منذ بداية التسعينيات القرن الماضي رسم استراتيجيه جديدة في القارة تتماشى مع المعطيات المستجدة، والإحداث والتطورات في فرنسا، وفي إفريقيا خاصة وان هذه الدول قد اكتفت فيها أهم مورد طبيعي[2]

خامسا: المحدد الإيديولوجي:

مع قيام الثورة الفرنسية تغيرت معطيات عديدة في المحيط السياسي الفرنسي حيث فتح مجال أوسع للتدخل في رسم السياسة الخارجة من خلال تبني العديد من النصوص القانونية الصارمة في الإدارات، والمجالات الحيوية الأخرى كالتعليم من أجل ترسيخها، ونشر العقيدة والثقافة الفرنسية في الساحة الدولية، حيث سعت فرنسا جاهدة لتعزيز الأفكار، والثقافة الفرنسية التي تعتربها ركيزة أساسية في سبيل تعزيز نفوذها في الخارج من خلال إتباع سياسات خارجية متعددة على غرار إرسال مبعوثين فرنسيين للخارج،

وكذلك استقبال المتربصين الأجانب من الدول المختلفة من أجل المساهمة في نشر هذه الثقافة في العالم.هذا وقد عملت فرنسا منذ الثورة الفرنسية على نشر جل أفكارها، كالديمقراطية والمساواة ومناهضة الامبريالية، والتعسف**(رغم أنها من الدول التي تعرف سياستها، بالامبريالية الاستعمارية)**[3].

---

[1] Odil jacob , L**e livre blanc : défense et sécurité nationale** ,(Paris :Documentation française , 2008), P .156 .

[2] الحسين سالم غيث، "التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية"، مجلة جامعة سبها(العلوم الإنسانية)، ع 2، 2014، ص ص.139، 140.

[3] D 'Alain Juppé , Louis Schweitzer **, la France et L'europe dans le monde**,live blanc sur la politique étrangère et européenne de LA france2008-2020 , p. 59.

سابعا: المحددات المجتمعية:

تؤثر المحددات المجتمعية عادة في صناعة القرار الخارجي،وذلك راجع لأهميتها، ووزنها داخل الدولة وتتمثل في الأحزاب السياسة، وجماعات المصالح، والرأي العام، وغيرها من الفئات المجتمعية التي تعرف بدورها في صناعة القرار[1].

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

تُرسم السياسية الخارجية انطلاقا من العديد من المحددات الداخلية والخارجية، من بين المحددات الخارجية:

أولا: النظام الدولي:

يعد النظام الدولي من بين أهم المحددات الخارجية التي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي، فكلما ازداد هذا النظام تعقيدا، كلما شكل عقبات وحدود بالنسبة للسياسة الخارجية للدول وقيد حريتها، إذ يؤثر شكل وطبيعة النظام الدولي على سلوك الدولة الخارجي، فالسياسية في إطار النظام الأحادي القطبية، يكون لها هامش ضئيل من الحرية، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الفرنسية ترفض هذا الوضع، من منطلق أنه يقيد استقلاليتها في تنفيذ القرارات الخارجية، وعلاقتها مع الدول الأخرى[2].

لذا فهي تسعى إلى قيام التعددية القطبية الذي يمنح لها هامش من التحرك أكثر، ومن أمثلة رفض فرنسا للأحادية القطبية، رفضها للبعض السياسيات الأمريكية كتدخلها في العراق، ومع هذا الرفض فهي تتدخل في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تكون أمريكا عضو هاما فيها، وذلك من منطلق أنه لابد على السياسية الخارجية الفرنسية الدخول في علاقات مع الولايات المتحدة، لاعتبارها القوة الرائدة في العالم، ومن اللاعقلانية لأية دولة الدخول في توترات ومنافسات معها[3].

---

[1] Emiliano Gossman ,"challengingfrench interest Groups :The state .Europe and the international political system in French politics" ,**French politics**,volume.2,issue2,2August 2004,PP. 1-5.

[2] Paul Gallis , "France factors shaping foreign policy and issues in U .S French relations updated the congressional research congers service for the members and committees of congres",(U.S :congressional Research Service .The Library of congress ,2006),P .08.

[3] **ibid**

ثانيا: العضوية الفرنسية في الاتحاد الأوربي وتأثيرها على سياستها الخارجية :

بعد المصادقة على معاهدة ماستريخت تشكلت المعالم الأولى للاتحاد الأوربي الذي يضم مجموعة من دول الأعضاء لأوربا الغربية، التي قررت أن تتعاون في العديد من المجالات، وقد نشا الاتحاد الأوربي وضم في الأخير العديد من الدول الأوربية الأخرى بعدما كان يقتصر على دوله المؤسسة[1].

ولقد لعبت فرنسا دورا هاما فيه باعتبارها من الدول المؤسسة له، فقراراتها وأرائها تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للسياسية الخارجية وكذا تماسكه، وفي نفس الوقت تشكل هذه العضوية حاجزا وقيدا أمام السياسة الخارجية الفرنسية تجاه بعض القضايا[2].

المطلب الثاني: مؤسسات صنع القرار في السياسية الخارجية الفرنسية:

لتحديد المنظور الجيوسياسي لأية دولة لابد من تحديد وجهة نظر، والتصورات المختلفة لصانع القرار فيها كذلك معرفة مؤسسات صنع القرار التي ترتبط معه في القرار الخارجي، إذ تعددت هيئات اتخاذ القرار الفرنسي، إلى أننا سوف سنعرض أهمها.

الفرع الأول: المؤسسات الرسمية:

تعددت المؤسسات الرسمية في السياسية الخارجية الفرنسية شانها شان المؤسسات الأخرى من منطلق أن هذه المؤسسات لها دورا بارزا في صناعة القرارات في السياسية الخارجية الفرنسية.

أولا: السلطة التنفيذية كمؤسسة رسمية لصناعة القرار الخارجي:

1- رئيس الجمهورية:

يلعب رئيس الجمهورية دورا أساسيا في عملية صنع القرار الخارجي وذلك وفقا لما خوله الدستور الفرنسي، إذ ينتخب بالاقتراع العام لمدة 5 سنوات خلال الانتخابات الرئاسية، حيث يعتبر رئيس الدولة وكذلك للسلطة التنفيذية فهو ممثل للأمة ويقوم في العموم بمهام السياسة الخارجية أو الدبلوماسية

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكلهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة عبد العزيزبن عثمان بن صقر، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2002)، ص. 23.

[2] **المكان نفسه.**

ويقوم أيضا بقيادة الجيوش بحيث تخول له المادة 16 من الدستور الفرنسي ممارسة جميع السلطات، وذلك بمساعدة من الوزراء[1].

فمن المسلم به أن رئيس الجمهورية في النظام السياسي الفرنسي أن يتحمل مسؤولية السلطة التنفيذية. حيث جعل الجنرال ديغول للرئيس الجمهورية مكانة هامة في النظام السياسي الفرنسي. وصف "بمرشد فرنسا" أي القائد الأعلى الذي يقود فرنسا وأنه المثل الرسمي للشعب عن طريق الاقتراع العام، إذ يضع مجمل السياسات سواء أن كانت خارجية، أو داخلية، ومن مهامه كذلك تعين رئيس الوزراء، حق حل الجمعية[2].

فحسب المادة 5 من الباب الثاني يقوم رئيس الجمهورية بالسهر على احترام الدستور ويكفل الرئيس من خلال حكمه حسن عمل السلطات العامة واستمرارية الدولة ويكون الضامن للاستقلال الوطني ووحدة الأرض واحترام المعاهدات[3].

حيث يوقع المعاهدات المختلفة في مجال الدبلوماسية ويعين كذلك السفراء في الخارج ويؤكد مناصب السفراء الأجانب في فرنسا، و رغم وجود وزير للخارجية ووزير للدفاع، إلا إن رئيس الجمهورية حاضردائما في الاجتماعات الدولية أو المفاوضات الضرورية لأمن الأمة. وبهذا يكون لرئيس الجمهورية حسب النظام السياسي الفرنسي صلاحيات واسعة النطاق، بحيث تكون مجمل الأمور تحت سلطته وقيادته[4].

---

[1] ــــــــــ"Les Institutions françaises :généralités",de : http://www2.assemblee-nationale.fr/decouvrir-l-assemblee/role-et-pouvoirs-de-l-assemblee-nationale/les-institutions-fr (14-05-2020).

[2] ــــــــ"Une Fonction surtout Politique", de: https://www.france-examen.com/president_republique-role_politique-338488.html (14-05-2020) .

[3] ــــــــ"france's constitution of 1958 withAmendmentsthrough",2008. P4.

[4] ــــــــــ"Présidentielle. Quel est le rôle du président de la République ?",de :**https://www.ouest-france.fr/elections/presidentielle/presidentielle-quel-est-le-role-du-president-de-la-republique-4519346(2020-05-14).**

2- رئيس الوزراء(الوزير الأول):

يمثل الوزير الأول أو رئيس الوزراء الهيئة التنفيذية إلى جانب رئيس الجمهورية بحيث تكون مهامه في مجال السياسة الخارجية محصورة على مساعدة رئيس الجمهورية في بعض الأمور أو بطلب رسمي من الرئيس بإنجاز بعض المهام، لرئيس الوزراء أو الوزير الأول صلاحية محدودة مقارنة مع صلاحيات رئيس الجمهورية وذلك لطبيعة النظام الذي تقوم عليه السياسة الفرنسية، حيث تظهر صلاحياته في بعض القضايا بصفة رمزية عن طريق اللقاءات وتنظيم ومراقبة قائمة السفراء، وكذلك تفيد الإرشادات التي حددها رئيس الجمهورية[1]

3- وزير الخارجية:

يحتل وزير الخارجية مكانة هامة في السياسية الخارجية الفرنسية، إذ توكل إليه الأعمال التي تكون خارج البلاد، كما يعتبر الوجه الأول لدبلوماسية بعد رئيس الجمهورية، ترأس وزارة الخارجية بكل أجهزتها وموظفيها، ويقوم بإجراء المفاوضات الرسمية.

ثانيا: السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في النظام السياسي الفرنسي من مجلسين.

1- الجمعية الوطنية national Assembly :

وتظم 577 نائبا يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر بتصويت الفردي بالأغلبية في جولتين لمدة 5 سنوات ولا تحل الجمعية مرتين في السنة ولا يحق حلها إلا إذا وجدت أزمة سياسية خطيرة[2]. ويوجد بها عدة لجان برلمانية.

- لجان دائمة عددها 6 لجان
- لجان متخصصة

---

[1] _____ "Le premier ministre ", de:**https://www.gouvenement.fr/le-premier-ministre (20/04/2020)**

[2] أحمد سعيد نوفل، "النظام السياسي الفرنسي والوجود العربي في فرنسا"،(الاردن :جامعة اليرموك، دون د ن، د س)، ص. 2.

– مؤتمر الرؤساء يرأسه الجمعية العامة ويتألف من رؤساء الكتل، ورؤساء اللجان، وأعضاء المكتب وممثلين الحكومة، ويحدد برنامج العمل وينظم المداولات.

رغم تمديد عضوية الجمعية الوطنية بموجب القانون الأساسي لمدة 5 سنوات، إلا أنه يمكن حلها في وقت سابق بناء على طلب رئيس الوزراء، ويمكن لرئيس الجمهورية حلها طبقا للمادة 12لانتخاب جمعية وطنية جديدة، تجري انتخابات عامة لا تقل عن 40 يوما بعد الحل علاوة على ذلك ينص الدستور على انه لا يمكن حلها مجددا خلال السنة الثانية للانتخابات، وكذلك لا يمكن أن يكون هناك حلان في سنة واحدة[1].

2 –مجلس الشيوخ الفرنسية Senat

يتم انتخاب مجلس الشيوخ عن الطريق الاقتراع الغير المباشر ويمثل الكيانات الإقليمية للجمهورية.

ففي الأصل كان مجلس الشيوخيضم 322 عضو وبعد استقلال الجزائر تم تخفيض عضويتها إلى 283، ومع ذلك فان القوة الحالية لمجلس الشيوخ هي321 عضوا، حيث يرئسه رئيس مجلس الشيوخ الذي ينتخب من قبل أعضائه، وبمجرد انتخابه يبقى الرئيس في منصبه لمدة 3سنوات وذلك حسب المادة32 من الدستور، ويرئس رئيس مجلس الشيوخ الاجتماعات ويقوم بأعمال المجلس كرئيس لا يتمتع بأي سلطة خاصة لكن الدستور يمنح بعض مهام تعين المواعيد له[2].

وعموما يتمتع مجلس الشيوخ بخاصية مراجعة الدستور إذ انه لا يمكن للحكومة أن تتجاهل أو تصرف النظر عن رأيي مجلس الشيوخ.

[1]Shubhhree ," The National Assembly of french Parliament",in: **http://www.yourarticlelibrary.com/essay** (19-05-2019).
[2]Shubhree,"The upper house of thefrench parliament", in: **https://www.yourarticlelibrary.com/essay (20-05-2019)**

ومن هنا نستنتج بأن السلطة التشريعية بمجلسيها صلاحيتها في مجال اتخاذ القرار الخارجي محدودة في ظل وجود الهيئات التنفيذية، بحيث تقتصر أدوارها في الاختصاصات المتعلقة بتعديل الدستور واختصاصات أخرى كاختصاص الرقابة على الحكومة، وكذلك الاختصاصات المالية[1].

أما فيما يخص السلطة القضائية فهي تختلف عن باقي السلطات الرسمية الأخرى، إذ تعتبر محكمة النقد هي أعلى محكمة استئنافية في الأحوال المدنية والجنائية، إما لمحاكة رئيس الدولة بتهمة الخيانة العظمى أو محاكمة احد الوزراء، فتتم من خلال محكمة عليا يتم تشكيلها بقرار من الجمعية الوطنية الفرنسية، إذ تم استحداث مجلس دستوري له صلاحيات النظر في مدى دستورية القوانين الصادرة عن رئيس الجمهورية والحكومة، أو الجمعية الوطنية[2].

[1] فاطمة بيرم، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مكملةلنيل شهادة الدكتورة غير منشورة،(جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2017)، ص. 129.

[2] أحمد سعيد نوفل، **مرجع سابق**، ص. 3.

مخطط رقم (4) يوضح العلاقة بين مؤسسات صنع القرار في فرنسا.

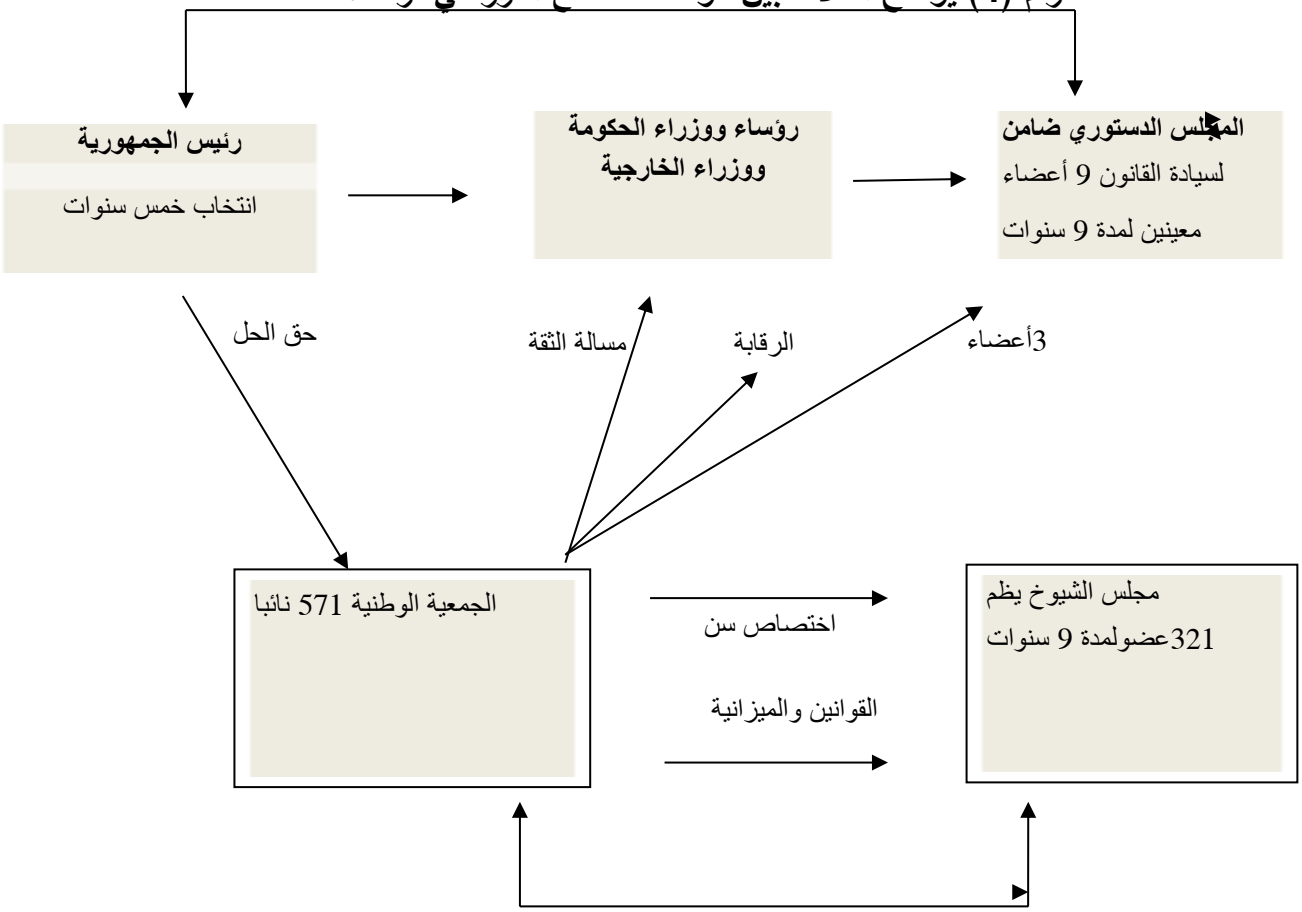

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: فاطمة بريم، **دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتورة غير منشورة،(جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018-2017)، ص. 129.

الفرع الثاني: المؤسسات غير الرسمية:

تؤثر هذه المؤسسة على مجرى صناعة القرارات، وذلك من منطلق طبيعة نظام الحكم الذي يتصف نوعا ما بديمقراطية وتحرر الرأي العام.

أولا: الأحزاب السياسية:

تساهم الأحزاب السياسية الفرنسية بشكل كبير في رسم السياسة الخارجية، فقد تميزت فرنسا على خلاف الولايات المتحدة بتنوع أحزابها السياسية إذ يبرز حزب اليمين المتطرف كأحد الأحزاب السياسية التي حظيت بمراتب العليا في الدولة وخصوصا في السنوات الأخيرة، حيث أضحت تنافس في الحكم،

كما نلتمس أيضا بالإضافة إلى حزب اليمين المتطرف، حزب اليمين المعتدل، وهو الذي يعمل على المحافظة على الوضع القائم، كذلك نجد هناك أحزاب أخرى كالأحزاب اليسارية، والجمهورية، والى غير ذلك من الأحزاب التي تساهم في رسم السياسة الداخلية، والخارجية للدولة[1].

ثانيا: جماعات المصالح

وهي مجموعة من الأفراد تجتمع مع بعضها البعض وتتفاعل مع صانع السياسة الخارجية، وذلك في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات خارجية طبقا للقوة النسبية لكل مجموعة وتختلف عن الأحزاب السياسية في أنها لا تسعى إلى السلطة، وقد برزت في فرنسا مثل هذه الجماعات بقوة خاصة في فترات ما بعد الحرب الباردة حيث أثرت بشكل واسع في السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك لتأثيرها على صانع القرار[2].

ثالثا: الرأي العام

وهي مجمل أراء وردود أفعال البيئة المحيطة بصانع القرار والقرار الخارجي، حيث يؤثر على صانع القرار وتوجهاته بشكل ملحوظ من خلال وضع البدائل، والاختيارات أمام صانع القرار، ففرنسا من الدول التي تنص في مبادئها على الديمقراطية، وبالتالي ووفقا لهذه المبادئ فهي تبدي اهتمام كبير للرأي العام[3].

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الفرنسية:

تقوم السياسية الخارجية الفرنسية كغيرها من السياسيات الخارجية على مجموعة من المبادئ والأهداف التي تسير وفقها هذه السياسة، التي يحددها الدستور الفرنسي نذكر منها:

[1] ———, "Les politiques Français actuels", de:**https://partispolitiquesactuelsogspot.com**(2019 -05-14) .
[2] Emiliano Gossman,"challenging french,terest Groups, the state Europe and internationalpolitical system ",**in french politics**, August 2004,PP .1-5.
[3] Thomas Risse,kappen,"public opinion,domesticstructure and foreign policy in liberal democracies ,**world politics**", vol43,no.4,Jul 1991, P .480.

الفرع الأول: مبادئ السياسية الخارجية الفرنسية:

تعتبر المبادئ من أهم العناصر التي تنطق منها السياسية الخارجية الفرنسية، والتي تعتبر عند بعض الدول الأخرى من الثوابت.

أولا: تحقيق السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان:

إذ تعلن ديباجة دستور1958م والمعدل في 2008م بأن الشعب يعلن رسميا تمسكه بحقوق الإنسان،

كما أكدت عليها ديباجة دستور عام 1945م[1].

ثانيا: الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها كمبدأ للسياسية الخارجية الفرنسية:

تقوم السياسة الخارجية الفرنسية على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، إذ يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تسعى للحفاظ عليها، وذلك بما يبعثه هذا المبدأ من شرعية دولية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق بعض المصالح الخارجية بالنسبة لها[2].

ثالثا: مبدأ الحفاظ على الاستقلال الوطني(السيادة):

تعتبر الوطنية في السياسة الخارجية الفرنسية من بين أهم المسائل الحساسة بالنسبة لفرنسا، فقد نصت المادة 02 من الباب الأول على أهم رموز الدولة الفرنسية، وهي اللغة والشعار الوطني النشيد الوطني، والتي تعبر عن سيادتها الوطنية[3].

---

[1] دستور فرنسا، دستور فرنسا الصادر عام 1958م شاملا تعديلاته لغاية 2008، مستودع مشروع الدساتير المقارنة،(فرنسا: د.ن،2008)، ص.2.

[2] عبدالله زياد عبد الله، حقيبة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس الجديد بين التردد والغموض وعدم الخبرةفي: **https://www.raiabsum/index.php (2019-04-30)**

[3] دستور فرنسا، **مرجع سابق**، ص. 3.

الفرع الثاني: أهداف السياسية الخارجية الفرنسية:

تقوم السياسية الخارجية الفرنسية على مجموعة من الأهداف في رسم سياسات الخارجية للدول الأخرى.

أولا: الأهداف الاقتصادية:

تتمثل في سعيها لتوسيع المصالح الاقتصادية في مناطق النفوذ، أي المستعمرات التقليدية حيث يمكن تفسير الاستمرارية السياسة المتوسطية الفرنسية، رغم التحولات الداخلية والتغيرات الإقليمية والعالمية التي أثرت على العلاقات الدولية، فان أهداف فرنسا بمناطق نفوذها في الميدان الاقتصادي والتجاري، فديمومة مصالح فرنسا بالمنطقة هي الأساس في استمرارية السياسية الفرنسية رغم تغير الرؤساء[1].

ثانيا: الأهداف السياسية:

السعي لتكريس عالم متعدد الأقطاب، ذلك الهدف الذي طالما سعى وراءه رؤساء الجمهورية الخامسة، حيث أكد عليه خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج عام 1991م، والتي أسفرت عن وجود قوة كبرى واحدة على رأس العالم، ففي نوفمبر 1990م أثناء الاحتفال بالذكرى العشرين للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية شدد كل من جاك شيراك الرئيس الفرنسي السابق وهوبرت فيدرين– Hubert védrine وزير خارجية السابق على الحاجة إلى بدائل لعالم تسيطر عليه الولايات المتحدة، لذلك ففرنسا ستكافح من أجل عالم متعدد الأقطاب[2].

ثالثا: أهداف ثقافية(إيديولوجية):

تسعى فرنسا من خلال هذه الأهداف الثقافية إلى تكريس البعد الثقافي للغة، إذ تعمل السياسة الفرنسية إلى عمل برامج والتظاهرات الثقافية تنظمها ضمن عملية مؤسسة على أولويات رئيسية من أهمها:

---

[1] مريم مولاهم ، **السياسة المتوسطية الفرنسية: التطور، الأبعاد، الاستراتيجيات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية والحقوق والعلوم السياسية، 2009–2010)، ص. 79.

[2] فاطمة بيرم، (دور فرنسا...)،**مرجع سابق**، ص. 116.

- ضمان"حق الفرنسية" في جميع القطاعات خاصة في مجال التربية، وعالم التشغيل.
- التحكم في اللغة الفرنسية من قبل العمال الإجراء والمهاجرين.
- تطوير وتحديث اللغة الفرنسية، من اجل تعويض التأخر الذي لحقها في مجالات الإبداع والابتكار اللغوي الواسع، خاصة في مجال العلمي وتقني[1].

المبحث الثالث: أولويات منطقة غرب المتوسط في السياسية الخارجية الفرنسية

لكل سياسة خارجية نمط وتوجه معين، تختلف به عموما دولة عن أخرى من خلال توجهاتها وأبعادها المختلفة، وحسب طبيعة الوضع والموقع الذي تحتله هذه الدولة، فالدول الكبرى في النظام الدولي تختلف توجهاتها عن الدول المتوسطة والدول الصغرى، فتوجهاتها تكون عادة ذات أهداف بعيدة المدى إذ تسعى إلى إبراز الدور والتأثير في مناطق مختلفة، وذلك وفقا لأولويات كل منطقة في السياسة الخارجية لهذه الدول، وعليه نجد السياسة الخارجية الفرنسية التي تختص أولوياتها في منطقة غرب المتوسط وبالتحديد الجزء الجنوبي منها.

المطلب الأول: أسباب اهتمام السياسة الفرنسية بمنطقة غرب المتوسط:

يرجع الاهتمام الذي تضعه السياسة الخارجية الفرنسية بمنطقة غرب المتوسط للعديد من الأسباب سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية حيث يمكن دراسة هذه الأسباب فيما يلي:

الفرع الأول: الأسباب التاريخية:

إن الاهتمام الفرنسي بمنطقة الجنوب الغربي للمتوسط تعود للأسباب التاريخية، حيث ارتبطت معها مند القدم أي قبل الاستعمار بعلاقات مختلفة سياسية، وتجارية، وحتى الثقافية، وان كانت هذه الأخيرة قد برزت أكثر بعد الاستعمار.

أولا: العلاقات التاريخية الفرنسية الجزائرية

ارتبطت الجزائر وفرنسا مند بداية العصر الحديث بالميدان التجاري، وقد سيطر هذا العامل على العلاقات بين البلدين فترة من الزمن، حيث اتبعت بعدها سياسة مرنة وذلك للحافظ على استمرارية التعاون بين الطرفين، وقد عرفت العلاقات آنذاك تحسن كبير، والذي ساعد على إضفاء جو فيما يخص العلاقات السياسية التي اتصفت بأنها علاقات طيبة مقارنة مع باقي الدول الأوربية

[1] رقية بوقراص، **الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2008)، ص. 129.

الأخرى، لكن سرعان ما تحولت هذه العلاقة إلى علاقات متوترة ومضطربة وذلك لتولي شخصيات جديدة السلطة، فبظهور نابليون كقنصل جديد فرنسي تغيرت السياسات الفرنسية تجاه المنطقة ككل واتجاه الجزائر بصفة خاصة[1].

ثانيا: العلاقات التاريخية التونسية الفرنسية:

ساعد احتلال الجزائر سنة 1830م في بلورة الاهتمام الفرنسي الفعلي بمصير تونس، حيث كانت العلاقات التونسية الفرنسية قبل ذلك هي الأخرى محصورة في المجالات التجارية وكذلك العلاقات السياسية فكانت فرنسا أول دولة أوروبية عين لها مندوب سياسي في تونس وأصبح لها بعض النفوذ فيها ولكن كما سبق الذكر سرعان ما تموقعت فرنسا في مركز منطقة الجنوب الغربي تغيرت سياستها تجاه جل بلدان منطقة الجنوب الغربي للمتوسط من منطلق ما يحدث في المنطقة ككل يؤثر بطريقة أو بأخرى على المصالح الفرنسية أو عليها[2].

ثالثا: العلاقات التاريخية الفرنسية المغربية:

انطلاقا من العلاقات الفرنسية بكل من الجزائر وتونس والتي كانت تربطها علاقة تاريخية مماثلة فان العلاقات المغربية الفرنسية هي الأخرى تكون وفق هذا الإطار وذلك من منطلق القرب ومشاركة الظروف السائدة آنذاك[3].

رابعا: العلاقات الفرنسية الإيطالية:

لطالما اتسمت العلاقات الإيطالية الفرنسية بالتوتر والشحن والتي كانت بدايته الأولى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فكانت السما الغالبة عن العلاقات بين البلدين هي التنافس ومحاولة السيطرة على غربي البحر الأبيض المتوسط، بإضافة إلى منافسات في الجانب التسلح البحري وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتجنب الخلاف بين البلدين باعتبارهما يمثلان تاريخيا دعامتين أساسيتين من دعائم تأسيس الاتحاد الأوربي[4]، إلا أن هذه العلاقات كانت في كل مرة يطغى عليها التوتر

---

[1] محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م**،(الجزائر: مطبعة دحلب، د. ط، د. س)، ص ص. 53، 54.

[2] محمد محمود السرجي، **العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال**، (الإسكندرية: المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، د. ط . س)، ص. 53.

[3] محمد محمود السرجي، **مرجع سابق**.

[4] عماد هادي عبد علي، الموقف الفرنسي من الحرب الإيطالية- الحبشية 1936-1930، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، ص. 5.

والشحن من جديد وكان أخرها توتر العلاقات باشان الملف الليبي بعد الاتهام إيطاليا فرنسا أنها سبب الفوضى في ليبيا[1].

خامسا:العلاقات الفرنسية الإسبانية:

على الرغم من أنهما خضتا استمرار حروبا ضد بعضهما البعض خلال قرنين من الزمن (16،17) إلا انه طرأ تطور جيوسياسي مهم مطلع القرن 18 أدى إلى تقارب طويل الأمد بين فرنسا وإسبانيا بعد ما أختار ملك إسبانيا خلافا له فرنسيا من أسرة البوبون الحاكمة ، ومن ذلك الحين والعلاقات الفرنسية الإسبانية تشهد تحسنا ملحوظا أدى في الكثير من المرات إلى إنشاء تحالفات بينهما[2]

الفرع الثاني: الأسباب الجيو اقتصادية:

تعد فرنسا الشريك التجاري الأول مع دول الجنوب الغربي للمتوسط، كما تعتبر المستورد الرئيسي لمنتجاتها وخاصة البترول والغاز ومشتقاته، ولذلك تم تطبيق نظام الأفضلية مع دول المغاربة عبر الاتفاقيات الأولى المبرمة بين الطرفين، حيث تعتبر هذه المنطقة منطقة نفوذ اقتصادي فرنسي مند فترات من التاريخ ولا تزال حسب مجموعة من المؤشرات تنظر لها على أنها الخط الأحمر في نفوذها الدولي[3].

كما تعتبر الأهمية الجيو استراتجية للمنطقة المغاربية وروابطها القوية بمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها جزءا من العالم العربي الإسلامي من أهم الأسباب التي تدفع فرنسا لجعل المنطقة ضمن أولوياتها الأساسية، وذلك من اجل تفادي المنافسة الخارجية في المنطقة، فالقرب الجغرافي للمنطقة بالإضافة إلى أهميتها الجيوسياسية التي جعلها من بين أهم المناطق التي تحتل مكانة هامة بالنسبة لسياسة الفرنسية[4].

---

[1] محمود مروه، " الازمة الفرنسية الإيطالية تستعر تستعد زمن التنافس الاستعماري، في:
https://www.tartarabi.com/now/16315(2019-7-12) .

[2] إيف لاكوست، **مرجع سابق**،ص.115.

[3] ـــــ، فرنسا والمغرب، في:
https://www.diplomatie.gouv.fr (2019-05-20).

[4] أمين بار، منير بسكري، **مرجع سابق**، ص. 33.

في المقابل انعكست العلاقات المتوترة بين فرنسا على واقع الشراكة الاقتصادية بين البلدين(إيطاليا، فرنسا) والتي اتسمت في الغالب بضعف والمحدودية في المقابل كان تنافس ارتفاع حدة التنافس الاقتصادي بين البلدين على مناطق النفوذ خصوصا في القارة الإفريقية[1]، وعلى النقيض من ذلك اتسمت العلاقات الاقتصادية الفرنسية الإسبانية بشراكة قوية على الرغم من وجود بعض التنافسات في مجال السيطرة على طرق الاقتصادية فغي منطقة جنوب المتوسط (المغرب الأقصى) هذا ما جعلها في الأخير تتجه نحو هذه البلدان من أجل رسم سياساتها في الأخير.

الفرع الثالث: الأسباب السياسية

إن بروز الدور في منطقة غرب المتوسط وبالتحديد منطقة جنوب غرب المتوسط من أهم العوامل التي تدفع الدولة إلى السعي للتواجد في المنطقة، فمنذ أواخر الخمسينيات بدأت عملية إعادة تقييم للأهمية الجيوسياسية للمنطقة، وقد شكل استقلال تونس والمغرب عام 1952م والثورة الجزائرية 1962م بداية لنهاية العصر الاستعماري الفرنسي، وبالتالي بداية ظهور قوة أخرى تريد السيطرة على المنطقة.

من جهة أخرى تشهد العلاقات الفرنسية سياسيا بدول غرب أوربا علاقات تتراوح بين التنافسية والودية، فقد تعرضت أوربا الغربية إلى الكثير من التهديدات اللاتماثلية من الهجرة واللجوء والجريمة المنظمة والإرهاب الأمر الذي فرض عليها المزيد من التعاون والتنسيق في إطار الإتحاد الأوربي[2]

المطلب الثاني: الأبعاد والمحددات الجيوسياسية للسياسة الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط منذ2007:

تقوم السياسة الخارجية الفرنسية في علاقتها مع الدول المجاورة على جملة من العوامل التي تتحدد وفقها، ومن أبرزها نذكر:

الفرع الأول: البعد الجغرافي كمحدد للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط

يتميز هذا العامل بأهميته الكبيرة في سير وتوجه السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة جنوب غرب المتوسط على مر التاريخ، فقد كان حلقة وصل بين قارات العالم القديم (أوربا وإفريقيا

[1] شهيناز العقباوي، "ثروات القارة السمراء تحكم الصراع بين إيطاليا وفرنسا"في :
https://al- ain.com/articl/france-italyafricalIbya(12-07-2019)

[2] مصطفى صايج، "التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، (الجزائر:المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2014)، ص ص . 32-42.

واسيا)، وممرا تجاريا مهما وملتقى الحضارات والثقافات والأديان، وأيضا منطقة صراع واحتدام بين العديد من القوى، وبذلك تأثرت منطقة جنوب غرب المتوسط بالأحداث التي شهدها حوض البحر المتوسط فكان هذا العامل من أكثر العوامل الجغرافية خطرا عليها [1].

فقد كرست فرنسا سياستها المتعددة من خلال مشاريع شراكة، واتفاقيات وغيرها تهدف من خلالها للسيطرة والسعي نحو النفوذ والنمو، والتيقد تصل تطلعاتها إلى غاية الضم في هذه المنطقة، إذ تعتبرها ضمن مناطق نفوذها التي يجب المحافظة عليها ونتيجة لذلك أصبحت هذه الدول تربطها روابط جغرافية مع بعضها البعض وبالتالي مع فرنسا[2]، ولهذا من غير الممكن على السياسة الفرنسية التخلي عن توجهاتها وأولوياتها تجاه هذه المنطقة فهذا الإدراك يعتبر استمرارية للسياسة التي وضعها ديغول والتي اتبعها رؤساء الدولة الفرنسية من بعده[3].

وبخصوص الجهة الشمالية من غرب المتوسط عمدت فرنسا منذ قيام الجمهورية إلى رسم سياستها الخارجية مع هذه الدول وفقا للتقارب الجغرافي الذي يجمعها بها ، وفي هذا الصدد كانت لتوجهات الرؤساء الفرنسيين خاصة الذين ينتمون إلى حزب اليمين المتطرف بعد جغرافي إقليمي، حيث عمدوا إلى تفعيل المجموعة الأوربية التي تحوي دول أوربا الغربية على الصعيد الإقليمي في محاولة منهم لمجابهة التوسع الأمريكي في المنطقة، ومن أجل تعزيز أهمية البعد الجغرافي الذي يربط فرنسا بهذه الدول عمدت إلى إقامة العديد من المشاريع على غرار مشروع الإتحاد من أجل المتوسط [4]. ونظرا لهذا القرب الجغرافي بين دول أوربا الغربية تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات في إطار مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية من اجل النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة لهذه الدول.[5]

فقد كانت مبادرة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون اكبر مثال على ذلك إذ ترمي هذه المبادرة إلى إحياء حركية التعاون في غرب حوض المتوسط، عبر تنفيذ مشاريع عملية في مجال التنمية

---

[1] عبد القادر علي الغول، " الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوربي– الأمريكي على منطقة المغرب العربي"،**مرجع سابق**، ص. 520.

[2] عبد الحق زغدار، **إشكالية امن المتوسط في ظل العولمة الاستراتجيات الفرنسية ومواقف دول الجنوب المتوسط**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة لحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، 2009–2010)، ص. 143.

[3] بيرم، (دور فرنسا.....)، **مرجع سابق**، ص. 254.

[4] جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلومالاجتماعية**، ع.1،(الجزائر:جامعة سطيف 19 ديسمبر 2014).

[5] _____ "الدبلوماسية الفرنسية"، في https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/: **(25/04/2020)**

البشرية ، والمستدامة في المنطقة، وذلك بإجراء جولة غير مسبوقة من المشاورات مع المجتمع المدني في دول أوربا، فبعد إن كانت العلاقات الاسبانية الفرنسية على سبيل المثال علاقات توتر وشرارة بسبب الجدود والأقاليم المشتركة عمدت السياسية الفرنسية الى تحويل تلك العلاقة المتوترة إلى علاقة جد دبلوماسية يسودها الاستقرار[1].

الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي بين التبعية والشراكة:

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤثر وتتأثر بالسياسة الخارجية للدول وذلك لما يميزه من عوامل حيوية من شأنها أن تأثر على نمو الدولة، وقد اكتسب هذا العامل مكانة كبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول غرب المتوسط سواء دول الجنوب الغربي للمتوسط أو الشمال الغربي، حيث تعد من بين المناطق الجد مهمة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لسياسة فرنسا الخارجية، فمصالحها تحتم عليها الاتجاه نحو هذه المناطق[2].

وقد استطاعت فرنسا أن تبقي دول الجنوب الغربي للمتوسط ضمن فلكها الاقتصادي من خلال آليات ما تعرف" **الاستعمار الجديد**" أو الاستعمار غير المباشر الذي يعتبر بالنسبة للسياسة الفرنسية أكثر فائدة من الاستعمار القديم، إذ أصبحت هذه الدول أي دول جنوب غرب المتوسط تخضع للتبعية الاقتصادية نتيجة طبيعة هذه السياسة فتتصدر قائمة الشركاء والمستثمرين الأوائل في الدول الجنوبية من الغرب المتوسط[3]. إلى أن هذا العامل سرعان ما شهد تراجع من حيث حركة التبادلات مع بلدانها فقد شهدت الصادرات الفرنسية بالمغرب تراجعا بالنسبة 2% في عام 2017 لهذا تسعى السياسة الفرنسية للحفاظ على موقعها في تصدرها قائمة المستثمرين الأجانب في الجنوب الغربي للمتوسط، حيث بلغت حصة فرنسا 31,4% (737 مليون أورو) من مجموع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب عام 2017 والتي تتركز معظمها في القطاع الصناعي[4].

---

[1] المكان نفسه.

[2] أسامة صاحب منعم،"الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال"، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد 4، ع. 3،(العراق:مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، د.س)،ص. 230.

[3] أسامة صاحب منعم، **مرجع سابق**، ص. 230.

[4] ـــــــــ، "فرنسا والمغرب"، **مرجع سابق**.

وبهذا يظهر جليا البعد البراغماتي الجيوبوليتيكي في المنطقة وذلك في محاولة لها لربط الاقتصاد المغربي بنيويا بالاقتصاد الفرنسي وذلك في العديد من الصفقات والاتفاقيات التي عقدت بينها من اجل ازدهار مشترك، فقد أصبحت منطقة الجنوب الغربي للمتوسط شريكا تجاريا للاتحاد الأروبي، وفرنسا عن طريق معاملات تجارية مختلفة خاصة فيما يخص النفط والغاز[1].

وفي المقابل يختلف هذا المحدد بالنسبة للسياسة الفرنسية من منطقة لأخرى حيث نجدها قد توجهت طيلة الفترة الماضية إلى إقامة علاقات تكاملية تعاونية مع دول منطقة الشمال الغربي للمتوسط وذلك من اجل الرخاء والنهوض باقتصاد هذه الدول[2].

خاصة بعد الأزمة التي شهدتها المنطقة خلال سنة 2008م إذ كان لابد لهذه الدول وفرنسا إقامة علاقات تعاونية اقتصادية في إطار الاتحاد الأوروبي وذلك من اجل إنعاش اقتصاديات هده البلدان وكذلك الأمر بالنسبة لفرنسا حيث ركزت السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس السابق "ساركوزي" من منطلق أن الرخاء الاقتصادي لفرنسا يعتمد على الرخاء الاقتصادي لشركائها في الاتحاد الأوربي ومن هذا الاتحاد دول شمال غرب المتوسط[3].

فقد عملت السياسة الفرنسية على تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية في منطقة الشمال الغربي للمتوسط حيث اتفقت مع كلا من اسبانيا ودول المنطقة الغربية على بناء خط كهربائي تحت مياه خليج باسكاي في إطار تعزيز ربط الطاقة ولقد لاقت هذه السياسة قبول من طرف السياسات الخارجية لهاته الدول[4].

الفرع الثالث: المحدد التاريخي وهاجس الإرث الإستعماري

تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية منطقة غرب المتوسط وخصوصا الجهة الجنوبية منها الإرث التاريخي الذي تسعى دوما للحفاظ عليه إذ نجد أن العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرم بين هذه الدول وفرنسا يكون فيها البعد التاريخي هو البعد البارز نظرا للتاريخ الاستعماري الفرنسي الطويل في

---

[1] IsablSchafer , Tobias Koepf, Francogerman," Foreign policy cooperation towards the Maghreb-converging goals, diverging policies",(france:European Dialogue-Political thinking on Europe, N°20,2017),P. 9.

[2] Sevilaykahraman," the European Neighbourhoodpolicy : the European union's new 77 Engagement tow ards",(Turkish:**widerEuropereceptions** ,perceptions, winter2005),P20.

[3] رؤنالدو تيرسكي، جون فان اودينارن، **السياسة الخارجية الأوروبية...هل ما زالت أوروبا مهمة؟**، ترجمة طلعت شايب، (القاهرة: المركز القومي لترجمة، ط1، 2016)، ص. 31.

[4] ـــــــ،"فرنسا واسبانيا والبرتغال تعزيزات مشاريع ربط الطاقة بينها"، في:
https://www.raialyom.com(2020/04/20).

هذه الدول، فالجزائر وحدها عمرت فيها فرنسا حوالي 132 سنة مارست فيها مختلف صور الاستغلال الجشع لمقومات الدولة الجزائرية، و هي الصورة نفسها في كل من تونس والمغرب ولو بدرجات مختلفة، الأمر الذي أفضى على العلاقات الفرنسية بدول المنطقة حتى بعد نيل استقلالها مزيد من الحساسية ففي كل مرة يعاد فتح الملفات التي مازالت عالقة منذ الوجود الفرنسي في المنطقة خصوصا ما تعلق بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا في حق مواطني هذه الدول[1].

و في المقابل يعد المحدد التاريخي من أكثر المحددات التي تؤثر في مجرى سير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المنطقة الشمالية من غرب المتوسط، كونه يعد القاسم المشترك الأكبر بين هذه الدول وفرنسا، التي جمعتها بها كثرة الحروب الصليبية ضد الحضارات الأخرى، بالإضافة إلى الإرث الاستعماري المشترك لهذه الدول، والمتتبع لتاريخ العلاقات الفرنسية بدول المنطقة يجدها في الغالب علاقات ودية وصلت إلى حدّ المصاهرة بين الطبقات الحاكمة. غير أن هذا لا ينفي وجود بعض الخلافات البينية، والتي تم تجاوزها مع مرور الزمن[2]

الفرع الرابع: البعد الثقافي الحضاري وفرض الثقافة الفرنسية:

يعد هذا المحدد من أقوى الأوراق التي تلعب بها السياسة الخارجية الفرنسية إلى فرض ثقافتها من اجل التأثير، وإبراز الدور في الساحة الدولية ويعتبر العامل الثقافي الحضاري من العوامل المهمة المؤثرة والمتأثرة في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه غرب المتوسط، وفي هذا السياق أدركت فرنسا مند زمن بعيد أهمية الجانب الثقافي للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها وقد ساعدها في ترسيخ سياستها الثقافية بالمتوسط وخصوصا جنوب غرب المتوسط عوامل هيكلية عدة أبرزها الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية لمنطقة جنوب غرب المتوسط والنخب الفرانكفونية ذات الولاء القومي لفرنسا[3].

[1] بيرم،(دور فرنسا...)، **مرجع سابق**، ص ص. 255، 256.

[2] إيف لاكوست، **مرجع سابق**.ص.115

[3] مريم مولاهم،**مرجع سابق**، ص. 124.

إذ أدرك صناع القرار الفرنسيين مند فترة حكم "ساركوزي" إلى غاية ماكرون أن عامل اللغة والثقافة من بين أهم العوامل التي يمكن استغلالها تجاه دول منطقة جنوب غرب المتوسط لدى فقد توجهت بسياستها المختلفة نحو بث الثقافة والهوية الفرنسية لهذه الدول[1].

حيث سعت السياسة الخارجية الفرنسية وفق هذا العامل إلى تبني سياسات متعددة وفق هذا المجال في مناطق نفوذها، وخصوصا بعدما شهدته هذه المنطقة من ثقافات ولغات أخرى، فركزت بذلك السياسة الفرنسية على ضرورة التطلع والاهتمام بهذا الجانب وذلك عبر مجموعة من الخطابات التي تؤكد على أن البلدان المغربية ستكون قاعدة لها[2].

فهذه السياسة ذات البعد الثقافي تعتبر من أقوى السياسات تأثيرا، ويتضح ذلك جليا في تصريح قدمه أحد مسؤولي السياسة التعليمية في المستعمرات الفرنسية"أن القوة تبني الإمبراطوريات، ولكنها ليست هي التي تضمن لها الاستمرار والدوام والرؤوس تنحني أما المدافع في حين تظل القلوب تخفي نار الحقد والرغبة في الانتقام، يجب إخضاع النفوس بعد أن تم إخضاع الأبدان"[3].

وفي المقابل يختلف تأثير هذا العامل من الجهة الجنوبية إلى الجهة الشمالية، حيث تعتبر الثقافة الواحدة والحضارة الأوروبية العامل المسير والمتحكم في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب أوروبا وأوروبا أجمع، وقد تجلى هذا في السياسة الخارجية الفرنسية في تأسيس الإتحاد الأوروبي الذي يقوم على أساس هوياتي حضاري للسياسة الفرنسية تجاه دول أوروبا الغربية إذا انتهج الرؤساء الفرنسيين منذ 2007م العديد من السياسات التي تحمل بعد قومي هوياتي تجاه المنطقة من بينها **"من أجل أوروبا موحدة" " الحماية الأوروبية"** وغيرها من السياسات التي تسعى إلى حماية الهوية الأوربية[4].

---

[1] ليلى امزير، "اللغة في المغرب العربي ومزال الاستعمار مستمرا"، في:**https://www.araby.com.uk** (2019-04-15)

[2] دلال العكبلي، "ماكرون والفرانكفونية الجديدة،" في:**https://www.googl.com/amp/s/amp/s/amp.annabaa.org/arabic/reports/14690** **(22/04/2020)**

[3] ErancisManzano,Francis Manzano,sur l'implantation du Français au Maghreb Réseau des observatoires du Français contemporain en Afrique,(université de Niee Sophia Antipolis),PP .5-9.

[4] ــــــــــــ "تحالف الحضارات، تقرير الدوحة عن الهجرة"، في:

(2019-04-16)https://www.unaoe.org/repository/

من خلال هذا الفصل نستنتج مجموعة من النتائج ولعل أبرزها يظهر في ما يلي :

– تعتبر منطقة غرب المتوسط وخاصة الجزء الجنوبي منها من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم ككل وفي المنظور الفرنسي خاصة، وذلك بما تمتلكه هذه البلدان من مقومات حيوية تجعلها كورقة رابحة بالنسبة لسياسات الدول ومن بين هذه الدول السياسة الفرنسية.

– يرجع الإهتمام الفرنسي بمنطقة غرب المتوسط للعديد من الأسباب منها ما هو تاريخي ومنها ما هو سياسي، وكذلك ما هو براغماتي مصلحي، حيث قامت السياسة الخارجية الفرنسية منذ 2007 على عدة عوامل ومحددات ذات أبعاد جيوسياسية مختلفة.

– يعتبر العامل الجغرافي من أهم العوامل التي تحكمت في النظرة الجيوسياسية لصناع القرار الفرنسيين تجاه المنطقة فبحكم هذا العامل جعلها تتبع وتخطو مجموعة من السياسات التي تضمن لها البقاء في هذه المنطقة.

الفصل الثالث

تتفرد السياسية الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط مقارنة بسياستها تجاه المناطق الأخرى بمزيد من الخصوصية، نظرا لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية كبرى جعلتها في سلم أولويات السياسية الخارجية الفرنسية، هذه الأخيرة، وفي إطار قربها الجغرافي من منطقة غرب المتوسط كانت ولا تزال شديدة الحرص على الاستفادة قدر الإمكان من هذه الأهمية التي تتمتع بها المنطقة، غير أنها كانت تواجه مجموعة من التحديات والعراقيل التي تفرضها البيئة الإقليمية للمنطقة، ولضمان مواجهة هذه التحديات رسمت مجموعة من الإستراتيجيات المتعددة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في خضم المبحث الأول، في حين سنتناول في المبحث الثاني جملة التداعيات المترتبة عن انتهاج هذه الاستراتيجيات تجاه المنطقة وآفاقها المستقبلية.

المبحث الأول: قضايا السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط: دراسة في التحديات والاستراتيجيات:

ترتبط توجهات السياسية الخارجية الفرنسية في منطقة غرب المتوسط خصوصا الجهة الجنوبية منها بطبيعة القضايا تعدد القضايا منها الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والمتغيرات الجيوسياسية.

المطلب الأول: التصور الأمني الفرنسي في ظل التحديات المواجهة في المنطقة:

رغم أن منطقة غرب المتوسط من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم إلى أن إيجاد نظام أمني للمنطقة سيظل هدفا مرتبطا بالتحولات الحاصلة في المنطقة.

الفرع الأول: التحديات الجيوسياسية للسياسة الفرنسية في منطقة غرب المتوسط

شهدت منطقة غرب المتوسط خلال العقود الأخيرة حركة نشطة تتم بصورة عمودية من الجنوب باتجاها لشمال من التهديدات اللاتماثلية، والتهديدات الجيوسياسية الأخرى ذات البعد الأمني، إذ أصبحت بعض الدول كفرنسا وإيطاليا وجهة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من مختلف بلدان عالم الجنوب والخريطة أدناه تبين حركة الهجرة في المنطقة.

الخريطة رقم (5): توضح طرق المهاجرين نحو الشمال.

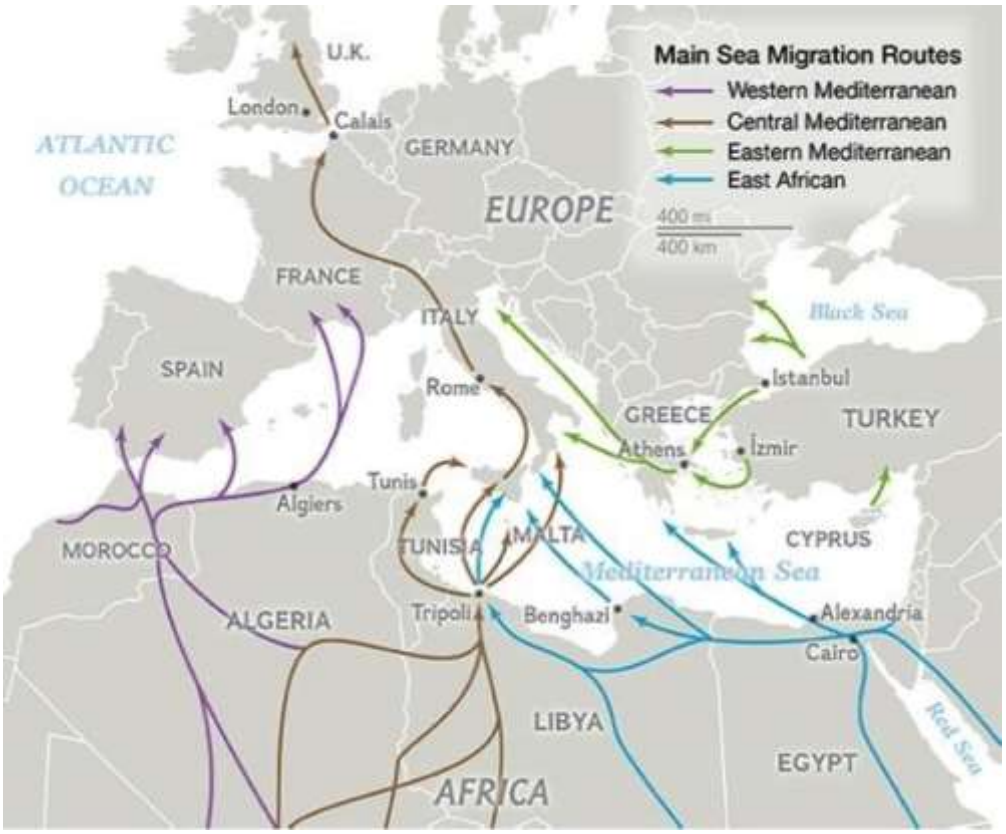

المصدر: https://media.ifrc.org/global-review-on-migration/ar،**(2020/04/20)**.

تبين الخريطة أعلاه وجهة تدفق المهاجرين في العالم، حيث توضح الحركة العمودية من الجنوب نحو الشمال، باتجاه دول أوربا وخاصة فرنسا. إذ أوضح تقرير المنظمة العالمية لحقوق الإنسان لعام 2007م، أن إحصائيات الأمن الإيطالية سجلت خلال عام 2007م أكثر من 1419 مهاجر غير شرعي[1].وقد شكلت هذه الظاهرة مجموعة من الانعكاسات على الأمن القومي للدول المستقبلة، ذلك بما صاحبته من تهديدات أخرى ناجمة عنها، كظاهرة الإرهاب التي تعتبرها العديد من الدول مصاحبة للمهاجرين الشرعيين القدامى، فشهدت هذه الدول في الفترات الأخيرة العديد من الهجمات،والتي تزامنت مع أعداد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى أوربا[2].

[1] محمود محمود السيد،" الهجرة الغير الشرعية"، **مجلة المتمدن**،ع .22،3554-11- 2011، في: www.ahezqr.org/debat/show.art.asp?aid=28(**2019-06-10**)

[2] رولان مرعب، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا، وأبعادها،" **مجلة الجيش**، ع.98، تشرين الأول 2016، في: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content **(2019-06-10)**.

وكمثال على ذلك نجد فرنسا من أكبر الدول الأوروبية تضررا من هذه الظاهرة،نتيجة لتعرض عاصمتها للعديد من الهجمات الإرهابية في عام 2015، أدت إلى المساس بأمن المنطقة، مما أثر سلبا على الدولة.إضافة إلى ذلك نجد العديد من دول أوربا الغربية قد عانت من هذه الظاهرة التي تعود جذورها إلى تنظيم القاعدة المعروف "بداعش". كما صاحبتها العديد من التهديدات الأخرى على غرار الجريمة المنظمة، والتي استدعت ضرورة وجود تنسيق بين فرنسا ودول غرب المتوسط لمواجهتها.[1]

شكلت منطقة غرب المتوسط في الآونة الأخيرة مركز استقطاب لمثل هذه الجماعات الإرهابية، نظرا لما تزخر به من أهمية جيوسياسية، اقتصادية، والعسكرية. وفي أواخر أكتوبر 2014م تم اكتشاف ما أطلق عليه "**بخريطة الخلافة**"[2] كما تبينه الخريطة رقم (6).

[1] رولان مرعب، **مرجع سابق**.

[2] مصطفى صايج ،"التحديات الأمنية والإستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، في:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/15811.(2019-06-10)

الخريطة رقم(6): دولة الخلافة في تصورات تنظيم داعش.

المصدر: مصطفى صايج، "التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"

تبين هذه الخريطة أن مجموعة من الدول في تصور سيطرة التنظيم الإرهابي داعش "من بين هذه الدول دول غرب المتوسط (المغرب العربي، وغرب اروبا) وهذا ما أدى إلى لجوء أغلب دول المنطقة إلى سياسيات مختلفة من أجل تفادي هذا التصور.

بالإضافة إلى ذلك نجد هذه المنظمة تتحالف مع منظمات أخرى غير شرعية والتي تنضوي تحت مسمى الجريمة المنظمة، وذلك لدوافع، وأهداف برغماتية، ومن الأمثلة الحية على التحالفات القائمة بين هذه الجماعات منطقة جنوب غرب المتوسط، هذه الأخيرة تنشط في تهريب المخدرات، والاتجار بها، وهذا راجع للخصائص الجغرافية للمنطقة تجعل هذه المنظمات تتحرك نحوها[1].

كما أثارت الحركات الانفصالية التي برزت شمال غرب المتوسط، قلق صناع القرار الفرنسيين على أن ينتقل هذا الوضع إلى الأقاليم الأخرى خصوصا وأن هذه المنطقة تتمتع بحركة انتقالية، وديناميكية متغيرة. فقد ظهرت فيما بعد العديد من الأقاليم الأخرى التي تطالب بالانفصال وهو ما أثبت المخاوف الفرنسية، حيث ظهر إقليم الباسك، الذي يقع بين الحدود الفرنسية الإسبانية، إذ يعد هذا

[1] عبد القادر دندن،"خطر التحالف بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات شمال إفريقيا"، **مجلة سياسات عربية**،ع.8، نيسان أبريل 2014.

الإقليم من أهم المناطق الجيوسياسية نظرا لجغرافية المنطقة وأهميتها الجيواقتصادية، وقد صنفت هذه المنطقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي كمنظمة إرهابية مسؤولية عن مقتل 829 شخص خلال 40 عام من العنف[1].

هذا بالإضافة إلى العديد من الحركات الانفصالية الأخرى التي أصبحت تهدد أمن فرنسا ودول الأوربية الأخرى، هذا ما جعل السياسية الخارجية الفرنسية تتجه لإتباع إستراتيجيات أمنية محاولة منها القضاء على هذا الخطر الذي يصنف ضمن الأعمال الإرهابية.

الفرع الثاني: التنسيق الأمني كإستراتيجية أمنية في المنطقة

ووجهت التهديدات اللاتماثلية العديد من الاستراتيجيات من قبل السياسة الفرنسية بالاشتراك مع العديد من دول المنطقة، حيث تخضع على سبيل المثال ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى تشريعات قانونية، أكثر تقيدا ومضمونا أكثر تحفيز من خلال اعتبارات السياسة الداخلية، وكذلك من خلال اعتبارات جيوسياسية إقليمية، ودولية في البحر المتوسط، ولاسيما في الجزء الغربي؛ حيث يتم وضع إجراءات من أجل السيطرة على هذا التهديد والتحكم فيه تحت مبررات " الأمن القومي"[2].

وفي هذا السياق تم وضع وزارة لم تعهدها فرنسا من قبل فما يخص الهجرة التي تعتبر أصل التهديدات اللاتماثلية الأخرى؛ إذ دخلت في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع المنطقة المتوسطية وخاصة دول أوربا الغربية كونها تعد من أكثر الدول مستقطبة لهذه الظاهرة. فمن بين أهم الإستراتيجيات التي اتبعتها فرنسا لتفادي هذه الظاهرة ميثاق الهجرة السرية للبلدان، وفي هذا المجال صرح الرئيس السابق "نيكولاس ساركوزي" في إطار خطاب له ببروكسل " أن أوربا لديها اليوم إستراتيجية حقيقية"[3].

---

[1] محمد خالد، "الحركات الانفصالية تدر مرحلة جديدة من رسم الخريطة"، في:
https://www.abayan.ae/one-world/oreseas/2017-06-01-306195 ،(14، 06، 2019)

[2] Hocine Zeghbib, "Normativité juridique et géopolitique de migrations en Méditerrané" ,de :**http://journals,openedition,org/meditern (2019-06-11).**

[3] أحمد طبيعة،محمد نذير وسالم،حجاج مليكة،" الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجية المواجهة واليات الحماية، "**مجلة دفاتر السياسية والقانونية**،ع.15، (الجزائر: جامعة ورقلة، 2016)، ص. 45.

ويتضمن هذا المشروع مبادئ توجيه من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة وكافة ما يترتب عنها من مخاطر لا تماثلية، وذلك من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى "**البطاقات الزرقاء**" وهي وثيقة تحدد فترة الإقامة في أراضي الإتحاد الأوربي، كما دعا أيضا دول جنوب غرب المتوسط إلى ضرورة التنسيق والتشاور لإيجاد السبل في إطار مشترك لمكافحة الإرهاب وكافة أنواع التهديدات الاتماثلية في المنطقة[1].

وقد جسد مشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي جاء به "ساركوزي" عام 2008م والذي يعتبر بالنسبة للبعض امتداد لمسار برشلونة الذي تأسس عام1995م، علاقات التعاون القضائي في مجال مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتعمل أيضا من خلاله على مستوى غرب الأوربي من أجل تعزيز الأدوات التي يملكها الاتحاد الأوربي في مجال مكافحة الإرهاب[2].

غير أن هذه الهندسة الإستراتيجية لفضاء غرب المتوسط والتي تتسم بالتصدعات الأمنية لا تعني فصل الانشغالات المشتركة، فالتصدعات الأمنية ميزتها الأساسية أنها منخفضة الحدة، لأن التهديدات الأمنية العمودية ذات طابع لا تماثلي، تتمركز كلها في الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط[3].

المطلب الثاني: التراجع الاقتصادي الفرنسي وإستراتيجية المواجهة:

الفرع الأول: تراجع نمو الاقتصاد:

شهدت فرنسا مرحلة تحول من دولة تمتلك اقتصاد يتميز باتساع ملكية الدولة وازدياد تداخلها إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق؛ ولقد كانت الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم من* بدايات عام 2008مأثر بارز على اقتصاد منطقة اليورو[4].

---

[1] عربي بومدين، " التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي دراسة في التصور الأمني الأوربي الأمريكي"،(الاردن: مركز الدراسات الشرق الاوسط،**مجلة دراسة شرق أوسطية**،ع.75، ربيع 2016)، ص. 75.

[2] محمد سمير عياد، " الاتحاد من أجل المتوسط"،(د.ب، د.د،**مجلة الاتحاد من أجل المتوسط**،ع.6)، ص. 136.

[3] سمير البح،"المركب الأمني في غرب المتوسط مأسسة الحدود الاتحاد الأوربي وحوكمت التهديدات الأمنية"،(الجزائر: د.ن،**مجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.العاشر 10، جانفي 2017)، ص.152.

[4] أحمد الميداوي،" فرنسا تتجه نحو ركود اقتصادي غير مسبوق"، في:

https://www.maghress.com.(2019-06-14)

إذ أظهرت التقارير الرسمية أن منطقة اليورو انزلقت إلى الركود بمعناه المتعارف عليه بعد انكماش اقتصادها للفصل الثاني على التوالي خلال الربع الثاني من عام 2007 حيث شهد إجمالي الناتج المحلي لفرنسا سقوط ملفت بنسبة 1,2 في المائة، والربع الرابع من سنة 2008م مسجلا أكبر نسبة سقوط في 34 عاما فيما يتجاوز هذا الناتج نسبة 0,7 %حيث تشير كافة التوقعات إلى أن الاقتصاد الفرنسي انكمش بنسبة 1,1% في الربع الأخير، بينما انكمش اقتصاد الدول التي تستخدم العملة الأوروبية الموحدة، وعددها 15 دولة بنسبة 0,2%[1].

نتيجة هذه الظروف التي تعيشها فرنسا تراجعت مكانتها دوليا، حيث تراجعت إلى مرتبة سادس قوة عالمية سنة 2016م بعد ما كانت الرابعة والخامسة، منذ بداية التسعينات، وذلك بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، ألمانيا، بريطانيا.

ويؤكد الاقتصاديون أن "أمام الحكومة المقبلة جملة تحديات اقتصادية أبرزها معالجة البطالة، وزيادة تنافسية الشركات ومعالجة العجز التجاري، ولجو نمو الدين لعام"[2]، وقد لوحظ على اقتصاد فرنسا بأنه اقتصاد بطيء النمو، إذ لم يبلغ سوى1,1 إلى 1,2% عام 2016، إذ تأثر هذا الأخير بتباطؤ إنتاج السلع والخدمات، وشبه استقرار للاستهلاك، وتراجع القدرة الشرائية للأفراد بشكل متواصل مند أزمة 2008 كما يتأثر نمو سياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة منذ 8 سنوات للخروج من الأزمة المالية العالمية، والمنحى يبين ذلك[3].

---

[1] أحمد الميداوي، **مرجع سابق**.

[2] منير مطلق،"الرئيس الفرنسي الجديد أمام إعادة التنافسية إلى الاقتصاد، الشرق الأوسط"، في:
//m.aawsat.com/home/articl/92061:https.**(2019-06-14)**,

[3] Hannah Murphy and valentunaRomei,"theeconomythatfrance'snestpresidentwillinherit March",de :**https://www.ft.com** ، **(2019-04-19).**

شكل رقم (7): منحنى بياني يبن نمو الاقتصاد الفرنسي في الفترة الممتدة مابين من 2007-2018.

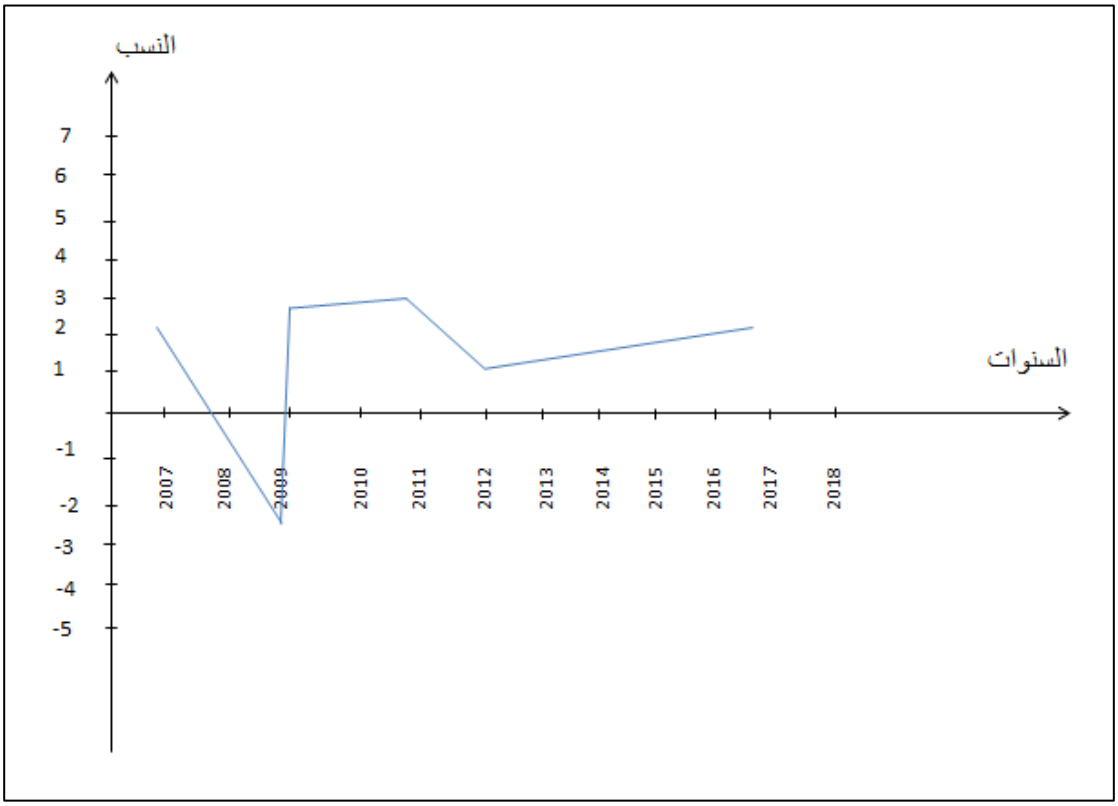

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على المعلومات الواردة في:(أحمد الميداوي ، مرجع سابق و بريم فاطمة، دور السياسية الخارجية الفرنسية الفرنسية في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص336).

يشير هذا المنحنى إلى نسب نمو الاقتصاد الفرنسي خلال السنوات الماضية إلى غاية عام 2018م، حيث بلغت نسبة نموه سنة 2007م على مايقارب2% لتشهد بعدها هبوط حاد إلى نسبة 2,2-%. وقد بلغت نسبة نموه في السنوات التي تلت من 2010م إلى غاية 2011م زيادة تبلغ أقل من3%لتكمل مسارها على نفس الوتيرة، وهو ما يلاحظ بأن الاقتصاد الأوربي عامة والاقتصاد الفرنسي خاصة يشهد تنامي بطيء، وهذا ما أدى إلى الضعف الاقتصادي للمنطقة.إلى جانب هذا التدبدب تعاني فرنسا مع دول أوربا من التبعية الطاقوية (نقص مواد الطبيعية والطاقوية) وعليه قامت السياسة الفرنسية مع مجموعة من الدول الأوربية الأخرى إلى إتباع مجموعة من السياسات التي قد تنعش اقتصادها المتدبدب[1].

[1]فاطمة بريم،(دور فرنسا)، مرجع سابق،ص، 336.

فقد لجأت إلى تجديد العلاقات الدبلوماسية مع دول المغرب العربي، ففي سياق هذه السياسة عقدت اللجنة البرلمانية المشتركة الكبرى بين فرنسا والجزائر[1].

كما عمدت على المستوى الداخلي إلى تحسين الوضع الداخلي وذلك بفتحها العديد من الاستثمارات الجديدة إذ تنتشر فيها أكثر من ألف منشأ ذات رؤوس أموال أجنبية، فتوظف بذلك11% من إجمالي عدد الموظفين في فرنسا، وتمثل هذه المنشاة21% من النفقات الداخلية على البحث والتطوير؛ فبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام2017 تحتل فرنسا المرتبة العاشرة عالميا.[2]

ثانيا: التنافس الاقتصادي الدولي في المنطقة:

1-التنافس الأمريكي الفرنسي (جنوب غرب المتوسط):

شكلت منطقة البحر الأبيض المتوسط خصوصا الجزء الجنوبي منها منطقة تنافس وتجاذب كبيرين بين دول الجماعة الاقتصادية بقيادة فرنسا من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، حيث أنتطور العملية التكاملية الأوربية خلال العقد الأخير، قد أثار انزعاج وتخوف الولايات المتحدة الأمريكية التي تنظر له على أنه تصاعد للنفوذ الإقليمي الأوربي على حساب التواجد الأمريكي في أوربا وخارجها[3].

حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط،والتي تشرف عليه المنطقة الجنوبية، بواجهة بحرية طويلة، ومتحكمة في بوابته الغربية من خلال مضيق جبل طارق، منطقة جيو سياسية هامة مما دفعها لأن ترتبط بعلاقات جيدة مع ولايات الشمال الإفريقي آنذاك لأنها

---

[1] _____" العلاقات الدبلوماسية من أجل إنعاش الشراكة الفرنسية الجزائرية"، في:
(2020-04-05)https://dz.ambafrance.org/

[2] _____" ريادة الأعمال والاستثمارات في فرنسا"، في:
(2020-04-05)https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/venir-en-france/

[3] عبد الوهاب بن خليف، **جيوسياسة العلاقات الدولية: المتغيرات القواعد والأدوات**،(المحمدية: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص. 149.

تدرك جيدا مدى أهميتها في المنطقة وبذلك أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الاتفاقيات بما يضمن لها مرور سفنها نظرا لما تدفعه من مبالغ مالية[1].

إذ واصلت الولايات المتحدة جاهدة في الحاضر لإعادة الثقة مع حليف أساسي على الصعيد الاقتصادي فطرحت مشروع متمثل في مبادرة "**ايزنستات** "الأمريكية وهو بذلك يجابه مشروع الشراكة الأوربية–المتوسطية الأوربي الذي تقوده بالدرجة الأولى فرنسا التي وضعته في السابق والذي يعتبر من مشاريعها القديمة في المنطقة، حيث يقوم المشروع الأمريكي على ضرورة عدم حرية التجارة، وترقية الخوصصة من أجل إحداث قفزة نوعية في مجال التنمية في هذه المنطقة[2].

هنا على الطالبة الاستشهاد بأرقام وإحصائيات تبرز الفروقات بين التواجد الفرنسي والأمريكي في الجانب الاقتصادي:الاستثمار التبادل الشراكة ....

2- ظهور الصين كفاعل جديد في منطقة النفوذ الفرنسي:

بالإضافة إلى فرنسا هناك فاعلين دوليين آخرين لهم دور ومكانة هامة في المنطقة للمتوسط وخصوصا الجهة الجنوبية التي تمثل واجهة استثمارية وفقا لمنظورها الجيوسياسي تجاه المنطقة منذ 2012م، وعليه نجد الاستثمار الصيني يتحل المرتبة الأولى كواجهة افريقية، تليها الجزائر في المرتبة الثانية كواجهة على بلدان أخرى كالمغرب وتونس، وهذا بهدف تامين موقع استراتيجي هام في منطقة البحر المتوسط، لذا نجد الشركات الصينية قد قدمت نفسها إلى منطقة جنوب غرب المتوسط ليس فقط كمصدر حيوي للاستثمار ولكن أيضا كشريك تجاري مهم، مقدمة في ذلك العديد من الاستراتيجيات والمشاريع في دول المنطقة من بينها المغرب، هذه الأخيرة تبنت مشروع أطلق عليه "**شراكة رابح رابح**"، وهي إستراتجية تهدف إلى تنمية المصالح الصينية في المنطقة تحتل إطار المصلحة الجماعية[3]

[1] عبد القادر علي الغول، **مرجع سابق**، ص ص. 528، 529.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص. 196.

[3] Katarina kobylinsbei ,"china ‘s presence in north Africa" de:
http://awin-winRelationship,at/theleadingGerge,denothafricapost.com**(2019-5-30)**.

أدى هذا التوغل إلى إثارة المخاوف الأمريكية والفرنسية من خطر التوغل في المنطقة وبالتالي ظهورها كمنافس قوي بالنسبة لكلا من واشنطن وفرنسا[1].

كما عملت فرنسا كذلك على ربط اقتصاديات الدول المغاربية بفرنسا مباشرة وذلك من خلال إستراتجية تعزيز الشراكة في جميع المجالات والعمل على مشاريع مشتركة أخرى في قطاعات الصناعة والطاقة[2].

فوفقا لاتفاقية فينا لعام1961م بشأن صلاحيات السفراء فان تعزيز العلاقات لاسيما الاقتصادية هو أحد استراتجيات الدبلوماسية في الواقع المعاش الحالي[3].والتي تنتهي إلى إستراتجية أخرى مفادها تكريس التبعية المالية لدول جنوب غرب المتوسط من أجل تعزيز قيمة اليورو في أسواق الصرف وتحقيق التكافؤ مع الدولار، فكلما كانت حصة البلد في التجارة الدولية أكبر في سوق يكون الطلب على عملته أكثر وبذلك تكون مألوفة أكثر في السوق الدولية، وهذا ما يلاحظ على الإستراتجيات الفرنسية في المنطقة من خلال تكثيف العلاقات التجارية بينهما[4].

وقد نجحت نوعا ما في ذلك إذأن دول المنطقة المغاربية وبالرغم من وجود العديد من العملات المنافسة في المنطقة إلى أنها تميل إلى عملة **"اليورو"** كعملة لتبادلاتها التجارية وبالتالي وكما سبق الذكر إبراز الدور الفرنسي في المنطقة واستعادة مكانتها في المنطقة على وجه خاص وفي العالم بوجه عام[5].

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**،ص. 202.

[2] Algeria Economic diplomacy, visit by bourentEabius(May12,2015) ,de: **https://www.Diflomatie.Gour.Fr/en/country.Files/algria/events (2019-05-03).**

[3] "Prmotingbilateral relations"de **:** **https://www.diplomtie.gouv.fr/en/the-minstry-an-its-network/missions-and-structure/what-diplomats-do/external-activities/article/promoting-bilateral-relatios(2019-5-3).**

[4] عابد شريط، اثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**،ع. 38، ربيع2007 ،ص. 49.

[5] عابد شريط، **مرجع سابق**، ص. 54.

الفرع الثاني: الإستراتجية الفرنسية الاقتصادية تجاه منطقة غرب المتوسط:

لقد ظلت المنطقة المتوسطية وبالتحديد الجزء الجنوبي الغربي منها مركز نفوذ فرنسي كبير ومهم خصوصا بعد مواجهتها لجملة من التحديات التي مست باقتصادها، والذي أدى بها إلى التراجع من ناحية الدور العالمين جهة، وقوة التأثير على المنطقة جنوب غرب المتوسط وظهور منافسين جدد فيها يزاحمون نفوذها في المنطقة من جهة أخرى، حيث سعت فرنسا من خلال هذه التحديات إلى تبني استراتجيات كبرى من أجل إنعاش والنهوض باقتصادها من جديد، إذ تحتل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أحد المحاور السياسية الدولية إلى جانب الدبلوماسية متعددة الأطراف مركزا هاما في إدارة السياسة الاقتصادية في الخارج على تجنيد كل هياكلها الإدارية، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد والمالية، وحتى رئاسة الجمهورية وذلك لكسب أسواق تجارية واستثمارية في الخارج[1].

إذ تعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تحمسا واهتماما بالمنطقة المتوسطية وخاصة الجزء الجنوبي الغربي منها بحكم الإرث التاريخي الاستعماري، وكذلك القرب الجغرافي والموقع الجيو-استراتجي الذي تزخر به هذه المنطقة، فقد سعت جاهدة من أجل إقناع الدول الأوربية وبخاصة الجزء الغربي منها ذلك من منطلق العلاقات التاريخية بالمنطقة، بضرورة بناء علاقات حوار سياسي اقتصادي مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط من منطلق أنها تمثل عمقا استراتجيا لدول الاتحاد الأوربي من الجهة الجنوبية، لاسيما الدول المغاربية منها، هذا ما جعلها في الأخير تتبنى إستراتجية جد مهمة من خلال مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية، وهو مشروع أوربي يهدف إلى الاستغلال الاقتصادي للمنطقة الجنوبية الفرنسية، فهذا المشروع لم يهدف فقط في الحقيقة إلى الإنعاش الاقتصادي لفرنسا ودول اروبا بل يهدف كذلك لمواجهة مشاريع أخرى لدول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين خصوصا بعدما أصبحوا فاعلين جدد في المنطقة[2].

[1] فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.145.

[2] عبد الوهاب بن خليفة، **مرجع سابق**،ص ص. 196، 197.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الثقافية بين الثنائية السوسيوثقافية وتحدي نشر اللغة الفرنسية:

تسعى السياسية الخارجية الفرنسية في منطقة غرب المتوسط إلى تنفيذ إستراتيجياتها الثقافية خصوصا بعد ما شهد ته هذه السياسية من تحديات سوسيوثقافية، في إطار نشر اللغة الفرنسية وما يترتب عنها من صعوبات وتحديات أخرى.

الفرع الأول: الهجرة واللجوء كتهديد ثقافي لدول المنطقة:

تشكل الهجرة بأطيافها المختلفة سواء أن كانت شرعية أو غير شرعية،أو كانت نتيجة للجوء السياسي تهديدا ثقافيا للدول المستقبلة، فالمهاجر في أبسط صوره، هو شخص ينتقل من مكان كان يعيش فيه يتميز بثقافة وحضارة مختلفة إلى مكان أخر ليعيش فيه من جديد، وفي هذا الصدد أحصت المنظمة الدولية للهجرة أن ما يزيد عن 232 مليون شخص سنويا يهاجر في العالم ككل، والتي احتلت فيها الدول الأوربية، وفي مقدمتها فرنسا الصدارة في استقبالها للعدد الأكبر من هؤلاء المهاجرين[1].

هذا وقد شهدت منطقة غرب المتوسط في جزئها الشمالي خلال الفترات الأخيرة موجات هائلة من المهاجرين، واللاجئين السياسيين والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا للهوية الوطنية، والحضارية لها، فتنقل الهويات المختلفة من شأنها أن تهدد ثقافة هذه البلدان، وذلك من منطلق أن هؤلاء الهاجرون يحملون ثقافات وعادات مختلفة عن عادات وثقافات البلدان أوربا الغربية فالتنوع بين هذه العادات في المنطقة من شأنه أن يهدد عادات وثقافات هذه البلدان[2].

إذ تعتبر الهجرة بالنسبة للسياسية الفرنسية كونها من أكثر الدول المستقبلة لها في المنطقة من القضايا الأخطر على الأمن القومي الفرنسي وتهديد للهوية الأوربية والوطنية في نفس الوقت فموضوع الهوية مسالة تطرح ارتباط الجماعة البشرية بالتاريخ والمواقع الجغرافية بل وبأصولها الإثنية وبثقافتها

---

[1] وفاء بوراس،"الإستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط"،**مجلةالجزائر للأمن والتنمية**، ع. 13، جويلية 2018، ص. 242.

[2] ـــــــــ، "أوربا وفقدان ذاكرة الجوء" ، في:

https://www.aljazeera.net(2019-06-14).

وعادتها، إذ لا يتعلق موضوع هوية الجماعات ببعد واحد من أبعاد وجودها التاريخي،وإنما بمجموع أبعادها، وامتداداتها المادية، والروحية[1].

وفي رأي صانع القرار الفرنسي شأنه بذلك كشأن صناع القرار الأوربيين والمواطنين الأصلين بصفة عامة أن المهاجر هو حامل لمضامين ثقافية ولنمط من العادات، والتقاليد التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنسجم مع الثقافة الأوروبية إلى أنه وعلى المدى الطويل قد تنصهر هذه الثقافة في المجتمعات الأوربية عامة، وفرنسا خاصة ذلك من خلال عدد المواليد التي من شانها أن تزيد في عدد المسلمون في المنطقة، وبتالي تهديد لدين المسيحي، والهوية الوطنية بصفة عامة[2].

الفرع الثاني: التغلغل الثقافي الصيني الأمريكي في منطقة غرب المتوسط

تعد منطقة جنوب غرب المتوسط من أكثر المناطق التي تشهد تنافس دوليا في مجالات عدة ففي المجال الثقافي يبرز هذا التنافس بشكل اكبر بين عديد القوى الدولية على غرار الصين أمريكا ... إلى جانب فرنسا ولأن اللغة تعد إحدى الركائز الأساسية في بناء ونشر ثقافة الدول عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير الثقافة الأمريكية في المنطقة من خلال الترويج بلغتها بين بلدان المنطقة، في محاولة منها لكسر هيمنة انتشار اللغة الفرنسية وفي هذا الصدد عززت أمريكا تواجدها في المنطقة من خلال إنشائها للعديد من المعاهد اللغوية الخاصة بتدريس اللغة الإنجليزية بين بلدان المنطقة، فوحدها المغرب تستقطب العديد من هذه المعاهد، حيث بلغ عدد متعلمي الإنجليزية 5000 ألاف متعلم، كما تستقبل هذه المعاهد ما يزيد عن 4000 طلب تسجيل سنويا[3].

بالإضافة إلى إبرامها للعديد من الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بإرسال بعثات علمية إليها للإشراف على تأثيرهم ، هذا وسعت أمريكا إلى العمل على نشر عادات وتقاليد المجتمع الأمريكي بين دول المنطقة في إطار برنامجها الطموح لنشر القيم والثقافة الأمريكية في كافة أنحاء العالم، وفي

---

[1] يوسف كريم ،"المهاجرون المسلمون في أوربا بين قضايا الهوية والإرهاب"، **مجلة العلوم السياسية**، المركز الديمقراطي العربي ، ع.الثالث ، حيزران لسنة 2017،في: https://www.democraticac.de/?p=46765 **(2019-06-12).**

[2] **مرجع نفسه.**

[3] ـــــــ، "الإنجليزية في المغرب... إقبال متزايد ومنافسة شرسة بين السان الأمريكي والبريطاني"، في: **(2019-06-12).**https://m.alyaoum24.com/1236932.html

المقابل تسعى الصين هي الأخرى إلى نشر ثقافتها الممثلة الحضارة الكونفوشوسية في عموم المنطقة في محاولة منها للحصول على مزيد من القوة والتأثير في النظام الدولي تكملة لتفوقها الاقتصادي، غير أن الاهتمام الصيني في نشر ثقافتها ليس فقط في المنطقة غرب المتوسط وإنما في عموم العالم ككل لا يزال محدود الفعالية[1].

وعلى العموم يشكل التنافس الصيني الأمريكي على نشر ثقافتهما في منطقة جنوب غرب المتوسط من بين أكبر التحديات التي تواجهها السياسية الخارجية الفرنسية في الوقت الحالي.

الفرع الثالث: الإستراتيجية الثقافية الفرنسية: بين الصمود والاستمرار:

لطالما سعت فرنسا في سياستها الخارجية إلى نشر وتصدير ثقافتها إلى مختلف إرجاء العالم لتشكل منطقة جنوب غرب المتوسط موطئ القدم الأكثر أهمية في نشر ثقافتها في ظل الإرث التاريخي الذي يجمعها بها غير أنه وفي ظل التحديات سالفة الذكر والمتمثلة في بروز التنافس الصيني الأمريكي في المنطقة[2]، إلى جانب التبعات التي تخلفها ظاهرتي الهجرة واللجوء على الوجود الثقافي الفرنسي في المنطقة برزت معالم تراجع التأثير الثقافي الفرنسي على دول المنطقة، وفي ظل هذه التحديات سعت فرنسا جاهدة إلى إتباع مجموعة من الاستراتيجيات فمن أجل الوقوف أمام التطلعات الصينية الأمريكية لنشر ثقافتها في المنطقة لجأت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والآليات من قبل توسيع عضوية المنظمة الفرانكفونية لضم مزيد من الدول على غرار سعيها الحثيث لضم الجزائر، لما تشكله هذه الأخيرة من أهمية في مدركات السياسية الخارجية الفرنسية بالإضافة إلى منحهم مزيد من التسهيلات بخصوص البعثات العلمية القادمة إليها ناهيك عن فتحها للمزيد من معاهد تعليم اللغة الفرنسية في بلدان المنطقة خصوصا الجنوبية منها بالإضافة إلى سعيها الدائم للترويج لمختلف العادات والتقاليد الفرنسية التي ترى فيها أنها تقاليد عالمية[2].

---

[1] عبد الحكيم سليمان وادي، "الصين والأمن القومي العربي"، في: **https://pulpit.alwatanvoice.com/articles (2019-05-31).**

[2] محمد نجيب السعد، "أوربا الغربية بين التعددية الثقافية والاندماج الاجتماعي للأقليات وقضية الهوية في أوربا الغربية"في: **https://www.alwatan.com/details . (2019-05-16) /**

[2] محمد محمد داود، اللغة والسياسية في العالم ما بعد 11،(القاهرة: دار غريب لطباعة والنشر، د.ط، 2003)، ص ص 45، 46.

وبخصوص تحدي الهجرة واللجوء والتي ترى فيها فرنسا تهديدا مباشرا لوحدة وتماسك اجتمع الفرنسي بحجة مساهمتها في إدخال عادة وتقاليد منافية لثقافة المجتمع الفرنسي، وتجنب لهذه التداعيات السلبية حرصت فرنسا على اتخاذ مجموعة من التدابير من شأنها امتصاص المخاطر التي قد تنجر عن تنجر عن تواجدهم هناك لجأت إلى إصدار البطاقة الزرقاء التي تمنح من خلالها إلى هؤلاء مزيد من التسهيلات المتعلقة بإقامة، وفي المقابل تعمل بالتنسيق مع دول المنطقة للحد من خطورة تدفق المهاجرين إليها بإبرامها عديد الاتفاقيات التي من شانها التقليل من خطورتها[1].

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية بين تداعيات الحاضر وأفاق المستقبل:

إن مستقبل أي سياسة خارجية لدولة معينة يتوقف على مدى نجاعة الاستراتيجيات المتبعة وكذا الوسائل المتوفرة والى الرؤية الثاقبة لصناع قرارها للمستقبل .

المطلب الأول: انعكاسات السياسة الفرنسية على دول غرب المتوسط وسبل مواجهتها:

تعددت انعكاسات السياسة الخارجية الفرنسية على دول غرب المنطقة خصوصا المنطقة الجنوبية، وذلك باعتبار دول أوروبا الغربية من دول الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي استغلته السياسة الخارجية الفرنسية في تحقيق مصالحها وأهدافها المختلفة كونها اعتمدت الغطاء الأوروبي أكثر من الغطاء الفردي.

الفرع الأول: انعكاسات السياسة الخارجية الفرنسية على بلدان منطقة (غرب المتوسط):

من خلال الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة يمكن القول بأن المنظور الفرنسي الجيوسياسي منظور توسعي تطوري إمبريالي، وبالرغم من سعيها الدائم في محاولة لإخفاء طابعها الإمبريالي إلا أنها تميل وفق سياساتها وإستراتيجيتها نحو منطقة غرب المتوسط ووفقا لأبعاد تاريخية إلى تحقيق مصالحها التوسعية من أجل زيادة قوتها بالسيطرة عليها عن طريق تفادي مشاكل المنطقة السياسية (الإرهاب، الهجرة،..الخ)[2]. واستغلال مزاياها الاقتصادية وكذلك فرض هيمنتها الثقافية على حساب اللغة والثقافة العربية والدين الإسلامي، والذي يعد الهدف الأساسي للسياسة الفرنسية الجديدة، وذلك

[1] أحمد طبيعة،" الهجرة غير الشرعية بين استراتجيات المواجهة و أليات الحماية"، **مرجع سابق**، ص.29.

[2] مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.174.

بمحاولتها لفرض هيمنتها على الإقليم، وعليه يمكن القول أن السياسة الفرنسية لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأمن دول جنوب المتوسط، ولا حتى هويتهم ويظهر ذلك جليا من خلال مسار برشلونة وباقي الإستراتيجيات إلى غاية الإتحاد من أجل المتوسط وكذلك الإستراتيجيات التي انتهجت بعد هذا الإتحاد[1].

- **الإتحاد من أجل المتوسط و آثاره على المنطقة.**

يعد مشروع الإتحاد من أجل المتوسط نسخة منقحة لمسار برشلونة أو عملية الشراكة الأورو-متوسطية بهدف تحقيق السلام حيث وفر فرصة جيدة لدول المتوسط للارتقاء بأدائها الاقتصادي لكثير من دول أسيا في العقود الأخيرة أما من الناحية السياسية فيرى بعض المحللين الأوروبيين أنه من الواضح أن دول جنوب المتوسط لم تتقدم نحو المستويات المرجوة بنفس القدر الذي تقدمت به دول أوربا.[2] وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الانعكاسات وذلك بسبب هذا التباين في التأثير بين الشمال والجنوب إذ استفادت دول من هذا الإتحاد وكما لم تستفد دول أخرى، وقد تبين مع مرور الوقت وذهاب الرئيس السابق ساركوزي أن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط ولد ميتا وفشل في أن يكون استمرارا لمشروع برشلونة، فهذه الفرصة إن بدت صعبة التحقيق من الناحية السياسية، فإنها قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية في إطار اتفاقيات لشراكة الأوربية المتوسطية، التي جاءت في إطار مؤتمر برشلونة[3].

فمشروع الإتحاد من أجل المتوسط على سبيل المثال في المجال السياسي كغيره من الإستراتيجيات الفرنسية جاء أساسا ليذهب بالدول العربية إلى جملة من التنازلات السياسية، في غير صالحها والتي ستدفع الثمن باهظا مقابل تحقيق بعض الإنجازات البسيطة، ويمكننا أن نوجز بعض هذه التنازلات في النقاط التالية:[4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.176.

[2] أحمد مختار الجمال، "الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوره ومستقبله" المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية" في:

(2019-06-01).https://mokhtarelgammal.typead.com/articles

[3] **مكان نفسه.**

[4] مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص. 176.

– أسبقية الانشغال الأوربي بالقضايا الاقتصادية على حساب الجانب السياسي، الذي قد تسبب في المزيد من الخلافات والتباينات بين أعضاء الإتحاد.

– تنافس الدول الأوربية للاستثمار بالسوق العربية،و هي سوق كبيرة لتصريف المنتجات الأوربية بسبب الازدياد الكبير في عدد السكان مقابل الضعف في الإنتاج.

– الاستمرار في محاربة "**الإرهاب**"، وتمرير التعريف "**المفروض**"، باعتبار المقاومة إرهابا.

– حيوية تأمين البحر المتوسط استراتيجيا، وضم دول المتوسط لهذه الإستراتيجية لوضع يده عليها تحت قيادة كل من حلف شمال الأطلسي، والإتحاد الأوربي بشكل مباشر تحت مسمى جديد "**الشراكة**".

– تنظيم عملية الهجرة "**الإيجابية**" للأيادي العاملة المبدعة، التي تصب في احتياجات الغرب.

– تزويد دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض بالتكنولوجيا الدقيقة للاستفادة منها وخاصة في المجال النووي مع أولوية ضمان استغلال مصادر اليورانيوم، والبترول لصالح الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

– أي تشدد من طرف دول المغرب العربي مع مشروع الإتحاد من أجل المتوسط له عواقبه على مستقبل المهاجرين المغاربة والهجرة إلى أوروبا[1].

من خلال هذه النقاط نجد في هذا المشروع هناك طرف رابح وطرف خاسر في غرب المتوسط، فالجهة الغربية الشمالية المتمثلة في دول أوربا هي الطرف الرابح وذلك من خلال السياسات المذكورة سابقا، حيث نجدها كلها خادمة لهذه الضفة. على عكس الضفة الجنوبية والذي يبدوا أن هذا المشروع جاء من أجل استغلالها على أكمل وجه. وعموما فإن الإستراتيجية الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط كانت إستراتيجية براغماتية تحكمها علاقات مصلحة مع دولها وخصوصا الجهة العربية الجنوبية. فقد اعتبرته إرث تاريخي لذلك عملت جاهدة على السيطرة وإبراز دورها في هذه السياسة من أهمها:

[1] **مرجع نفسه**، ص. 176.

- **التبعية الاقتصادية:**

فقد عملت الإستراتيجية الفرنسية على ربط اقتصاد الدول الجنوبية الغربية للمتوسط بالاقتصاد الفرنسي من خلال العديد من الاتفاقيات المدروسة عبر فترات زمنية، حيث وقعت هذه الدول في فخ المديونية فبقيت هذه الدول تحت سيطرة السياسة الفرنسية فقد بلغت قيمة ديون الجزائر لفرنسا أكثر 250 مليون يورو وذلك زيادة عن النسب التي تخصصها لها عند منحها لها بينما بلغت في المغرب مديونية أكثر من 460 مليون، وما يقارب 94 مليون يورو في تونس، إذ استغلت فرنسا هذا الوضع لصالحها لسيطرة وإخضاع تلك الدول لخدمة مصالحها الخاصة[1].

- **التبعية الثقافية:**

إذ سعت فرنسا من خلال إستراتيجيتها الثقافية لربط الثقافة الفرنسية من لغة وعادات وتقاليد بهذه المجتمعات، وبالتالي فقد أثرت هذه الاستراتيجيات على المجتمعات بحيث أصبحت هذه المجتمعات ترتبط بصلة وثيقة على الثقافة الفرنسية، وذلك سواء كان ذلك في اللغة فعلى سبيل المثال نجد شوارع هذه البلدان خصوصا في المدن الكبرى اللغة البارزة للتواصل بين الأفراد هي اللغة الفرنسية ناهيك عن الإدارة ومناهج الدراسة والعمل في الإدارات وبهذا أصبحت هذه الدول بالإضافة إلى ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة وغيرها من المبادئ التي رسختها الإستراتيجية الفرنسية في هذه البلدان التي أصبحت نوعا ما جزء لا يتجزأ من فرنسا أو من الثقافة الفرنسية[2].

الفرع الثاني: الأساليب الفرنسية في مواجهة التحديات في منطقة غرب المتوسط

أثرت الإستراتيجية الفرنسية على منطقة غرب المتوسط خصوصا الجزء الجنوبي، ذلك لحرص هذه الاستراتيجيات الدائم لاحتواء وضم هذه المنطقة في فلكها العام، وفي هذا السياق حرصت هذه الدول على محاولة تجاوز هذه الإستراتيجيات من خلال مجموعة من الطرق والأساليب التي من شأنها الحد من هذه الآثار التي باتت تهدد أمنها ومصالحها الخارجية في الساحة الدولية، ومن بين أهم الدول حرصا على ذلك في هذه المنطقة الجزائر والتي قامت بتبني سلسلة من المواقف التي بإمكانها أن ترفع من شأنها في الساحة الدولية، وبالتالي تخلصها من تلك الآثار السلبية.

[1] فاطمة بريم، (أبعاد ....)، **مرجع سابق**، ص. 114.

[2] مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص. 124.

ومن بين أهم الأعمال التي قامت بها هذه الدول لمواجهة الآثار السلبية للسياسة الفرنسية ما يلي:

– محاولة بناء وحدة مغاربية رغم التحديات التي تواجها في المنطقة في العديد من المجلات ذلك من أجل العمل في إطار جماعي لمواجهة أولا التحديات الموجودة في المنطقة كظاهرة الهجرة الغير الشرعية والتجارة المخدرات ومشكلة الحدود، وثانيا لمواجهة الاستراتيجيات الخارجية أبرزها الاستراتيجيات الأوربية كوحدة واحدة والإستراتيجية الفرنسية كوحدة سياسية واحدة[1].

– حرص بعض الدول المنطقة على تفعيل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول، واحترام الوحدة الترابية، وحل النزاعات بطرق سلمية[2]، وهو الحال الذي اتبعته بعض الدول المنطقة تجاه السياسية الفرنسية الرامية إلى التدخل في المسائل التي تخص المنطقة كما هو الحال بالنسبة لحادثة الجزائر (تيغنتورين)، وكذلك ثورة الياسمين في تونس.

– عدم الدخول في المنظمات الفرنكوفونية، فقد أصرت الجزائر كدولة متوسطية على عدم الدخول في مثل هذه المنظمات كونها تهدد ثقافة، وهوية المجتمع الجزائري فرغم المحاولات الفرنسية إدخالها في هذه المنظمة إلا أنها باءت بالفشل في الأخير ولم تستطع إقناعها في الانضمام إلى هاته المنظمة، فالجزائر تسعى لتخلص من الثقافة الفرنسية، والحفاظ في المقابل على الهوية العربية الإسلامية، والتي تطلعت في الأخير إليها كعامل قوة لمواجهة هذه الآثار السلبية التي خلفتها السياسية الفرنسية الامبريالية سوءا أكان ذلك إبان الاحتلال، أو الاستعمار القديم، أو السياسية الحالية التي تهدف إلى الاستعمال بشكل جديد غير مباشر والخريطة أدناه تبين ذلك[3].

---

[1] محمد بربوش، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة**، (عمان:دار الخليج لنشر والتوزيع، د.ط،2016)، ص. 153.

[2] ساعو حرية وغربي محمد، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،ع.18، جوان 2017، ص.247.

[3] المرصد الجزائري، "هذا سبب عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للفرانكفونية "، في:

http://nilenetonline.com/15647.(2019-06-14)

خريطة رقم(8): تبين قائمة الدول المنظمة إلى المنظمة الفرنكوونية

المصدر:14-(06https://www.assabah.com.tn/article/926880-2019)

إذ يظهر في هذه الخريطة قائمة الدول التي تنظم لهاته للمنظمة الفرنكوفونية باستثناء الجزائر التي توضح الخريطة بأنها خارج إطار هذه المنظمة ،وهذا ما يبن موقف الجزائر من الدخول في هذه المنظمة فرغم الجهود الرامية من قبل الاستراتيجيات الفرنسية لضم أكبر عدد من الدول لازالت الجزائر كدولة رافضة لدخول في مثل هذه المنظمات التي تهدف إلى الغزو الثقافي من خلالها.

-عمل بعض الدول الجنوب على سد الديون والتخلص من شبح المديونية الذي جعلها تقع تحت الأيادي الفرنسية فقد استطاعت الجزائر دفع جميع الديون الخارجية من بينها الديون الفرنسية، وهذا ما أكسبها هامش من الحرية أكبر من ذي قبل بحيث أصبح لها الحرية في التعامل اقتصاديا مع دول، وفواعل أخرى، وهذا ما قد يرجع بسلب بالنسبة للاقتصاد الفرنسي[1].

[1] محمد أبو عبد الله، " الجزائر تنسلخ عن فرنسا: خطوات تحرير من التبعية"، في:
(2019-05-06)https://www.alaraby.com/supplementeconomy

المطلب الثاني: الأفاق المستقبلية للسياسة الفرنسية تجاه غرب المتوسط

إن دراسة مستقبل أي سياسة خارجية لأي دولة يتعلق من رغبتنا وفضولنا لمعرفة ماذا سيقع في المستقبل القريب وفقا لمجموعة من المعطيات الحاصلة في الواقع المعاش أو الحاضر. في دراسة أي ظاهرة لا بد من وضعها في سياقها الزمني المتواصل للوقوف عند كينونتها، أي كيف كانت الظاهرة في الماضي، وكيف أصبحت في الحاضر وكيف ستكون في المستقبل. فالظاهرة السياسية ليست سجينة لماضيها، وليست رهينة لحاضرها، وإنما لمستقبلها أيضا، لأنها ظاهرة تتسم بالتغير والديناميكية الزمنية المستمرة[1].

إذ أن الاستشراف للمستقبل هو بالأساس استكشاف لماهية هذه المستقبلات الممكنة قبل تحديد ماهية المستقبل المرغوب فيه والممكن تحقيقه. والاستشراف ثورة حقيقية للفكر تفيد أن الإنسان يعتزم أن يكون فاعلا في التاريخ، لا مجرد تابع أو رعية، أنه يعني الدفع بقدرة الإنسان على تحويل مجرى الأحداث، قبل فوات الأوان، والتحكم في مسار مستقبله من خلال صناعته وفق إرادته الواعية الحرة والرؤية المبصرة، وذلك وفقا للفعل الحاضر[2].

وعموما لا بد من دراسات مستقبلية لظاهرة ما، ولكن دون أن تخلو هذه الدراسة من منهج، فكل المناهج المعروفة في العلوم الاجتماعية هي إما لفهم ما كان، أو ما هو كائن، لكن الدراسات المستقبلية معنية بما سيكون. وهو أمر يجعلها بحكم منطق الأشياء تستخدم مناهج "جديدة" للبحث، ووصف "مناهج" هذا يخرج من دائرة النظر في المستقبل كل ماله علاقة بالكهانة والتنجيم[3].

ولهذا سنحاول في هذا المطلب تبيين أهم السيناريوهات المتوقع حدوثها في المستقبل وذلك وفقا لإطار ممنهج وحسب معطيات موجودة على أرض الواقع المعاش، فقد قسمت هذه السيناريوهات إلى ثلاثة أصناف أو توقعات فهناك سيناريو خطي وهو سيناريو يتوقع استمرار الوضع الراهن للسياسة

---

[1] رابح عبد الناصر، "الدراسات المستقبلية:تأصيل تاريخي ومفاهمي منهجي"،(**ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانونية**،ع.1،2017)، ص. 1.

[2] عزمي بشارة وأخرون،**إستشراف للدراسات المستقبلية**،(الدوحة:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2016)، ص.7.

[3] وليد عبد الحي،" تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية" مقال في كتاب استشراف للدراسات المستقبلية، (الدوحة: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2016)، ص. 33.

الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط وذلك من منطلق عدم التغيير في هذه السياسة خلال الفترات الزمنية التي مضت، وسيناريو إصلاحي بمعنى تغير في السياسات الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط وإصلاح العلاقات التي ربما كانت متوترة في السابق، أما السيناريو الأخير وهو سيناريو ثوري وهو متعلق بالبلدان التي عادة ما توجه هذه السياسة نحوها.

الفرع الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية بدول غرب المنطقة (السيناريو الخطي):

يعبر هذا النموذج على استمرار الوضع القائم، وعدم التغير في مجرى الأحداث و شكل العلاقات بين الدول أو بين السياسات الخارجية للدول، و ذلك وفقا لمجموعة من المؤشرات، التي تساهم في رسم هذه التوقعات والسيناريوهات،[1].

- **السياسة الفرنسية تجاه دول غرب أوروبا:**

منذ قيام الجمهورية الفرنسية وتولي الرئيس الأول للجمهورية الخامسة إلى غاية فترة حكم ماكرون، والسياسة الخارجية الفرنسية بأبعادها المختلفة تتجه نحو نمط واحد ومحدد من السياسة وهي السياسة التكاملية، فمنذ قيام الإتحاد الذي يضم هذه الدول الأوروبية و السياسة الفرنسية تسعى لاستمراره، وبقاء هذه الدول منصوبة تحت راية واحدة وهي الإتحاد الأوروبي، نفس الأمر بالنسبة لدول أوروبا الغربية فتعرف سياستها تجاه فرنسا بأنها سياسة تتسم نوعا ما بالاستقرار، والثبات عبر فترات زمنية مضت إلى غاية اليوم، وكما سبق الذكر فإن الحاضر عادة يرتبط بالمستقبل، و كليهما يرتبطان بالتاريخ القديم أي الماضي، فالمنظور الفرنسي الجيوسياسي تجاه المنطقة من المحتمل بأنه سوف يبقى مستمر ما دام بعده البراغماتية المصلحي متجدر في السياسة الفرنسية خلال فترات مضت إلى غاية اليوم[2].

فقد كانت لرؤساء فرنسا على التوالي منذ 2007 وجهات نظر مختلفة في سياستهم الخارجية تجاه منطقة غرب المتوسط، فكل رئيس كان يبدي سياسة خارجية بطريقة مختلفة وفقا لتوجهه الخاص.

---

[1] محمد صالح المسفر،"مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ع.14،2017، ص.54.

[2] Schubert et winfriedveit, " les partis français et allemands et l'avenir de l'intégration europeenne ,Traduition de Aline Brachet",de **:** **http://www.openedition.org/6540(2019-06-05).**

إذ كان ل "نيكولا ساركوزي" مجموعة من المبادرات والمشاريع في المنطقة تبين وجهة نضره تجاه منطقة المتوسط بصفة عامة منطقة غرب المتوسط بصفة خاصة على اعتبار انتماء فرنسا للمنطقة، من بينها مبادرة تعتبر بديلة عن مشروع برشلونة الذي عقد في1995م، وقد عقد هذا المشروع خلال مؤتمر روما الثلاثي ليجمع كل من ايطاليا وفرنسا واسبانيا، وقد صدر عنه نداء روما الذي طرح رؤية شاملة حول الاتحاد من اجل المتوسط. [1] كما نجد أيضا الرئيس "هولا ند" قد كان له رأي ووجهة نظر تتشابه مع سابقه فقد كان يعرف بوديته في سياسته الخارجية فقد اتخذ العديد من القرارات التي تحص قضية المهاجرين سواء انك انو شرعي ناو غير شرعيين إذ رأى انه لا يمكن حرمان المهاجرين القادمين من جنوب غرب المتوسط وكذا المهاجرين الآخرين من حقوقهم في فرنسا، وهذا ذليل واضح على وجهة نظر الرئيس الفرنسي "هولاند" الودية لدول المنطقة.[2] وقد قام بالعديد من الزيارات التي تدعو إلى الودية والتعاون بين فرنسا و هاته البلدان، والتي وقع فيها العديد من اتفاقيات والشراكة، فنجد مثالا على ذلك زيارته للجزائر في 17من ديسمبر 2012م التي كانت تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وكدا زيارته لكل من المغرب وتونس ، وأيضا بعض الدول الأخرى التي تقع في المتوسط.[3]

أما"ماكرون" فقد كان ذو انتماء أوربي بحيث أكد على ضرورة الانتماء الأوروبي، ووفقا لهذا الانتماء قام بمبادرة ترمي إلى حياء حركية التعاون في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط عبر تنفيذ مشاريع عملية في مجال التنمية البشرية، والاقتصادية، والتنمية المستدامة في المنطقة. فمن خلال هذه المبادرة يتبين بان وجهة نظر الرئيس الفرنسي " ماكرون" التعاونية تجاه المنطقة؛ كذلك الأمر بالنسبة لسابقيه (نيكولا ساركوزي، وفرونسوا هولاند)، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الأهداف التي تقوم عليها السياسة الخارجة الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط، ولهذا نجد الوجهات تتشابه نوعا ما.[4]

---

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات واستراتيجية قراءة في المشاريع الغربية الاقليمية: الشراكة الاورومتوسطية ، في: **(01 /05/2020).https://www.politics-dz.com**

[2] عبد النور بن عنتر، "السياسة الخارجية الفرنسية في عهد هولاند بين الاستمرار والتغير"، مركز الجزيرة لدراسات، 2012.

[3] _____"الدبلوماسية الفرنسية"، في: **https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique (01/05/2020)**

[4] _____" الدبلوماسية الفرنسية: مؤتمر قمة ضفتي المتوسط"، في:**https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique(01/05/2020)** .

- **السياسة تجاه دول جنوب غرب المتوسط:**

إن مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية في بعده الجيوبولتيكي تجاه المنطقة جنوب غرب المتوسط، تتبلور معالمه في إطار ثلاث محددات رئيسية، والتي لطالما شكلن المعالم أو المحددات الرئيسية لهذه السياسة.

الأولى متمثلة في الأوضاع الداخلية لكل من منطقة الجنوب الغربي للمتوسط، وفرنسا على حد سواء من حيث قابليتها للعلاقات كل طرف مع الأخر.

والثانية متعلقة بالإتحاد الأوروبي ككيان إقليمي بحد ذاته فعال وقادر على تحقيق الآمال التي وكلته إياها فرنسا في المنطقة.

والثالثة متمثلة في البيئة الدولية، ونقصد هنا بالقوة الدولية في المنطقة الغربية الجنوبية وثروتها، وموقعها الجيوإستراتيجي[1].

فمن الملاحظ أن جل هذه العوامل هي عوامل جيوسياسية محضة تستدعي للمنظور الجيوسياسي الفرنسي الحفاظ على الوضع القائم وسياستها في المنطقة وذلك للحفاظ على العلاقة الموجودة بينها و بين هذه المنطقة.

الفرع الثاني: التقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية (السيناريو الإصلاحي):

وفق تصور السيناريو الثاني، سنحاول استشراف مستقبل العلاقات الفرنسية مع دول غرب المتوسط، حيث يفترض هذا السيناريو احتمال أساسي و هو أن السياسة الفرنسية تجاه غرب المتوسط سوف تعرف نوع من التحسن من ناحية تحسين علاقتها بدول المنطقة فمن المتوقع بأنها سوف تعمل على تحسين علاقتها مع دول أوربا الغربية خصوصا مع الرئيس الحالي ماكرون والذي عرف بسياسته الطموحة نحو بناء أوربا قوية و موحدة تجمع دول أوربا أجمعها ومن بينها دول غربها في إطار بناء والحفاظ على ديمومة الإتحاد الأوربي كإتحاد قوي، فقوة هذا الكيان حسب المنظور الفرنسي"ماكرون" تمثل ضمانة للحفاظ على عالم سياسي متعدد الأقطاب، وبالتالي فمن الضروري بالنسبة لهؤلاء الدول:

[1] فاطمة بيرم،(ابعاد...)، **مرجع سابق**، ص. 220.

أو السياسة الفرنسية تحسين العلاقة الموجودة والتكامل بينهم من أجل التصدي لخطر القطب المهيمن[1].

هذا بالإضافة إلى مسألة خروج بريطانيا من الإتحاد و التي خلقت وراءها تداعيات جيوسياسية على كل من الطرفين، إذ بخروجها، فقدت أوربا نحو 12.5من سكانها وقرابة 15 من قوتها الاقتصادية، وكذلك شهدت بريطانيا هبوطا حادا في اقتصادها. ما يجعل الدول الأوروبية ودول أوروبا الغربية باعتبارها جزء من الإتحاد الأوروبي تجتمع من جديد بغية حماية مصالحها، وهذا ما قد تستغله السياسة الفرنسية من أجل تكثيف التعاون و التكامل بينها، وبين هذه الدول من أجل مواجهة خطر تراجع نمو الاقتصاد مجدا.أما فيما يخص مستقبل السياسة الفرنسية تجاه منطقة جنوب غرب المتوسط في إطار هذا السيناريو، ووفقا للظروف التي تعيشها المنطقة من تنافس بين الدول وكذلك مشاكلها الداخلية ومشاكل فرنسا التي تشهدها فإنه يحتمل حدوث سيناريو إصلاحي في العلاقات الفرنسية؛إذ تعد فرنسا من أكثر الدول الكبرى معرفة للمنطقة، والأكثر صداقة مع النخبة السياسة الحاكمة، هذا إضافة إلى ولع هذه الشعوب بفرنسا، وأي شيء يعود إلى فرنسة، ومن المحتمل أن هذا يعود إلى الشعور الدائم بالتبعية والارتباط بفرنسا، هذا بالإضافة إلى الكمية الكبيرة من المهاجرين المتواجدين في الأراضي الفرنسية[2].

إضافة إلى أن هذه الدول لا تملك صديق أخر موثوقا غير الصديق الفرنسي، هذا ما يجعل احتمال وجود تقارب أكبر في العلاقات بين هذه البلدان وفرنسا، وتكثيف سياسة التعاون من قبل السياسة الفرنسية.

[1] محمود سعيد موسى،مستقبل أوروبا بين طموح ماكرون وتريث ميركل، في:
https://alarab.co.uk (2019-06-05) .

[2] فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص. 223.

الفرع الثالث: سيناريو تراجع العلاقات بين فرنسا ودول غرب المتوسط وتراجع السياسة الفرنسية:

في إطار هذا السيناريو سنحاول وضع أسوء الاحتمالات التي ستحدث مستقبلا وذلك حسب المعطيات الواقعة في الحاضر فبعد الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي، شكل هذا العامل ضعف وتأثير كبير على الإتحاد، وعلى العلاقات البينية بين دول الأوربية الأمر الذي يؤدي إلى تراجع العلاقات الفرنسية بدول الاتحاد بما فيها دول أوربا الغربية، فبتفكك الاتحاد الأوروبي وتراجع نموه الاقتصادي تضررت هذه الدول في جوانبها الاقتصادية وبالتالي إمكانية العودة إلى الحماية الوطنية، مع فقدانها الثقة للسياسة الخارجية الفرنسية كونها من الدول الأوائل، الذين دعو إلى الإتحاد الأوروبي. هذا من جانب أما من جانب أخر فأن العلاقات المتوترة بين كل من فرنسا وألمانيا، والتي تعرف في باطنها بأنها علاقات تنافسية من منطلق أن فرنسا في سياستها الخارجية تسعى وتتطلع للإنفراد بوصفها قوة إقليمية مسيطرة، ولها دور في المنطقة وبالتي احتمال صعود أي من هذه الدول كقوة تضاهي القوة الفرنسية في المنطقة، يرافق ويصاحب احتمال أخر وهو احتمال تراجع العلاقة الجيدة بين هاته الدول والسياسة الفرنسية.[1]

أما فيما يخص دول جنوب المتوسط فاحتمالا ووفقا لمجموعة من المعطيات الواقعة في الحاضر فإن هذه الدول ستعرف تغيرا في علاقتها مع السياسة الفرنسية، وبدورها السياسة الخارجية الفرنسية ستستجيب لهذا التغير، فتراجع اقتصاد فرنسا جعلها تتراجع من مرتبتها ضمن الدول الكبرى وبالتالي قد يرجع ذلك إلى فقدان فرنسا مكانتها بالنسبة لبلدان هذه المنطقة، ومنها تغير ولاءها إلى فواعل أخرى كبرى.[2]

هذا بالإضافة إلى العلاقات التي تتميز نوعا ما بتوتر في الحاضر والمتعلقة بعقدة التاريخ كالجزائر، والتي يحتمل إحداث ثورة أخرى غير التي أحدثتها سابقا حيال علاقتها مع فرنسا، وتخلصها من التبعية والتطلع إلى الاستقلالية بعيدا على شبح المديونية، وقد تصل هذه الاستقلالية إلى غاية

[1] خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: "تداعيات وتشكل العلاقات المستقبلية"، **مرجع سابق**، ص. 04.

[2] أحمد إبراهيمي علي، "الاقتصاد الفرنسي: تحليل مقارن في ضوء الاحتجاجات"، في:

https://annabaaorg/arbic/economic.article/17679.(2019-05-06)

الضغط الاقتصادي من طرف هذه الدول على فرنسا، وهو ما لم تقبل به السياسة الفرنسية وبالتالي احتمال تأزم العلاقات بين هذه الدول والسياسة الفرنسية[1]

وفي ختام هذا الفصل نستنتج العديد من النقاط، أهمها:

–تواجه السياسة الخارجية الفرنسية في إطار علاقاتها مع دول غرب المتوسط للعديد من التحديات الأمنية، الثقافية والاقتصادية والتي استدعت ضرورة التنسيق بينهم.

– في إطار السعي الفرنسي لمواجهة التحديات و العراقيل التي تواجهها في إطار تنفيذ سياستها الخارجية تجاه منطقة غرب المتوسط عملت على التصدي لها من خلال وضع مجموعة من الاستراتيجيات من أبرزها إستراتيجية "**البطاقات الزرقاء** " لتنظيم وتحديد موجات الهجرة التي تواجهها المنطقة، وهي بذلك تكون قد نجحت أيضا في التقليل من ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة غرب المتوسط.

– تقوم السياسة الفرنسية في إطار مواجهتها لتحدي تراجع نموها الاقتصادي إلى إبرام سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تجنبها التابعيات السلبية لهذا التراجع.

[1] محمد أمين بن عائشة، **العلاقات الجزائرية–الفرنسية حرب الذاكرة ونهاية التاريخ**،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1،2019)، ص.113.

خاتمة

خاتمة

من خلال الدراسة يمكننا أن نخلص إلى أن منطقة غرب المتوسط تؤثر بشكل واضح على توجهات السياسة الفرنسية تجاه المنطقة، وفي المقابل لعبت التحولات الهامة التي تمس الواقع الأمني في المنطقة أدوارا بالغة في تحديد المعالم الكبرى للسياسات والاستراتيجيات الفرنسية.

وانطلاقا من تحليل مختلف جوانب موضوع الدراسة على كافة المستويات العملية والعلمية تم التوصل إلى النتائج التالية:

– السياسية الخارجية هي ظاهرة معقدة تختلف في أهدافها، وأبعادها من دولة لأخرى وذلك حسب إمكانيات كل دولة والأدوار التي تتطلع للقيام بها، إذ تتأثر بمجموعة من العوامل أو المحددات المختلفة ولعل أبرزها المحدد الجغرافي الذي يعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر على مجرى توجهات السياسية الخارجية .

– يلتقي البعد الجيوسياسي بدوره مع السياسية الخارجية في كونه يحمل مجموعة من الأبعاد من بينها البعد السياسي، فهو يربط العوامل الجغرافية بالنشاط الإنساني أي بالفعل السياسي لصناع القرار وبذلك يؤثر ويتأثر بظاهرة السياسة الخارجية.

– تعد منطقة غرب المتوسط بشقيها الشمالي والجنوبي من بين أهم المناطق التي تحتل مكانة جيوسياسية، وجيواستراتيجة هامة في العالم لما تزخر به من منافذ وطرق ومضايق هامة لتغدو منطقة تنافس ونفوذ العديد من القوى الدولية على غرار الصين والولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت فرنسا ترى في هذه المنافسة تهديدا مباشر لوجودها وهي التي حظيت بالوجود الأكبر في هذه المنطقة لعقود من الزمن .

–من بين أهم أسباب الاهتمام الفرنسي بالمنطقة؛ هي الأسباب التاريخية إذ ارتبطت فرنسا بدول المنطقة عبر فترات من الزمن بالعديد من الروابط التي جعلتها كمحدد جيوسياسي يؤثر، ويتأثر في مجرى توجهاتها تجاه المنطقة، وبذلك تكون السياسية الفرنسية تجاه المنطقة سياسية ثابتة على الرغم من اختلاف وتعاقب الرؤساء فيها.

– تحتل منطقة جنوب غرب المتوسط الحصة الأكبر من اهتمامات صانع القرار الفرنسي تجاه المنطقة، وذلك لأسباب عديدة، منها السبب التاريخي الاستعماري لفرنسا للمنطقة مع استمرار رغبتها بالحفاظ عليها كمنطقة نفوذ خاصة بها وهذا ما يبرز استمرار السياسية التوسعية في المنطقة.

– تتخذ السياسية الخارجية الفرنسية في سبيل تحقيقها لمصالحها القومية مجموعة من الاستراتيجيات، أبرزها الإستراتيجية الثقافية حيث تعتبرها السياسية الفرنسية من أهم الاستراتيجيات التي يجب عليها إتباعها من اجل الحفاظ على مكنتها في المنطقة، وفي العالم ككل.

– أثر المنظور الجيوسياسي الفرنسي على مجرى أحداث المنطقة خاصة الضفة الجنوبية منها إذ كانت التبعية الاقتصادية والثقافية من بين الانعكاسات الوخيمة التي خلفتها عليها عن طريق سياسة الكيل بمكيالين؛ ففي محاولة منها لاحتواء، والتوسع بطرق مختلفة في المنطقة واجهت العديد من ردود أفعال من قبل هذه الدول من أجل الوقوف في وجهها.

– شهدت منطقة غرب المتوسط العديد من التحولات الجيوسياسية على غرار ظهور حركات انفصالية، وتراجع النمو الاقتصادي وايضا تغير مفهوم التهديد التي كان لها اثر واضح نحو تبني فرنسا لمجموعة من الاستراتيجيات للتقليل من حدة خطورتها ضمانا لمصالحها الحيوية في المنطقة

– استمرارا الوضع القائم في السياسية الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط من بين أهم السيناريوهات التي يرجح وقوعها مستقبلا وذلك من منطلق أن المستقبل يبنى على أحداث الحاضر التي بدورها ترتكز بأحداث الماضي، حيث عرفت السياسية الفرنسية وعلاقتها بالمنطقة حالة من الاستمرارية مند نهاية الاستعمار إلى غاية الوقت الراهن وهذا ما يرجح استمرارها على مستقبلا.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: باللغة العربية

أ/ المعاجم:

1. مصباح، عامر.معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.الجزائر العاصمة: دار الكتاب الحديث.2010.

ب/ الكتب:

2. الجوهري، يسرى. **جغرافية البحر المتوسط**،.الإسكندرية: منشأة معارف. د.ط، 1984.
3. الزعيب، موسى. **الجيو سياسة والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسة وفي الشؤون العلاقات الدولية المتنوعة**. دمشق: منشورات وزارة الثقافة مكتبة الأسد. د.ط، 2004.
4. السيد،عدنان. **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع. ط1، 1994.
5. امسيراكوسا، جوزيف **الدبلوماسية**. ترجمة محمد، محمود د.ب.ن: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ط1، 2012.
6. بار، أمين. وبسكرى، منير. **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية. ط1، 2014.
7. بربوش، محمد. **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة**. عمان: دار الخليج لنشر والتوزيع. ب.د.ط،2016.
8. بشارة، عزمي وأخرون، **إستشراف للدراسات المستقبلية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2016.
9. بن خليف، عبد الوهاب. **جيو سياسة العلاقات الدولية: المتغيرات القواعد والأدوات**. المحمدية: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
10. بن سلطان، عمار. **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**. الجزائر العاصمة: كاسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع. د.ط ، 2009.
11. بير سيليريه، أميرال. **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية**. ترجمة أحمد عبد الكريم. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 1988.

12. تيرسكي، رونالد أوديناران، جون فان. **السياسة الخارجية الأوربية: هل مازالت أوربا مهمة؟.** ترجمة الشايب، طلعت القاهرة: المركز القومي للترجمة. ط1، 2016.

13. جونسن، لويد. **تفسير السياسية الخارجية.** ترجمة بن أحمد مغني، بن أحمد مغني، محمد وبن أحمد مغني،محمد السيد سليم.الرياض: جامعة الملك سعود. ط1، 1989.

14. حجاز محمد،محمد. **الجغرافيا السياسية.** القاهرة: كلية الأدب جامعة القاهرة. د.ط، 1996-1997.

15. حداد، معين .**الجيوبوليتيكا: قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ط1، 2006.

16. داود، محمد محمد، اللغة والسياسية في عالم ما بعد 11.القاهرة: دار غريب لطباعة والنشر، 2003.

17. دودز، كلاوس واتكونسون ديفيد. **الجغرافيا السياسية في مئة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي.** ترجمة عاطف، معتمد وعزت زيان. ج1. القاهرة: المركز القومي للترجمة. ط1، 2010.

18. دودز، كلاوس. و اتكونسون،ديفيد. **الجغرافيا السياسية في مئةعام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي.** ترجمة زيان، معتمد،عاطف وعزت ج2. المركز القومي للترجمة. ط1، 2010.

19. دورتي، جيمس. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.** ترجمة عبد الحي،وليد. الكويت: المؤسسة الجامعية لنشر والتوزيع. ط1، 1985.

20. دوغين، ألكسندر. **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي.** ترجمة عماد، حاتم. بيروت: دار النشر الكتاب الجديد المتحدة. ط1، 2004.

21. دوفاي، ألكسندر. **الجغرافيا السياسية: جيوبولتيك،** ترجمة حيدر،حسين. بيروت: عويدات للنشر والطباعة. ط1 ،2007.

22. راشد صابون، محمد.**التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب العالمية.** القاهرة: دار النهضة العربية، د. ط، 2011.

23. رزيق، محمد. **الجيوبوليتيكا: المفاهيم والدلالات، المدارس والنظريات.** الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع. ط1، 2014.

24. رياض، محمد .**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**. القاهرة: دار الهنداوي للثقافة والتعليم، 2016.

25. زبيغنيو، بريجنسكي. **رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية ومايترتب عليهاجيواسستراتيجيا**. ترجمة **مركز الدراسات العسكرية**. مركز الدراسات العسكرية. ط2، 1999.

26. زروال، محمد.**العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م**.الجزائر: مطبعة دحلب.د. ط، د.س.

27. سعودي محمد، عبد الغني. **الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية**. القاهرة: مكتبة الإنجلومصرية. ب.د. ط،2010.

28. صبري مقلد ،إسماعيل. **العلاقات السياسية. الدولية النظرية، والواقع**. القاهر: المكتبة الأكاديمية، د. ط ،2011.

29. عبد الصبور عبدالحي، سماح. **القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان 2005-2013**. الإسكندرية: دار النشر للثقافة والعلوم. ط1، 2014.

30. عطوان، خضر. **القوة العالمية والتوازنات الإقليمية**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. ط1، 2010.

31. علاء، طاهر. **العالم الإسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة**. بيروت: دار بلال لمركز الدراسات العربي ط1، 1998.

32. علبي، عاطف. **الجغرافيا، الاقتصاد والسياسة والسكانية والجيوبوليتيكا**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط1، 1989.

33. غريفيش، مارتن. أوكلهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة بن عثمان بن صقر، عبد العزيز. دبي: مركز الخليج للأبحاث. ط1، 2002.

34. كلير، مايكل. **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**. ترجمة حسن، عدنان. لبنان: دار الكتاب العربي. ط1.

35. لاكوست، إيف. **الجغرافيا السياسية للمتوسط**. ترجمة زهيدة درويش. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث. ط1، 2010.

36. لغوتشكا، أغنتيكا. **الجيوبوليتيك الجديدة: مالجديد فعليا في هذا الحقل**. ترجمة جلال خشيب. إسطنبول: إدراك للدراسات والاستشارات.

37. محمد السيد، سليم. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

38. محمد العيساوى، فايز. **الجغرافيا السياسية المعاصرة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية . ط1،2004.

39. محمود السرجي، محمد.**العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال** الإسكندرية: المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، ب. د. ط، ب. س.

40. مقلد، إسماعيل. **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العلمية**. لقاهرة: المكتبة الاكادمية للنشر. ط1، 2013.

41. منيتش، أليكس كارل الإبن دي روين. **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**. ترجمة مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية. أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ط1،2016.

42. نوري النعيمي، أحمد.**السياسة الخارجية**. بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.د.ط، 2009.

43. هنتنجتون،صامويل.**صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**. ترجمة طلعت الشايب. بغداد: مكتبة سطور للنشر. ط2، 1999.

ب/ المجلات والدوريات:

44. البح، سمير. "المركب الأمني في غرب المتوسط مأسسة الحدود الاتحاد الأوربي وحوكمة التهديدات الأمنية". **مجلة الجزائرية للأمن والتنمية**.الجزائر:د. ن.ع العاشر10، جانفي 2017.

45. المسفر، محمد صالح. "مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ع.14، 2017.

46. برقوق،عبد الرحمان. "مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية". **مجلة العلوم الإنسانية**. أكتوبر2002.

47. بن عبد المحسن الحسين، زيد. "المغرب العربي في ألفي عنوان". **مجلة الفيصل**.ع.195، مارس 1993.

48. بوراس، وفاء. "الإستراتيجية الأمنية لحلف شمال الأطلسي لاحتواء الرهانات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط". **مجلة الجزائر للأمن والتنمية**. ع. 13، جويلية 2018.

49. دندن،عبد القادر. "خطر التحالف بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات شمال إفريقيا". **مجلة سياسات عربية**، ع.8، نيسان أبريل 2014.

50. ساعو، حرية وغربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**.ع.18، جوان 2017.

51. سالم صالح، محمد .."القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية". **مجلة الكوفة**. ع.6، 2010.

52. سمير عياد، محمد " الاتحاد من أجل المتوسط". **مجلة الاتحاد من أجل المتوسط**.ع.6. 2008.

53. شريط، عابد "أثر ظهور اليورو على الإقتصاديات الدولية والعربية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**،ع. 38، ربيع2007.

54. صاحب منعم،أسامة. "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولة البحث عن النفط قبل الاستقلال". **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**. العراق: مركز بابل لدراسات الحضارية والتاريخية. المجلد 4. ع. 3.

55. طبيعة، محمد نذير اوسالم، حجاج مليكة، أحمد " الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجية المواجهة وأليات الحماية"، **مجلة دفاتر السياسية والقانونية**. الجزائر: جامعة ورقلة.ع.15، 2016.

56. عبد الناصر جندلي."النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتنظير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة". **مجلة المفكر**،ع.5 ، 2010.

57. عبد الناصر، رابح ."الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي ومفاهمي منهجي". **مجلة العلوم السياسية والقانونية**. المانيا: المركز الديمقراطي العربي.ع.1 ،2017.

58. عبد الحي، وليد" تكامل التقنيات المنهجية الكمية والكيفية في الدراسات المستقبلية". **مقال في كتاب استشراف للدراسات المستقبيلية.** الدوحة: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية.2016.

59. علي الغول، عبد القادر. " الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوربي- الأمريكي على منطقة المغرب العربي". **مجلة الجامعة الاسمرية.** ليبيا: مجلة الجامعة الاسمرية.ع.17، السنة 9.

60. كريم، يوسف "المهاجرون المسلمون في أوربا بين قضايا الهوية والإرهاب". **مجلة العلوم السياسية المركز الديمقراطي العربي** ، ع.الثالث، حيزران لسنة 2017.

61. لادمي محمد، عربي. "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، **مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**،ع.8، 25 ديسمبر 2016.

62. محمود السيد، محمود. " الهجرة الغير الشرعية". **مجلة المتمدن.** ع .3554، 22-11-2011.

63. مرعب، رولان. "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا، وأبعادها". **مجلة الجيش.** ع. 98، تشرين الأول 2016.

64. وصفي، محمد عقيل. "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة". **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.** المجلد 42، ع.1، 2015.

ت- **مذكرات وأطروحات التخرج:**

65. بيرم، فاطمة.**دور فرنسا في النظام الدولي في ظل المتغيرات الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة**، رسالة دكتورة غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

66. مولاهم ،مريم.**السياسة المتوسطية الفرنسية: التطور، الأبعاد، الاستراتيجيات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: كليةوالحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010.

67. بوقراس، رقية. **الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008-2009.

68. عبد الحق ، زغدار. **إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة الاستراتجيات الفرنسية ومواقف دول الجنوب المتوسط**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة لحاج لخضر، قسم العلوم السياسية2009-2010.

ث /التقارير:

69. بن عنتر عبد النور. السياسة في عهد هولاند بين الاستمرار والتغير، مركز الجزيرة للدراسات، 7 مايو أيار 2012م.

ح/ المواثيق الرسمية:

70. دستور فرنسا، "دستور فرنسا الصادر عام 1985م شاملا تعديلاته لغاية عام 2008م. فرنسا: مستودع مشروع الدساتير المقارنة لفرنسا، 2008

خ /المواقع الإلكترونية:

71. ـــــــ. "هذا سبب عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للفرانكو فونية"، في: http://nilenetonline.com/15647.

72. ـــــ. "الجمهورية الفرنسية السمات الجغرافية"، في: https://www.moqatel.com/openshare/Behoth/dw

73. ـــــــ. "أوربا وفقدان ذاكرة اللجوء"، في: https://www.aljazeera.net

74. ـــــــ. "جبال الأطلس: شمال غرب القارة الإفريقية"، في: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregionsn

75. ـــــــ. "فرنسا واسبانيا والبرتغال تعزيزات مشاريع ربط الطاقة، في: https://www.raialyom.com

76. ـــــــ. "فرنسا والمغرب"، في: https://www.diplomatie.gouv.fr..

77. ـــــــ. "تحالف الحضارات، تقرير الدوحة عن الهجرة"، في: https://www.unaoe.org/repository/

78. ـــــــ، "جغرافيا فرنسا، في: https://m.marefa.org/فرنسا-جغرافيا

_____"ايف لاكوست"، في :

https://altibrah.ae/author/3346

79. أبو عبد الله، محمد. " الجزائر تنسلخ عن فرنسا: خطوات تحرير من التبعية"، في:

https://www.alaraby.com/supplementeconomy

80. إبراهيمي علي، أحمد. "الاقتصاد الفرنسي: تحليل مقارن في ضوء الاحتجاجات"، في:

https://annabaaorg/arbic/economic.article/17679

81. الميداوي، أحمد."فرنسا تتجه نحو ركود اقتصادي غير مسبوق"، في:

https://www.maghress.com

82. زياد عبد الله، عبد الله. "حقيبة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس الجديد بين التردد والغموض وعدم الخبرة"، في: https://www.raiabsum/index.php

83. العقباوي،شهيناز "ثروات القارة السمراء تحكم الصراع بين إيطاليا وفرنسا"في :

1. https://al- ain.com/articl/france-italyafricallbya

84 . مختار الجمال، أحمد ."الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوره ومستقبله" المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، في:

https://mokhtarelgammal.typead.com/articles

85. مطلق، منير. "الرئيس الفرنسي الجديد أمام إعادة التنافسية إلى الاقتصاد، الشرق الأوسط"، في:

https://m.aawsat.com/home/articl/92061

86. موسى، محمود سعيد. "مستقبل أوروبا بين طموح ماكرون وتريث ميركل" في:

https://alarab.co.uk

87. ناصر خليف، سميحة ."بلاد المغرب العربي"، في:

https://mawdoo3.com

88. سعيد نوفل، أحمد. "النظام السياسي الفرنسي والوجود العربي في فرنسا"، جامعة اليرموك، في:

https://faculty.yu.edu.jo

89. صايج، مصطفى ."التحديات الأمنية والإستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط"، في:

www.asjp.cerist.dz

90. خالد، محمد ."الحركات الانفصالية تدر مرحلة جديدة من رسم الخريطة"، في:

https://www.abayan.ae/one-world/oreseas/2017-06-01-306195

https://www.envirnnement.gov.tn.

خ/القنوات:

91. السياسة. جون مارشايمر. الواقعية الجديدة والنهوض الصيني .ترجمة حمزة بن عبد الرحمان. قناة السياسة.....

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A:Books:

92. bruck and Sapin, Burton. **The Decision_Making Approach to the Study of International Politics**. New York:The free press, 1962.
93. Jacob , Odil. **Le livre blanc : défense et sécurité nationale** .Paris :Docu mentationfrançaise , 2008.
94. Juppé , D 'Alain ét de Schweitzer **,** Louis. **la France et L'europe dans le monde**,live blanc sur la politique étrangére et européenne de LA France , 2008.
95. Manzano, Erancis.**sur l'implantation du Français au Maghreb Réseau des observatoirs**du Français contemporain en afrique.université de Niee Sophia Antipolis, 2009.
96. Pol Sci Pub, Bojang AS.**The Study of Foreign Policy in International Relations**. journal of Political Sciences and Politic Affairs Student Ege university .Ezmir,turkey,2018.
97. Rynning, Sten and Stefonoguzzini.**Realism and Foreign Policy Analysis** .CopenhagnPeaceReserachIntitute,2001.
98. Semrarama, Gokmen .**Geopolitics and the Study of International Relation**.a thesis in partial fulfillment of the requiremement for the

degree of doctor of philosophy in the department of international relations,2010.

B- Magazines:

99. Boniface, Pascal ." la géopolitique les relations internationales", **Groupe arolles**, 2011

100. Costachie, Silviu."German School of Geopolitics Evolution IDEAS Prospects"**, RevistaRomana de Geografipoliticno**. 13211.235,2 November 2011.

101. Gallis, Paul. "France factors shaping foreign policy and issues in U .S French relations updated the congressional research congres service for the members and committees of congres", 2006.

102. Risse kappen,Thomas."public opinion domesticstructure and foreign policy in liberal democracies".**world politics**. Vol 43. N4.1991.

103. Gossman ,Emiliano".challengingfrench interest Groups :The state .Europe and the international political system in French politics".**French politics**.volume.2,issue2,2August 2004.

104. Iliopoulos, Ilias. "Strategy and Geopolitics of Sea Power throughout 5history", Baltic security and Defence Review, vol 11, Issue 2. 2009.

105. Schafer ,Isabl,Koepf Tobias , Francogerman." Foreign policy cooperation towards the Maghreb- converging goals, diverging policies". N°20,2017.

106. kappen, Thomas Risse. "publicopinon ,domestic structucture and foreign policy in liberal democracies", world politics, vol 43, no 4 .Jul 1991.

107. K saalbach, "Modern Geostrategy Methods andPractice" ,**Working pape**r02,Dec2017. ENGLISE

108. Schafer ,IsablTobias. Koepf, Francogerman. "Foreign policy cooporatientowords the Maghreb, convergingools, diverging politces". N 20, 2017.

109. Sevilay, kahraman. the European Neighbourhoodpolicy : the European union’snew 126 Engagement tow ards Turkish:wider europereceptions. Perceptions,winter 2005.

110. IliasIliopoulos ,"Strategy and Geopolitics of Sea Power throughout history".**Baltic security and Defence Review**.volume 11, Issue,2

C- Memoires:

111. Benes, Vit. **Role Theory : Aconceptual framework for the constructivist foreign policy analyse?,paper prepared for the third global International community.** Portugal university, agust2011.

112. Bojang AS, **The Study of Foreign Policy in International Relations.**turkey : journal of Political Sciences and Politic Affairs Student Ege university,2018

113. Hudson,Valeiem.**Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations***.oreign Policy Analysis.*V 1.Issue 1, March 2005.University Brigham young ,2005.IliasIliopoulos ,"Strategy and Geopolitics of Sea Power throughout history",**Baltic security andDefence Review**,volume 11, Issue,2

114. slaughter, AnneMarie. **Internationl Relations. principal Theories**.USA:Oxford University. R.(Ed) Max planck Encyclopedia of public international law,2011.

D- Articles:

115. A.T Mahan." sea power in the relations", **to the war of 1812**, Boston. 1905.

116. France's constitution of 1958 with Amendments through",2008.

E- Lectures:

Mladineo**,**Stephenv.**DemocraticIdeatsand Reality**, National Defene,Univrsity Press Washington, Dc, 1942.

117. Rynning,Stenand guzzini,stefono."realism and foreign policy analysis**"Denmark: copenhagn peace Research institute Fredericiag ade 18**,2001.

F- Web Sites:

118. **———** "Algeria Economicdiplomacy, visit by bourentEabius"(May12,2015) in:

https://www.Diflomatie.Gour.Fr/en/country.Files/algria/events

119. **———**. "Le Role du premier minstre (dissert)", de:

https://www.fallaitpasfairedroit.Fr/droit-constittutionel/les-institutionsdelavrepublique /lepouvoir.executif

120. **———**."Les politiques Françaisactuels",de:

https://partispolitiquesactuelsogspot.com

121. ———. "Prmoting bilateral relations", in**:**

https://www.diplomtie.gouv.fr/en/the-minstry-an-its-network/missions-and-structure/what-diplomats-do/external-activities/article/promoting-bilateral-relatios

122. **———**. "The heartland Theoryand the present. Day Geopolitical Strature of central Eurasiam, in:

https://www.silkroadstudies.org

123. **———**. "themembers and committees of congres,2006", Institution françaises, in:

https://laVRépublique.mapage.noos.Fr/moulinhg02mapage.noos.fr/moulinhg02/educ.civique/institis.frses.ntmt

124. ———. "Une Fonction surtout Politique", de:

https://www.France.examen.com/Présidentrepublique-role-politique-role-politique-3388htm

125. _____"Présidentielle. Quel est le rôle du président de la République ?",de :

https://www.ouest-france.fr/elections/presidentielle/presidentielle-quel-est-le-role-du-president-de-la-republique-4519346

126. ———"Les Institutions françaises :généralités",de : http://www2.assemblee-nationale.fr/decouvrir-l-assemblee/role-et-pouvoirs-de-l-assemblee-nationale/les-institutions-fr

127. _____ "Le premier ministre ", de**:** https://www.gouvenement.fr/le-premier-ministre

128. kobylinsbei, Katarina. "china‘s presence in north Africa", in:

http://awinwinRelationship,at/theleadingGerge,denothafricapost.com

129. Shubhas,hree. "The National Assembly of french Parliament",in: http://www.yourarticlelibrary.com/essay

130. Shubhree."The upper house of thefrench parliament", in: https://www.yourarticlelibrary.com/essay

Thayer mahan. Alfred, "the Influence of sea Power upon History.1660–1783. Boston ,1890", in:https://www.riapress.com

131. winfried, veit, et Schubert. "les partis français et allemands et l’avenir de l’intégrationeuropeenne,Traduition de Aline Brachet",de**:**http://www.openedition.org/6540

132. Zeghbib, Hocine."Normativité juridique et géopolitique de migrations en Méditerrané" ,de:

http://journals,openedition,org/meditern

133. Hannah,MurphyandvalentunaRomei;the economythatfrqnce’snestpresidentwillinherit March", in: https://www.ft.com.

فهرس الجداول:

	العنوان	الصفحة
الجدول 01	جدول يوضح المعالم الجغرافية للمنطقة جنوب غرب المتوسط.	50
الجدول 02	جدول يوضح المعالم الجغرافية للمنطقة غرب أوروبا	51
الجدول 03	جدول يوضح حجم القوات الفرنسية	58

فهرس الأشكال:

	العنوان	الصفحة
الشكل 01	خريطة توضح تاثير المناخ على التشكيلات التضاريسة.	48
الشكل 02	خريطة توضح موقع الجغرافي لفرنسا.	55
الشكل 03	شكل يوضح العلاقة بين مؤسسات صنع القرار في فرنسا.	67
الشكل 04	خريطة الخلافة كما يتصورها التنظيم.	84
الشكل 05	المخطط بياني يوضح نمو الاقتصاد الفرنسي.	86
الشكل 07	خريطة توضح قائمة الدول المنظمة للمنظمة الفرنكوفونية.	103

فهرس المحتويات :

العنوان		الصفحة
مقدمة		**أ**
أهداف الدراسة		**أ**
أهمية الدراسة		**ب**
مبررات اختيار الموضوع		**ب**
إشكالية الدراسة		**ج**
الأسئلة الفرعية		**ج**
فرضيات الدراسة		**د**
الحدود المكانية والزمانية		**د**
المقاربة المنهجية والنظرية		**هـ**
أدبيات الدراسة		**و**
التقسيم البحثي		**ز**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للجيوسياسة والسياسية الخارجية		**9-44**
المبحث الأول	دراسة جيوسياسية في العلاقات الدولية: المفهوم والنظرية	**10**
المطلب الأول	ماهية الجيوسياسة	**10**
الفرع الأول	تعريف الجيوسياسة	**10**
الفرع الثاني	علاقة الجيوسياسة بالمفاهيم المشابهة	**13**
الفرع الثالث	الأبعاد الجيوسياسية في العلاقات الدولية	**15**
المطلب الثاني	النظريات الجيوسياسية	**19**
الفرع الأول	المدرسة الألمانية	**19**
الفرع الثاني	المدرسة الإنجليزية	**21**
الفرع الثالث	المدرسة الأمريكية	**23**
فرع الرابع	المدرسة الفرنسية	**26**
المبحث الثاني	التحليل المفاهيمي والنظري للسياسية الخارجية	**27**
المطلب الأول	ماهية السياسة الخارجية	**27**
الفرع الأول	تعريف السياسة الخارجية	**28**
الفرع الثاني	أدوات السياسية الخارجية	**29**

الفرع الثالث	أهداف ومحددات السياسة الخارجية	**30**
المطلب الثاني	النظريات الكبرى والجزئية في تفسير السياسة الخارجية	**35**
الفرع الأول	النظريات الكبرى لتفسير السياسة الخارجية	**35**
الفرع الثاني	النظريات الجزئية لتفسير السياسة الخارجية	**40**
الفصل الثاني:غرب المتوسط في السياسية الخارجية الفرنسية مند 2007: ثنائية السياسة والجغرافيا		**46-80**
المبحث الأول	دراسة جيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط	**46**
المطلب الأول	الموقع الجغرافي لمنطقة غرب المتوسط	**46**
الفرع الأول	الحدود المكانية للمنطقة غرب المتوسط	**46**
الفرع الثاني	بلدان غرب المتوسط وموقعها الفلكي	**48**
المطلب الثاني	الأهمية الجيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط	**51**
الفرع الأول	الأهمية الحيوية للمنطقة	**51**
المبحث الثاني	محددات ومجالات السياسة الخارجية الفرنسية	**53**
المطلب الأول	محددات السياسة الخارجية الفرنسية	**53**
الفرع الأول	المحددات الداخلية	**53**
الفرع الثاني	المحددات الخارجية	**61**
المطلب الثاني	مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية	**62**
الفرع الأول	الؤساسات الرسمية في صناعة القرار	**62**
الفرع الثاني	المؤسسات الغير رسمية	**67**
المطلب الثالث	مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الفرنسية	**68**
الفرع الأول	مبادئ السياسة الخارجية الفرنسية	**69**
الفرع اثاني	أهداف السياسة الخارجية الفرنسية	**70**
المبحث الثالث	أولويات منطقة غرب المتوسط في السياسة الخارجية الفرنسية	**71**
المطلب الأول	أسباب اهتمام السياسة الفرنسية بمنطقة الجنوب الغربي للمتوسط	**71**
الفرع الأول	الأسباب التاريخية	**71**
الفرع الثاني	الأسباب الجيواقتصادية	**73**
الفرع الثالث	الأسباب السياسية	**74**
المطلب الثاني	الأبعاد والمحددات الجيوسياسية للسياسة الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط مند 2007	**74**

الفرع الأول	البعد الجغرافي كمحدد جيوسياسي للسياسة الخارجية	**74**
الفرع الثاني	المحدد الاقتصادي بين التبعية والشراكة	**76**
الفرع الثالث	المحدد التاريخي والإرث الاستعماري في المنطقة	**77**
الفرع الرابع	البعد الثقافي الحضاري وفرض الثقافة الفرنسية	**78**
الفصل الثالث: مضامين ومآلات السياسة الخارجية تجاه منطقة غرب المتوسط		**82-111**
المبحث الأول	قضايا اهتمام السياسة الخارجية الفرنسية تجاهمنطقة غرب المتوسط: دراسة في التحديات والإستراتجيات	**83**
المطلب الأول	التصور الأمني الفرنسي في ظل التحديات المواجهة في المنطقة	**83**
الفرع الأول	التحديات الجيوسياسية للإستراتيجية الفرنسية في منطقة غرب المتوسط	**83**
الفرع الثاني	التنسيق الأمني كإستراتيجية أمنية في المنطقة	**87**
المطلب الثاني	التراجع الاقتصادية الفرنسي وإستراتيجية المواجهة	**88**
الفرع الأول	تراجع نمو الاقتصاد وظهور الدول المنافسة	**88**
الفرع الثاني	الإستراتيجية الفرنسية الاقتصادية تجاه منطقة غرب المتوسط	**94**
المطلب الثالث	الإستراتيجية الثقافية بين الثنائية السوسيوثقافية وتحدي نشر اللغة الفرنسية	**95**
الفرع الأول	الهجرة واللجوء كتهديد ثقافي لدول المنطقة	**95**
الفرع الثاني	التغلغل الثقافي الصيني الامريكي في منطقة غرب المتوسط	**96**
الفرع الثالث	إستراتجية الفرنسية بين الصمود والاستمرار	**97**
المبحث الثاني	السياسة الفرنسية بين تداعيات الحاضر وأفاق المستقبل	**98**
المطلب الأول	انعكاسات السياسة الفرنسية على دول غرب المتوسط وسبل مواجهتها	**98**
الفرع الأول	انعكاسات السياسية الخارجية الفرنسية على بلدان المنطقة(الغرب المتوسط)	**98**
الفرع الثاني	المواجهة الفرنسية لتحديات في المنطقة غرب المتوسط	**101**
المطلب الثاني	الأفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه غرب المتوسط	**104**
الفرع الأول	استمرارية الوضع القائم للعلاقات الفرنسية بدول المنطقة(السيناريو الخطي)	**105**
الفرع الثاني	التقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية(السيناريو الإصلاحي)	**107**
الفرع الثالث	سيناريو تراجع العلاقات بين فرنسا ودول غرب المتوسط وتراجع السياسة الفرنسية.	**109**

الخاتمة	**113**
قائمة المراجع	**116**
فهرس الجداول والأشكال	–
فهرس المحتويات	–

الملخص باللغة العربية:

تحظى منطقة غرب المتوسط جيوسياسيا باهتمام كبير من المنظور الفرنسي لما لها من أهمية جغرافيا وكذا سياسيا، ومن هذا المنطلق اخترنا تأثير البعد الجيوسياسي للسياسة الفرنسية فهي تزاوج بين المعطيين الجغرافي والسياسي، لذا تناولت هذه الدراسة البعد الجيوسياسي للسياسة الفرنسية تجاه غرب المتوسط منذ 2007 في محاولة لإبراز العلاقة التبادلية بين السياسية الخارجية الفرنسية ومنطقة غرب المتوسط.

تهدف الدراسة إلى بحث وتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة الفرنسية تجاه منطقة غرب المتوسط من خلال جملة من المحددات والعوامل الجيوسياسية على غرار المحدد الجغرافي، الاقتصادي والتاريخي كما تسعى إلى إبراز أهم الاستراتيجيات التي تتبعها السياسة الفرنسية وجملة التداعيات على دول المنطقة، وذلك بهدف توضيح الاختلاف في البرامج والاستراتجيات التي اتبعها كل رئيس من اجل بلوغ الاهذاف المسطرة من قبل الدولة الفرنسية.

المفاهيم المفتاحية: الجيوسياسة، منطقة غرب المتوسط، السياسة الخارجية الفرنسية.

The abstract

The geopolitical dimension of the French politic in the face of Western Mediterranean since 2007 ,order to show the relation of the impact and the vulnerability between the French foreign policy and the Western Mediterranean countries in the southern of it. And this study has pursue to search and analyze the different dimensions of the French policy against this area at its geopolitical dimension through a set of determinants and factors as geographical economical and historical factors.

The study sought also to show the most important French strategies against security threats in this area and the most important repercussions countries. This study pursues also to prove the geopolitical Importance in the foreign policy on Western Mediterranean.

Key words:

Geopolitics, French foreign policy, Western Mediterranean area.